حالياً في الأسواق

متوفر باللغة الإنجليزية ،
واللغة الفرنسية وقريباً
اللغة الإسبانية

ترجمات معاني القرآن الكريم

مميزات الترجمة :

- سلامة اللغة و سهولة الترجمة
- الدقة العلمية في الترجمة
- اختيار القول الراجح من كتب التفسير
- قام بالترجمة فريق من الغربيين المسلمين
- متوفر بأحجام مختلفة
- أسعار مناسبة للجميع

www.quranabc.com

المملكة العربية السعودية ـ الرياض
جوال : 966502210920+ هاتف : 966114944949+ فاكس : 966114942900+

كلمة التحرير

الدعوة إلى الإسلام في إفريقيا

«إفريقيا قارة الإسلام».. هذا هو عنوان القارة الذي يفخر أبناؤها به دائماً، وهو حقيقةٌ واقعة، فالقارة دخلها الإسلام قبل أن يدخل المدينة المنورة، وظلّ ينتشر ويتغلغل في دروبها حتى وقتنا المعاصر..

ولا يدّخر أبناء القارة وسعاً في العمل من أجل نصرة الإسلام ورفعته فيها، وقد أُقيمت ممالك ودول وإمبراطوريات كبيرة، لترفع لواء الإسلام، وتقيم حضارته في ربوع إفريقيا، وظلّت هذه الممالك منارات تهدي، ومصابيح تضيء الطريق، حتى جاء الاستعمار الغربي الحديث في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، فإذا به يرفع راية التعصّب الديني، ويبذل جهداً خارقاً لتغيير هويّة القارة وصبغها بالصبغة المسيحية، فدعم حركات التنصير والتغريب، وقام بالقضاء على الممالك الإسلامية، وهدم الروابط الدينية، وقد نجح في مخططاته إلى حدٍّ ما، لكن على الرغم من ذلك ما تزال القارة صامدةً، محافظةً على عقيدتها وهويتها الإسلامية، بالرغم من المعاناة، وغياب التخطيط والتنظيم للعمل الدعوي، فالجهود المبذولة، برغم قلّتها، تجني القارة ثمارها -والحمد لله-.

لكن الأمر مع ذلك يحتاج إلى مضاعفة الجهود والطاقات لنشر الإسلام، فالقارة بكر، وتفاعل الناس- وبخاصة الوثنيون- مع الإسلام كبيرٌ للغاية، ما يجعل مضاعفة الجهود وتوفير الإمكانيات للدعوة من أوجب الواجبات.

إنّ نشر الإسلام بالقارة، وتعليم المسلمين فيها دينهم، وتثقيفهم بقضايا الإسلام، يحتاج إلى جهود متضافرة، ويتطلب توفير دعاة يتقنون اللغات المحلية، ويتوفر لهم الدعم المالي، والمراجع العلمية، ويتصفون بالحكمة والفطنة وسعة الأفق والعلم الشرعي الصحيح.

كما أنّ على الدول الإسلامية والمنظمات الرسمية أن تجدّ في سبيل منح المسلمين اعترافاً رسمياً بهم، واعتبار الإسلام ديناً رسمياً في البلدان التي يكون فيها المسلمون أقليات، وهذا سيعطي شرعية لعملهم الدعوي، ومؤسساتهم الدينية.

ومما يبعث الأمل، ويحفّز العزم، أنّ الله- عز وجل- يبارك في الجهود، ويظهر ذلك في استجابة الناس لدعوة الإسلام، وتحمّلهم الاضطهاد والمشاق في سبيل استمساكهم بعقيدتهم وهويتهم، والأمر يتطلب أن نبني الجهود على أُسسٍ علمية ومؤسساتية؛ حتى يتمّ الله علينا النعمة بنجاح دعوة الإسلام وانتشارها في القارة الإفريقية.

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

المشرف العام
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات أفراد	اشتراكات مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

أزمة تداول السلطة في إفريقيا.. ٤

السفارات المتبادلة بين دولة مالي والدولة المرينية ٨
أ.د. عبد العزيز العبيدي

أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء ٢٢
أ. عربي بومدين

القمة الإفريقية ٢٦ .. رصد وتحليل ٣٢
د. بدر حسن شافعي

الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي ٣٨
د. رتيبة برد

قانون المكون المحلي وفرص التوطين الصناعي في نيجيريا ٥٢
د. جميل حلمي عبدالواحد

علاقات المغرب وغرب إفريقيا.. المحددات والتفاعلات ٦٤
د.محمد بوبوش

الموقفَيْن العربيّ والأوروبيّ من الرقيق الأفارقة ٧٤
د. بشار أكرم جميل

طبيعة العلاقة بين اللغة العربية ولغة الأورومو ٨٦
أ. د. كمال محمد جاه الله

المشهد الإفريقي ٩٦
تحرير المجلة

حوار مع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل الشيخ ١٠٨
أجراه: د. ربيع القمر الحاج

إفريقيا الوسطى خطوات نحو الاستقرار ١١٦
د. محمد البشير أحمد موسى

استمرار حملات القلوب الصغيرة من المنتدى الإسلامي ١١٨
التحرير

عرض كتاب "تحولات الخطاب الإسلامي في أفريقيا" ١٢٠
أ. أسامة الهتيمي

العدد ٢٨
ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٧ هـ
أبريل - يونيه ٢٠١٦ م

أزمة تداول السلطة في إفريقيا

إنّ تداول السلطة بشكلٍ سلميٍّ يُعدّ ضماناً لإرساء دعائم الحكم الرشيد، وتجسيداً لجملةٍ من مضامينه التي تجعل منه ممارسةً حقيقية، من أبرزها: احترام الحقوق السياسية للآخرين، وتجسيد إرادة المجتمع، وتمكينه من المشاركة الحقيقية في رسم السياسات؛ من خلال اختياره لمن يتولّى القيادة نيابةً عنه، وتأكيد شرعية الحكم، وقوة حكم القانون، وصيانة المبادئ الدستورية والقانونية التي تنظّم عملية تداول السلطة، وتقضي بشرعيّتها وفق الالتزام بلوائحها وضوابطها.

وبعيداً عن الخوض في اختلاف النظر من منطلقٍ لآخر؛ بشأن الشروط والوسائل والأساليب التي تضفي على السلطة شرعيّتها أو تقضي بفقدانها، وإطلاق مدى ممارسة السلطة أو تقييده موضوعاً أو زماناً أو مكاناً، فإننا نبحث في أزمة تداول السلطة في إفريقيا وإشكالاتها من خلال واقعٍ قائم، تمّ التراضي فيه سياسياً بين الكيانات المعنيّة، من أحزابٍ ونُخبٍ وقيادات، على نظام للحكم، والاحتكام إلى جملةٍ من المبادئ والقواعد الدستورية والقانونية، وتعهّد الجميع بالالتزام بما ينظّم الإجراءات ويَحكُم الآليات، من لوائح وشروطٍ تضمن سلامة ممارسة الحقوق السياسية، وتمكّن للإرادة والمشاركة الحقيقية، وصولاً إلى وضع السلطة في يد مَن يراه الشعب أهلاً لولايته ولإدارة مؤسّسات الحكم بفاعليّةٍ تامّة.

ويأتي تقديم موضوع: (تداول السلطة في إفريقيا) افتتاحيةً لهذا العدد الثامن والعشرين من مجلة (قراءات إفريقية) لأهميته؛ بوصفه واحداً من أهمّ عوامل الاستقرار السياسيّ والأمنيّ، اللذَيْن يُعدّان شرطَيْن لازمَيْن لتحقيق التنمية في أبعادها المختلفة.

من خلال معطياتٍ كثيرة؛ يبدو تداول السلطة في إفريقيا- الذي يتمّ بصورةٍ شكلية أو مشوَّهة- أزمةً حقيقية؛ تتعدّد صورها ومظاهرها، وتبرز دلالاتها السيئة، وتنعكس آثارها ونتائجها التي تُعدّ أسباباً مباشرةً لعدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ، وللعوامل المعيقة للتنمية في إفريقيا بكلّ أبعادها.

إنّ النزعة التسلّطية، وشيوع سيطرة نُظُم الحكم الاستبدادية، هي الصورة السائدة في

يطفو على المشهد السياسيّ في إفريقيا: مصادرة الحقوق السياسية، وقمع الحريات، والقضاء على أيّ مظهرٍ من مظاهر المعارضة السياسية

معظم دول القارة الإفريقية، ومن أبرز أشكالها المشوِّهة لتداول السلطة:

– الانقلابات العسكرية: وقد بدأ مسلسلها منذ فجر الاستقلال، ورزحت تحتها غالبيةُ الدول الإفريقية، وكان وقوع بعضها قُبيل انتخاباتٍ حان موعدها للحيلولة دون إجرائها، أو بعد إعلان نتائج انتخاباتٍ حرّة نزيهة لحرمان الفائزين من تولّي السلطة، وبقاء حكم الحزب الواحد التسلطي.

– كما تبرز ظاهرة التشبّث بالسلطة بعد الوصول إليها: فمعظم مَن وصل أو يصل إلى السلطة، فرداً أو جماعة أو حزباً، سرعان ما تبرز نزعته التسلّطية وحرصه على احتكار السلطة، وبذلك شهدت دولُ القارة أكثرَ الرؤساء بقاءً في الحكم.

وبسبب ذلك؛ ساد القارةَ الإفريقيةَ ما يمكن تسميته: (الانقلابات الانتخابية) Electoral Coup d`Etat، وهي الطريقة التي يضمن الرؤساءُ من خلالها اختيارَهم وبقاءَهم في السلطة، ومن صور هذه الانقلابات الانتخابية ووسائلها: الإفساد السّريّ للعملية الانتخابية أو ترتيباتها، أو شراء الأصوات أو تزويرها؛ وتكون تلك الانتخابات في الغالب شكليّةً، يتمّ من خلالها تزييف الإرادة الشعبية؛ وذلك بغرض إضفاء الشرعيّة على هيكل السلطة القائم، وقطع الطريق أمام الخصوم السياسيّين لمنع وصولهم إلى السلطة عبر انتخاباتٍ تنافسيّةٍ عادلة.

إنّ تكريس الزعامة الفرديّة في إفريقيا، «يكاد يكون مقنّناً، ومعتمداً على صفات تحليليّة ومعقّدة للمواريث الكاريزمية، وللدساتير والقوانين والمعتقدات والتقاليد والأعراف، في محاولةٍ لإضفاء الطابع الروتينيّ والاحتكاريّ على السلطة»[1].

وتعمل الفئات المؤيّدة (حزبية أو قبلية أو أيديولوجية)، ممن يشكّلون مع الرئيس طبقةً حاكمةً سياسية، على تكريس زعامته واستمراريتها، وقد يصبح الرئيس «ملكاً» أحياناً، أو «رئيساً مدى الحياة»؛ بمبادرةٍ من حاشيته أو مباركتها.

(١) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm

كما يطفو على المشهد السياسيّ في إفريقيا: مصادرة الحقوق السياسية، وقمع الحريات، والقضاء على أيّ مظهرٍ من مظاهر المعارضة السياسية- التي تدعو إلى التداول السلميّ للسلطة-، ومعاناة غالبية الدول الإفريقية حالات الحبس للمعارضين السياسيّين دون محاكمة، أو تقديمهم للمحاكمة بتُهم ملفّقة، وقد يبلغ الأمر مداه بالاغتيالات السياسية وتصفية الخصوم جسديّاً.

لقد ترتّب على احتكار السلطة وأزمة تداولها في إفريقيا العديد من النتائج السلبية، من أبرزها: سيادة ما يُوصف بـ «الحمى الزعامية»، أو «الظاهرة الرئاسية»، واحتكارها للسلطة، وفي سبيل تحقيق ذلك لجأت الأنظمة التسلّطية إلى التعديلات الدستورية والقانونية لإزالة المعوّقات، ونجحت بعض الأنظمة الحاكمة في إجراء التعديلات الدستورية لصالح بقاء الرؤساء واستمرارهم بصورة مطلقة؛ كما هو الحال في أوغندا، أو نسبيّاً بتمديد فترات الرئاسة؛ كما في تشاد، حيث قام برلمانها في النصف الثاني من شهر مايو ٢٠٠٤م بتعديلٍ دستوريٍّ، يقضي بأن تتوالى الرئاسة إلى ثلاث فترات متتالية، وكلّ فترة خمس سنوات.

إنّ «شخصنة السلطة» أفضت إلى امتزاج «الأنظمة الحاكمة» بالسلطوية Authoritarianism، ومحو الحدود بين المصادر السياسية المختلفة للسلطة، وهيمنة الرئيس على السلطات؛ فقد «كان رئيس جمهورية الغابون في بداية عهده وزير الدفاع الوطنيّ والخارجية والإعلام والتخطيط! أما علاقته مع البرلمان فتتميز بفوقيةٍ واسعة، تجعل البرلمان جهازاً لتزكية قرارات الرئيس! وتكتمل الوضعية برئاسته للحزب الوحيد أو الحزب القائد».

وقد أدّى تعاظم نفوذ السلطة التنفيذية المركزية واتساعها، والتي تخضع بصورةٍ أو أخرى للرئيس القائد، إلى إضعاف فاعلية المؤسّسية الرسمية وغير الرسمية، كما دفعت النزعة التسلطيّة إلى بسط النفوذ والهيمنة على جميع مفاصل القوّة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو إضعافها، أو شلّ قدراتها، ومن ذلك أنها لجأت إلى تسييس

كانت القوى الخارجية سنداً لتعنّت بعض الحكام واحتفاظهم بالسلطة؛ لارتباط مصالح تلك القوى بالأنظمة التسلّطية

منظّمات المجتمع المدنيّ وربطها بالدولة؛ ولذلك أطلق عليها البنك الدوليّ: «المنظّمات غير الحكومية المنظّمة من جانب الحكومات Government Organized NGOs»[1] بل ذهبت - لحماية نفسها - إلى تكوين الميليشيات الخاصّة بها، وإعطاء المؤسّسة العسكرية صلاحيات واسعة، ودعمها لإنشاء شركات خاصّة لضمان ولائها.

ونتيجةً لأزمة تداول السلطة في إفريقيا، والممارسات غير القانونية للأنظمة المتسلّطة، برزت أزمة الشرعيّة، وتنامت ظاهرة الاحتجاجات، والتي كانت تُقابل عادةً بالمسارعة إلى تعليق الدساتير، واللجوء إلى العمل بعيد المدى بالأحكام العرفية في كثيرٍ من الدول الإفريقية، وذلك بسبب سياسات القمع في مواجهة تزايد السّخط السياسيّ والاجتماعيّ بين المواطنين؛ ما أدّى إلى تطوّر الأحداث نحو العنف وتحوّل الصراعات السياسية إلى صداماتٍ دموية، ولجوء الجماعات السياسية إلى تكوين ميليشياتها الخاصّة.

لم يكن الإعلام وأجهزة المعلومات غائبَيْن عن هذا المشهد السياسي، وكثيراً ما يتمّ استغلالهما من قِبل الحكومات التسلّطية في الترويج لتسويغ ممارساتها في الحيلولة دون التداول السلميّ للسلطة، وتبرير مواقفها، وتزييف الحقائق، والتأثير السلبيّ في تكوين الرأي العام.

كما كانت القوى الخارجية سنداً لتعنّت بعض الحكام واحتفاظهم بالسلطة؛ لارتباط مصالح تلك القوى بالأنظمة التسلّطية الحاكمة.

تلك هي أبرز الملامح والمعالم التي تتجسّد من خلالها أزمة تداول السلطة في إفريقيا، حقيقتها ومضامينها وأبعادها وآثارها ونتائجها السلبية التي تطال عملية التنمية الشاملة في القارة، ما يجعلها واحدةً من أهمّ القضايا التي ينبغي أن تتّجه إليها جهود المهتمّين والمعنيّين ■

السفارات المتبادلة بين دولة مالي والدولة المرينية

وأثرها على العلاقات بين الدولتين (591-875 هـ/1195-1470م)

أ.د. عبد العزيز بن راشد العبيدي

الأستاذ بقسم التاريخ والحضارة – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – عميد القبول والتسجيل سابقاً بالجامعة

يرجع أول اتصال بين المسلمين في المغرب والسودان الغربي إلى عهد الوالي عبيد الله بن الحبحاب[1]، فقد أرسل هذا الوالي حملة عسكرية إلى بلاد السودان الغربي بقيادة عبد الرحمن بن حبيب الفهري[2] سنة (١١٦هـ/٧٣٤م)[3].

كان من نتائج تلك الحملة تأمين الطريق بين المغرب والسودان، وإطلاع المسلمين على أحوال تلك البلاد، وبقيت آثار ابن حبيب في إصلاح الطريق باقية مدة طويلة من الزمن، وبخاصة الآبار التي يستقي منها المسافرون بين المنطقتين[4].

اتجه حكام الدولتين لانتهاج وسيلة إرسال السفارات فيما بينهم، وذلك لتقوية هذه العلاقات ودعمها

وكان من نتائج هذه الاتصالات انتشار الإسلام في ممالك السودان الغربي؛ بحيث تحولت هذه الممالك بعد ذلك إلى الإسلام، وأصبحت ترتبط بالدول الإسلامية الأخرى بروابط متعددة ومتنوعة، وتبادلت هذه الممالك مع بلاد المغرب الوفود والمراسلات لتدعيم هذه العلاقات.

أولاً: تطور العلاقات السياسية في تلك الفترة:

كانت العلاقات في عصر الموحدين (٥٢٤-٦٦٨هـ) مع بلاد السودان الغربي مزدهرة، وبخاصة التبادل التجاري، وحرص حكام الموحدين على دعمها والحفاظ عليها، على أنّ عصر الازدهار في العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي قد بلغ ذروته في عصر دولتين متعاصرتين في الإقليمين، هما: دولة بني مرين في المغرب، ودولة مالي في السودان المغربي.

أ - دولة بني مرين:

قامت دولة بني مرين على أنقاض دولة الموحدين في المغرب، وتتابع على حكمها عددٌ من السلاطين، ووصلت قمّة ازدهارها في عهد السلطان أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب (٧٣١-٧٤٩هـ/١٣٣١-١٣٤٨م)، حيث عدّه

(١) هو عبيدالله بن الحبحاب مولى بني سلول، كان رئيساً نبيلاً وأميراً جليلاً وكاتباً بليغاً، بدأ كاتباً في مصر ثم والياً لإفريقية، وذلك سنة (١١٦هـ/٧٣٤م)، وهو الذي بنى الجامع ودار الصناعة بتونس، وأغزى عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة للمغرب والسودان، وأنشأ أسطولاً غزا به صقلية، ثار عليه البربر وعزلوه سنة (١٢٣هـ/٧٤٠م)، (الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، ت: محمد زينهم محمد عزب، القاهرة، دار الفرجاني، ط١ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص ٦٦).

(٢) هو عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري، قائد عسكريٌّ فذّ، شارك والده في غزوة صقلية، كما أن أكثر المصادر تنسب له قيادة الجيش الذي اتجه للسودان الغربي، تولى إفريقية سنة (١٢٧هـ/٧٤٤م)، وظل والياً عليها بعد سقوط الدولة الأموية حتى قُتل سنة (١٣٨هـ/٧٥٥م)، (الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، ص ٧٢ وما بعدها).

(٣) خليفة بن خياط: تاريخ خليفة، ت: أكرم ضياء العمري، الرياض، دار طيبة، الطبعة الثانية، ص ٣٤٧.

(٤) البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشر البارون دي سلان، الجزائر (١٨٥٧م)، نسخة مصورة، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ص ١٥٧.

بعض المؤرخين «أفخم ملوك بني مرين دولةً، وأضخمهم ملكاً، وأبعدهم صيتاً، وأعظمهم أبهةً، وأكثرهم آثاراً بالمغربين والأندلس»[١].

وقد سار على نهج جدّه يعقوب في توسيع رقعة الدولة والجهاد في الأندلس[٢]، فافتتح مدينة تلمسان في رمضان سنة (٧٣٧هـ/١٣٣٧م)، وقضى على دولة بني عبد الواد[٣]، وارتبطت دولة بني مرين في عهده بروابط وعلاقات متنوعة مع كثيرٍ من القوى والدول المعاصرة له، وتبودلت الوفود والرسل والمكاتبات والهدايا بينه وبينهم[٤].

وحكم من بعده ابنه أبو عنان فارس المتوكل (٧٤٩-٧٩٥هـ/١٣٤٨-١٣٥٨م)، فكان مثل والده، ازدادت الدولة في عهده اتساعاً وازدهاراً وارتباطاً بالدول المجاورة والبعيدة[٥]، ويعدّ أبو عنان آخر الحكام العظام في الدولة المرينية، ذلك لأنّ مَن حَكَم بعده وقع تحت تأثير الوزراء والحجّاب، وأصبح ألعوبة في أيديهم لصغر سنّ الكثير منهم، وكثرة المطالبين بالحكم والمنافسين لهم[٦].

(١) الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب (١٩٥٤م)، (٣/ ١١٨).

(٢) ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله: اللمحة البدرية في الدولة النصرية، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص (٩٤ - ١٠٥).

(٣) ابن مرزوق، محمد التلمساني: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوسبيغيرا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص ٢٦٥، ابن خلدون: العبر، (٧/ ٢٥٧).

(٤) ابن مرزوق: المسند الصحيح الحسن، ص (٤٥٢ ، ٤٥٣).

(٥) ابن الأحمر: روضة النسرين، ص ١١، ابن خلدون: العبر، (٧ - ٢٨٠).

(٦) لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية، ص (١١٧، ١٢٦) الناصري: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، (٤/ ٣).

ب - دولة مالي الإسلامية:

أما دولة مالي الإسلامية؛ فقد أشارت إليها المصادر باسم: (مملكة مالي، أو مملكة التكرور)[٧]، وعدّها المؤرخون إحدى الدول الكبرى في العالم الإسلامي.

ويُعدّ الملك سندياتا الملقب باسم: (ماري جاطة)[٨] (٦٢٨-٦٥٣هـ/١٢٣٠-١٢٥٥م) المؤسّس الحقيقي لدولة مالي، وقد حَكَم من بعده مجموعة من الملوك الذين اتخذوا لقب: (مَنْسَا) - أي السلطان بلغتهم -، فحَكَم ابنه منسا ولي، وكان من أعظم ملوك مالي، وحجّ في عهد السلطان الظاهر بيبرس[٩] (٦٥٨هـ-٦٧٦هـ/١٢٥٩-١٢٧٧م)، وأصبحت هذه سُنّة لكثيرٍ من ملوكهم، يؤدّون فريضة الحجّ، ويمرون على المغرب ومصر؛ ما أدى إلى تدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية القائمة فيها؛ كدولة بني مرين ودولة المماليك.

وبلغت دولة مالي أقصى اتساعها وقوتها وازدهارها في عهد منسا موسى (٧١٢-٧٣٨هـ/١٣١٢م-١٣٣٧م)، الذي أطنب المؤرخون في ذكر صفاته ومآثره، وكان لفتوحات هذا السلطان وحجّه أعظم الأثر في تدعيم علاقاته الخارجية؛ خصوصاً مع دولة بني مرين في المغرب.

فقد استطاع بفتوحاته أن يوحّد إقليم السودان الغربي في دولةٍ واحدةٍ، وأصبحت

(٧) العُمري، أحمد بن يحي بن فضل الله: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، من الباب الثامن إلى الباب الرابع عشر، تحقيق: مصطفى أبو حنيف أحمد، ط١ سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ص (٦٠).

(٨) يفسّر ابن خلدون هذا اللقب بقوله: «معنى ماري عندهم: الأمير الذي يكون من نسل السلطان، وجاطه: الأسد»، العبر، (٦/ ٢٠٠).

(٩) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: الذهب المسبوك في ذكر من حجّ من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة، مكتبة الخانجي (١٩٥٥م)، ص ١١٠.

حدود هذه الدولة تمتد من المحيط غرباً إلى تَكِدة[١] وغدامس[٢] شرقاً، ومن حدود مراكش شمالاً إلى الغابات الاستوائية ومناجم الذهب جنوباً، حيث ضمّت أربعة عشر إقليماً[٣].

على أنّ شهرة السلطان منسا موسى وبلاد مالي جاءت بعد أدائه فريضة الحجّ سنة (٧٢٤هـ/١٢٣٤م)، حيث كان من أهم آثار هذه الحجّة أن عرف العالَم دولة مالي، وزادت شهرتها حتى وصلت إلى أوروبا[٤]، كما أنها دعمت العلاقات المتنوعة مع البلاد الإسلامية، وبخاصة المماليك في مصر والشام، وبنو مرين في المغرب، وكان لها آثارٌ عظيمةٌ في الدعوة وازدهار الحضارة الإسلامية في بلاد السودان الغربي.

ولقد حكم دولة مالي بعد منسا موسى عددٌ من الملوك، أولهم ابنه منسا مُغا (٧٣٨-٧٤١هـ/١٣٧-١٣٤١م)[٥]، ثم تولّى بعده عمّه منسا سليمان (٧٤١-٧٦٠هـ/١٣٤١-١٣٦١م) الذي وصفه القلقشنديّ بأنه: «بنى المساجد والجوامع والمنارات، وأقام الجمع والجماعات والأذان، وجلب إلى بلاده الفقهاء من مذهب الإمام مالك»[٦]، وفي عهده وصل الرحالة

(١) تَكدّة: مدينة في الصحراء شرق السودان الغربي، تقع على الطريق التجاري المتجه إلى مصر، اشتهرت بمعدن النحاس الذي يستخرج من أرضها، ورد ذكرها في مصادر القرن الثامن الهجري، (العمري: مسالك الأبصار، ص ٧٤، ابن بطوطة: الرحلة، ص ٦٩٦).

(٢) غدامس: مدينة قديمة تقع في الصحراء الليبية على طريق القوافل القادمة من المغرب والسودان إلى مصر والمشرق، تشتهر بصناعة الجلود المنسوبة لها. (الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٤٢٧).

(٣) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٦٠.

(٤) إبراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة (١٩٧٣م)، ص ٨٧.

(٥) ابن خلدون: العبر، (٦ / ٢٠١).

(٦) صبح الأعشى، (٥ / ٢٩٧).

كانت بلاد المغرب لدى أهل مالي تحتل مكانة عالية في نفوسهم بوصفها مصدر تأثيرٍ دينيٍّ وعلمي

ابن بطوطة إلى دولة مالي -كما سيأتي-.

ثانياً: العلاقة بين دولة مالي وبلاد المغرب العربي:

ترجع العلاقة بين دولة مالي وبلاد المغرب العربي إلى بداية انتشار الإسلام في تلك البلاد، فالمعروف أنّ ملوك دولة مالي قد أسلموا على يد داعيةٍ مسلم[٧] من بلاد المغرب[٨].

ولمّا ورثت دولة مالي دولة غانة واستولت على عاصمتها؛ حرص حكام المغرب على استمرار الصلات بها، وذلك حفاظاً على المصالح التجارية المتبادلة بين المنطقتين، وضماناً لاستمرار تدفق الذهب من تلك البلاد.

وكان أهل مالي حكّاماً ومحكومين ينظرون إلى بلاد المغرب بوصفها مصدر تأثيرٍ دينيٍّ وعلمي؛ ولذا كانت تحتل مكانة عالية في نفوسهم؛ فمنها يأتي العلماء والدعاة، وإليها يذهب طلاب العلم من السودانيين.

وكانت المراسلات والهدايا تُدعّم هذه العلاقات وتقويها؛ ولذا كان حكام السودان يحرصون على إرسال الوفود والرسل محمّلين

(٧) البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص ١٧٨.

(٨) وقد استقرت أسرته في مالي، وأدرك ابنُ بطوطة أحدَ أحفاده في العاصمة مالي حينما زارها في رحلته وسمّاه: «مدرك بن فقوص»، انظر: الرحلة، ص ٦٨٩.

بالهدايـــا، وبخاصة ما يثير إعجاب المغاربة من طرائف السودان وحيواناته[١].

أول تبادل للسفارات:

وصلنا خبر أول تبادل للسفارات والهدايا في عهد حاكمَيْن من أشـــهر حكّام الدولتين، وهما: أبو الحسن المريني ومنسا موسى اللذَين طبقت شـــهرتهما الآفاق، ولقد كانـــت بينهما مواصلة ومهاداة؛ سُفّرت فيها الأعلام من رجال الدولتَين، واستمرت هذه المواصلة في أعقابهما[٢].

كانت أول ســـفارة وصلنا خبرها: ســـفارة من منســـا موســـى إلى أبي الحســـن المريني، أما ســـببها: فكان التهنئة بدخوله تلمســـان في رمضان ســـنة (٧٣٧هـــ/١٣٣٧م)، حيث كان له دويٌّ في المغرب وإفريقيا، فقد ســـقطت دولة بني عبد الواد، وقُتل آخر حكامها أبو تاشـــفين عبدالرحمن بن موسى (٧١٨-٧٣٧هـ)، ووصلت الأخبار بذلك لدولة مالي، فعزم منســـا موسى على تهنئة أبي الحسن المريني بالنصر والظفر، وتدعيم العلاقة معه، فأرســـل وفـــداً من كبار رجال دولته، وحرص على أن يكون معهم مترجمٌ يســـتطيع التعبير عن مشاعر منسا موسى تجاه أبي الحســـن، ووصلت الســـفارة إلى المغرب، فتلقاها الســـلطان أبو الحسن بالقبول، «فأكرم وفادتهم، وأحسن مثواهم ومنقلبهم»[٣].

كان أثر هذه الســـفارة وما حملته من هدايا عظيماً على الســـلطان أبي الحسن، ولا شك أنّ أبا الحسن المريني يدرك مدى ثراء هذه الدولة وقوتهـــا، وذلك من خلال معرفته بتاريخ العلاقة بين منطقتي المغرب والسودان.

ولعل من المناســـب أن نشير إلى أنه ليست هذه المرة الأولى التي يتلقى فيها الســـلطان أبو الحسن هدايا السودان وطرائفه؛ حيث ورد في بعض المصادر أنّ أبا إسحاق الساحلي الشاعر والمهندس الأندلسي الذي صحب منسا موسى في رحلـــة عودته من الحجاز، واســـتوطن بلاد مالـــي، وَفَدَ على أبي الحســـن وقـــدّم له هدية تشـــتمل على طُرَفٍ من بلاد السودان، ومدحه بقصيدةٍ من شعره، أثنى فيها على قوّته، وتمنّى له النصر، فكافأه الســـلطان أبو الحســـن على ذلك، وتوطـــدت العلاقة بينهما[٤]، ومن هنا فلا يُســـتبعد أن يكون هذا الشاعر حلقة وصل بين ملوك المغرب وملوك مالي، ومن عوامل ازدهار العلاقة وتشـــجيعها بين الدولتين، وأن يكون من ضمن الأعلام الذين سُـــفّروا لتحقيق المواصلة والمهاداة بينهما؛ كما يقول ابن خلدون[٥].

كان جواب السلطان أبي الحسن على رسالة منسا موسى وسفارته عاجلاً؛ ما يدلّ على مدى اهتمامه وحرصه على اســـتمرار العلاقة الودّية بينهما، وبلغ من اهتمامه بهذه الســـفارة أن كلّف الأعرابَ القاطنيـــن في الصحراء بحمايتهم في ذهابهم ومجيئهم[٦].

هدية السلطان أبي الحسن ردّاً على تهنئة السلطان منسا موسى:

أمـــا الهدية التـــي حملها هـــذا الوفد من الســـلطان أبي الحســـن إلى الســـلطان منسا

(١) ابن عذاري، أحمد بن محمد المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان وليفي بروفنسال، بيروت، دار الثقافة، (١ / ٢٧٥).

(٢) ابن خلدون: العبر، (٦ / ٢٠١).

(٣) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٢٦٦)، الناصري: الاستقصاء (٣ / ١٥١)، عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب، الرباط (١٩٨٨م)، ص ٤٠.

(٤) لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، (١ / ٣٢٩)، ابن الأحمر: نثير فرائد الجمان، ص ٣٠٩.

(٥) العبر، (٦ / ٢٠١).

(٦) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٢٦٦)، الناصري: الاستقصاء (٣ / ١٥١ - ١٥٢).

موســـى؛ فقد كانت قيّمة وعظيمة، وقد وصفها ابـــن مـــرزوق التلمســـاني بأنها تفـــوق هديته للسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون[١] (٦٩٣-٧٤١هـ/١٢٩٣-١٣٤٠م)، وذكر عن هديته للســـلطان الناصـــر أنها اشـــتملت على أحجار كريمة، وعلى الثياب والفرش المخروزة بالذهب والفضـــة، ومما حوتـــه أيضـــاً: آلات الركوب والعدد، كالسيوف والسروج والمضارب (الأخبية والمساكن)، كما ضمّت: الخيول والبزاة والبغال والجمـــال، ومع عظم هذه الهديـــة؛ فإنّ هديته «لســـلطان مالي تزيد في الذخائر على هذه»[٢]، وأمـــا ابن خلـــدون فقد وصفها بأنهـــا منتخبة «من متـــاع المغرب وماعونه، مـــن ذخيرة داره وأسناها»[٣].

وصلت ســـفارة أبي الحسن المريني وهديته صحبة سفارة منسا موســـى العائدة إلى مالي، وكان منسا موسى قد توفي؛ فتسلمها ابنه منسا مغا (٧٣٨- ٧٤١هـ/١٣٣٧-١٣٤١م).

وقد جانب الصواب المؤرخين الذين ذكروا أنّ منســـا ســـليمان هو الذي تســـلّم الرسالة والهدية[٤]، وربما كان ذلك بسبب أنّ ابن خلدون نفســـه أخطأ في اسم ابن منسا موسى، فسمّاه: (منسا ســـليمان بن موسى)[٥]، ومعروف أنّ ابنه هو منســـا مغا، أما سليمان فهو أخوه، وقد كان الملك الذي حَكَم بعد منسا موسى هو ابنه الذي حكم أربع سنين (٧٣٧-٧٤١هـ)، فلمّا مات انتقل الحكم إلى عمّه سليمان[٦].

لقي الوفـــد المغربـــي الحفـــاوة والتكريم من ســـلطان مالي، «فأحســـن مبرّتهم، وأعظم موصلهم، وكـــرّم وفادتهم ومنقلبهـــم»[٧]، وبادر السلطان منســـا مُغا بإجابة هذه السفارة بوفدٍ من كبار رجال دولته عاد مع وفد أبي الحســـن، وقد وصلت هذه السفارة واستقبلها أبو الحسن المرينـــي؛ بدليل مـــا ذكره ابن خلـــدون من أنّ ســـفراء أبي الحســـن «عادوا إلى مرسلهم في وفدٍ من كبار مالي يعظّمون ســـلطانه، ويوجبون حقّه، ويؤدّون من خضوع مرســـلهم وقيامه بحقّ السلطان واعتماله في مرضاته ما استُوصوا به، فأدّوا رسالتهم»[٨].

وعلى هذا نســـتطيع القول بأنّ أبا الحسن المرينـــي حقّق ما كان يصبو إليه من تحســـين العلاقات مع دولة مالـــي، والحصول على نفوذٍ لدولته في الســـودان الغربي، واعترافٍ بنوعٍ من التبعية من قِبل ملك مالي[٩].

وبعد هذه الســـفارة تصمـــت المصادر عن الإشارة إلى أيّ اتصالٍ بين دولة بني مرين ودولة مالي خلال عصر أبي الحســـن المريني، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الســـفارات قـــد توقفت؛ حيث وردت معلومـــة عارضة في رحلـــة ابن بطوطة؛ ذكرها كاتب الرحلة ابـــن جُزيّ في أثناء حديثه عن عادة أهل مالي في التحية، حيث يقول: «إنه لمّا قدم الحاج موســـى الونجراتي رســـولاً عن منسا ســـليمان إلى مولانا أبي الحسن - رضي

(١) المسند الصحيح الحسن، ص ٤٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص (٤٥٣ - ٤٥٤).

(٣) العبر، (٧ / ٢٦٦).

(٤) الناصري: الاستقصاء، (٣ / ١٥٢)، عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب، (٧ / ٤١).

(٥) العبر، (٧ / ٢٦٦).

(٦) المصدر السابق، (٦ / ٢٠١)، المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: تحقيق: محمود الجليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، (٣ / ٤٩٨).

(٧) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٢٦٦).

(٨) العبر، (٧ / ٢٦٦).

(٩) المصدر السابق، (٧ / ٢٦٦).

الله عنه - كان إذا دخل المجلس الكريم حمل بعض ناسه معه قفّة تراب، فَيُتَرّب - أي يضع التراب على رأسه - مهما قال له مولانا كلاماً حسناً كما يفعل ببلاده»[1].

فهذا النصّ يثبت وجود سفارة من منسا سليمان ملك مالي إلى السلطان أبي الحسن المريني، وكان الرسول هو موسى الونجراتي ومعه وفد بلاد مالي، ويُفهم من النصّ أنهم أقاموا في المغرب فترة من الزمن، وكانوا يحضرون مجلس السلطان أبي الحسن، ويؤيد هذا ما ذكره ابن خلدون من وجود وفدٍ من أهل السودان مرسل من ملك مالي إلى أبي الحسن في آخر أيامه؛ يهنئه بفتح إفريقيا، ولم يحدد ابن جُزي تاريخ هذه السفارة، غير أنّ ابن خلدون ذكر أنّ الاضطرابات على أبي الحسن كانت سنة (٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، وكان الوفد المالي موجوداً تلك السنة، وهي السنة التي مات فيها أبو الحسن[2].

وتأتي هذه السفارة في سياق الاتصال المستمر بين حكام الدولتين؛ ما يؤكد حرص كلٍّ منهما على ازدهار العلاقات وتوطّدها لما له من آثارٍ إيجابيةٍ على المنطقتين، خصوصاً أنّ منسا سليمان قد سار على نهج أخيه منسا موسى من حبّه للعرب، وحرصه على توطيد العلاقة مع البلاد الإسلامية، كما أنه اشتهر بتديّنه وأدائه فريضة الحجّ[3]؛ ما يعني مروره بأراضي الدول المعاصرة له في المغرب ومصر.

كانت هذه آخر السفارات المتبادلة بين بني مرين ودولة مالي في عهد السلطان أبي الحسن المريني؛ ولذا تأخّر الردّ على هذه السفارة إلى عهد أبي عنان فارس المتوكل (٧٤٩-٧٥٩هـ/١٣٤٨-١٣٥٨م).

رحلة ابن بطوطة، وعلاقتها بالاتصال بين المغرب والسودان:

كان أول اتصال بين المغرب والسودان في عهد أبي عنان فارس المتوكل عن طريق الرحالة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي المشهور بابن بطوطة سنة (٧٥٣هـ/١٣٥٢م).

والحقيقة أنّ ابن بطوطة قدّم معلومات قيّمة جدّاً عن السودان الغربيّ بشكلٍ عام، ودولة مالي بشكلٍ خاص، وما يهمنا هنا هو إجابة هذا السؤال: هل هذه الرحلة كانت بأمرٍ وتوجيهٍ من السلطان المريني في نسق السفارات المتبادلة بين الجانبين، أو هي مبادرة شخصية؛ دفعه للقيام بها حبّه للرحلة والسفر؟ لقد اختلف الباحثون في الإجابة عن هذا التساؤل، غير أنّ ما تضمّنته الرحلة نفسها من نصوصٍ يُوحي بترجيح الاحتمال الأول.

فابن بطوطة يذكر في رحلته أنه سار من مراكش صحبة الركاب العالي «ركاب مولانا أيّده الله» إلى فاس، «فوادعت بها مولانا أيّده الله، وتوجهت برسم السفر إلى بلاد السودان»[4]، ولا شك أنّ مسيره في ركاب السلطان ووداعه له يدلّ على أنّ سفره كان بعلمٍ وتوجيهٍ من السلطان أبي عنان، ويؤيد ذلك ما ورد في نهاية الرحلة من أنّ أمر العودة صدَرَ من السلطان لابن بطوطة، حيث يضع عنواناً نصّه: «ذِكْر وصول الأمر الكريم إليّ»، ويقول: «ولمّا عدت إلى تكدّا؛ وصل غلام الحاج محمد بن سعيد السجلماسي بأمر مولانا أمير المؤمنين وناصر الدين المتوكل على ربّ العالمين آمراً لي بالوصول إلى حضرته العلية، فقبّلته وامتثلته على الفور»[5]، فهل يصدر هذا الأمر والتوجيه لو لم يكن ابن بطوطة في

(١) رحلة ابن بطوطة، ص ٦٨٥.

(٢) العبر، (٦ / ٣٦٢).

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (٥ / ٢٩٧).

(٤) الرحلة، ص ٦٧٣.

(٥) الرحلة، ص ٦٩٩.

مهمّة رسمية، ولا شك أنّ السلطان كان على علم بتحركاته؛ ولذا نراه يرسل الأمر إلى تكدّا التيً وصلها ابن بطوطة فعلاً، ومنها انطلق عائداً إلى فاس، «فوَصَلْت إلى حضرة فاس، حضرة مولانا أمير المؤمنين أيّده الله، فقبّلت يده الكريمة، وتيمنت بمشاهدة وجهه المبارك، وأقمت في كنف إحسانه بعد طول الرحلة»[١].

وشيءٌ آخر يؤيد ما سبق؛ وهو أمر السلطان أبي فارس المتوكل بتقييد هذه الرحلة، فإنه بعدما سمع من ابن بطوطة نتائج مهمّته أمر محمد بن محمد بن جُزي الكلبي بكتابتها[٢].

وفي مالي العاصمة استقر ابن بطوطة ثمانية أشهر (من جمادى الأولى ٧٥٣هـ إلى محرم ٧٥٤هـ/ يوليو ١٣٥٢ إلى فبراير ١٣٥٣م)، فأكرمه السلطان منسا سليمان، وأنزله بدار خاصّة به، وأجرى عليه النفقة مدة إقامته، وحضر مجلسه الذي أقامه برسم عزاء السلطان أبي الحسن المريني[٣]، وهكذا كانت معاملة ابن بطوطة باعتباره سفيراً يمثّل الدولة المرينية، وليس شخصاً عادياً يهوى الرحلة والتجوال.

ومما يُلاحظ على خطّ سير الرحلة في بلاد السودان، وكذلك المعلومات التي قدمتها أنها تهتم بالجانب الاقتصادي، وتركز على النواحي التجارية؛ فالمدن التي زارها تمثّل مراكز تجارية تعجّ بالأسواق المليئة بمتاجر السودان، وقد أورد معلومات قيّمة عن معادن السودان، كالملح والذهب والنحاس، وتحدث عن جلب الأرقاء والخدم، وأوضح طرق المعاملة وأساليب التجارة، كما أشاد بالأمن والاستقرار الذي تنعم به دولة مالي[٤]، وهذا ما يجعل الباحث يربط بين هذه الرحلة وبين اهتمام السلطان أبي عنان فارس المتوكل بالتجارة، وبخاصة مع بلاد السودان؛ حيث كانت بلاده في تلك الفترة تعاني أزمة تجارية خانقة نتيجة الأمراض والاضطرابات[٥]؛ فلا يُستبعد أن يكون هذا السلطان قد أوفد ابن بطوطة رغبةً منه في معرفة أسواق السودان وأوضاعها الاقتصادية، وتقوية العلاقة معها في هذا الجانب.

ومما يؤيد هذا الرأي – وهو مجيء رحلة ابن بطوطة في سياق السفارات المتبادلة بين دولة بني مرين ودولة مالي- أنّ منسا سليمان أجاب على هذه السفارة بسفارة وهدية، لكن المنية عاجلته سنة (٧٦٠هـ/١٣٦١م) قبل وصولها للمغرب، كما أنّ أبا عنان فارس المتوكل قد مات قبله بعام سنة (٧٥٩هـ/١٣٥٨م)؛ ولذا بقي هذا الوفد معه الهدية في الصحراء انتظاراً لما ستؤول له الأحوال في الدولتين[٦].

هدية ملك مالي إلى ملك بني مرين:

اضطربت الأمور في دولة بين مرين بعد مقتل أبي عنان، وتنازع أبناؤه على الحكم، حتى آلت الأمور إلى المستعين بالله أبي سالم إبراهيم بن السلطان أبي الحسن المريني (٧٦٠-٧٦٢هـ/١٣٥٩-١٣٦١م)[٧].

(١) الرحلة، ص ٧٠٠.

(٢) الرحلة، ص ١٢.

(٣) الرحلة، ص (٦٨٢ – ٦٨٣).

(٤) الرحلة، ص (٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨٨ ، ٦٩٧).

(٥) مصطفى نشاط: البعد التجاري في رحلة ابن بطوطة إلى السودان الغربي، سلسلة منشورات مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، طنجة، مطبعة الطبرس سنة ١٩٩٦م، ص ٢٥٥، وما بعدها.

(٦) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٣١٠).

(٧) ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن محمد، النفحة النسرينية واللمحة المرينية: نشر عدنان الطعمة، دمشق (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص ١١.

وأمـــا في دولة مالي؛ فقد خلف الســـلطان قنبا بن ســـليمان والده، ولم يستمر سوى تسعة أشـــهر، فخلفه ماري جاطة بن منســـا موسى، وعلى الرغم مما وصفه به المؤرخون من الظلم والجور والفساد؛ فإنه استمر يحكم حتى أصيب بمرض النوم، وظل كذلك مدة سنتين حتى مات ســـنة (٧٧٥هـ/١٣٧٣م)[١]، وقـــد تميزت فترة حكمـــه بازدهار العلاقات مـــع دولة بني مرين، ذلك أنه ما أن علم بوجود السفارة المرسلة من عمّه منسا سليمان في الصحراء؛ حتى استدعى أعضـــاء الوفد، واختار هدية ســـنية، وضمّ لها حيـــوان الزرافة، وأرســـلها إلا بلاط بني مرين، وقد اشتهر أمر هذه السفارة، وأطنب المؤرخون في وصفهـــا، وجذبت انتباه الأدباء والشـــعراء لاحتوائهـــا على هذا الحيـــوان الغريب الذي لا عهـــد للمغاربة به، ووصلت الهدية إلى فاس في شهر صفر سنة (٧٦٢هـ/١٣٦١م).

وكان المترجـــم ينقـــل للســـلطان كلامهم، وقد حيّوا الســـلطان بعادتهم في التحية، وهي التتريب (أي وضع التراب على الرأس)، وأكرمهم الســـلطان، والغريب أنهم قد شهدوا مقتل هذا السلطان، غير أنهم قد حازوا التكريم والإجلال من خلَفه[٢]، وقد عاد الوفد المالي إلى مراكش، ومنها إلى بلادهم[٣].

كانت هذه السفارة دليلاً على حسن العلاقة بيـــن الدولتين، كما أنهـــا زادت من ازدهار هذه العلاقة ورســـوخها، وأثبتـــت للمرينيين أنّ دولة مالي قد استقرت أمورها وتحسنت أحوالها بعد الأزمة التي مرت بها على إثر وفاة منسا سليمان، وإضافة لذلك ثبت للوفد المالي أنّ سياسة بني مرين الودية تجاه دولتهم مالي مســـتمرة بالرغم من تبدّل الحـــكام واختلافهم فيما بينهم، وهذا كله ســـيكون دافعـــاً وداعماً للتبـــادل الثقافي والتجاري بين البلدين.

حظيـــت هدية ملك مالي، وبخاصة الزرافة، باهتمام الملك وحاشيته من الشعراء، فأنشدوا بين يديه القصائد في وصفها، وكان ابن خلدون ممن حضر ذلـــك الاحتفال، وعلـــى الرغم من عدم إجادته نظم الشـــعر؛ فقد جادت قريحته بقصيدة[٤]، ومن أبياتها في وصف الزرافة:

ورقيـــمة الأعطـــاف حـــالية
مَوشـــيّة بوشـــائج البـــرد
وحشيّة الأنســـاب ما أنِسـت
في موحش البيـــداء بالقـــوْد
تسمو بجيـــد بالـــغ صعـــداً
شـرفَ الصّـروح بغير ما جهد

كانت هذه السفارة هي آخر سفارة تصل إلينا أخبارها بين الدولتين، فقد انشـــغل حكام بني مرين بالخلافات والمنازعة على الحكم بعد مقتل السلطان أبي سالم ســـنة (٧٦٢هـ/١٣٦١م)[٥]، كمـــا أنّ دولة مالي ضعفـــت واختل الأمن فيها، وبخاصة حينما اســـتقلت مملكة سنغاي، وبدأت تتوسع على حسابها[٦]، إلا أنّ ذلك لا يعني توقف

(١) ابن خلدون: العبر، (٦ / ٢٠٢)، القلقشندي: صبح الأعشى، (٥ / ٢٩٧)، المقريزي: درر العقود الفريدة (٣ / ٤٩٨).

(٢) وهو السلطان تاشفين بن علي بن عثمان (ذي القعدة ٧٦٢- صفر ٧٦٣هـ/١٣٦١- ١٣٦٢م)، ابن خلدون: العبر، (٧ / ٣١١)، الناصري: الاستقصاء، (٤ / ٣٥)، ابن الأحمر: النفحة النسرينية، ص ١٢.

(٣) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٣١١).

(٤) وهـــي طويلة تقع في سبعة وثلاثين بيتاً، انظر: ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد الحضرمي: التعريف بابن خلدون ورحلاته شرقاً وغرباً، بيروت، دار الكتاب اللبناني (١٩٧٩م)، ص (٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨) لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، (٣ / ٥١١) وما بعدها.

(٥) لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ص (١١٧، ١١٨).

(٦) إبراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، ص ١٠٦، عبد القادر زيادية: مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين، الجزائر،

الاتصالات بين البلدين، فقد استمرت القوافل التجارية تتردد بين الدولتين، واستمرت العلاقات ودية بينهما، بدليل سفر السلطان عبد الحميد بن السلطان عمر بن السلطان عثمان بن يعقوب المريني إلى دولة مالي بعد تنازله عن الحكم لأخيه عبد المؤمن سنة (٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، ومن مالي سار في ركاب الحجاج الماليين إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، ومرّ بمصر فأكرمه الأمير يلبغا الخاصكي[١]، وأنزله وأعانه على طريق الحج، ولما عاد توفي في مصر قرب الإسكندرية سنة (٧٦٦هـ/١٣٦٤م)[٢]، وكان هذا آخر اتصال بين ملوك مالي وسلاطين بني مرين يصلنا خبره في المصادر التاريخية التي بين أيدينا.

ثالثاً: أثر السفارات في تطوير العلاقات بين المغرب والسودان الغربي:

كان لهذه السفارات والوفود أثرٌ كبيرٌ في ازدهار العلاقات بين المغرب والسودان الغربي، وشملت جميع المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

أثرها في الجانب العلمي:

بدأ تأثير بلاد المغرب في الجانب العلمي مبكراً، حيث كان إسلام ملوك مالي على يد

كان العلماء المغاربة ينتشرون في مدن السودان الغربي كافة، ففي مدينة جنّي كان هناك أكثر من أربعة آلاف عالم خلال القرن السادس الهجري

داعيةٍ مسلم من المغرب، ومن ثمّ انتشر المذهب المالكي في مالي؛ ما أدى إلى تدعيم العلاقات الثقافية بين المنطقتين.

واتخذت هذه العلاقات أشكالاً متعددة؛ حيث حرص ملوك مالي، وبخاصة منسا موسى، ومنسا سليمان، على تشجيع العلماء للقدوم إلى بلادهم، وقد ذكر ابن بطوطة جملة من هؤلاء العلماء، ومنهم:

– محمد بن الفقيه الجزولي: كبير المهاجرين البيض في مدينة مالي، وصهر ملك مالي منسا سليمان، وكذلك صهره الفقيه المقرئ عبد الواحد.

– ابن شيخ اللبن، وابنه: من أهل تلمسان، أكرمه السلطان منسا موسى وأغدق عليه، وابنه: كان يُعلِّم القرآن بمالي، ولقيه ابن بطوطة[٣].

– الفقيه أبي العباس الدكّالي: كان من البيضان وتولى القضاء لمنسا موسى[٤].

– أبو عبد الله محمد بن وانسول: من العلماء الذين وفدوا على دولة مالي من المغرب، وأصله من سجلماسة، تولى القضاء في دولة مالي، وقد لقيه ابن خلدون سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٤م)، ونقل

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ٢٥.

(١) هو الأمير يلبغا بن عبدالله الخاصكي الناصري، تأمّر في عصر السلطان المملوكي الناصر حسن، وتولى أتابك للسلطان محمد بن حاجي وللسلطان الأشرف شعبان، تلقب باسم: (نظام الملك)، وكان له الأمر والنهي في دولتيهما، قُتل سنة (٧٦٨هـ/١٣٦٦م) على يد مماليكه. (ابن حجر، شهاب الدين أحمد العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥).

(٢) ابن خلدون: العبر، (٧ / ٣٢٠)، المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: سعيد عاشور، القاهرة، مطبعة دار الكتب (١٩٧٠م)، (٣ / ق١ / ١٠٠)، درر العقود، (٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١).

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى، (٥ / ٢٩٧).

(٤) ابن بطوطة: الرحلة، ص ٦٩٢.

عنه كثيراً من أخبار ملوك دولة مالي[١].

ولعل من أشهر الوافدين الذين كان لهم أعظم الأثر في بلاد السودان الغربي أبو إسحاق الساحلي الغرناطي[٢]، الذي قدم مع السلطان منسا موسى من الحجاز، وقد كان لهذا العالم الفذّ والمهندس البارع والشاعر المفلق أثرٌ كبيرٌ أيضاً في تقوية العلاقات مع بلاد المغرب نظراً لصلاته القوية بملوك بني مرين، والتأثير في السلطان منسا موسى لتشجيع المغاربة للقدوم إلى دولته وإكرامهم[٣].

ويشبّه أحد الباحثين[٤] أثر الساحلي في الحياة الثقافية والاجتماعية لدولة مالي بأثر زرياب[٥] في الحياة الأندلسية، وربما كانت تلك التقاليد الملكية التي وصفها ابن بطوطة حينما زار دولة مالي بتدبير الساحلي، بل ربما كان لباس ملوك مالي الذي وصفه هذا الرحالة، وهي الثياب البيض الحسان[٦]، من أثر هذا الشاعر؛ ذلك أنه هو لباس المغاربة والأندلسيين.

كان العلماء المغاربة ينتشرون في مدن السودان الغربي كافة، ففي مدينة جنّي[٧] كان هناك أكثر من أربعة آلاف عالم خلال القرن السادس الهجري، ولا يُستبعد أن يكون من بينهم عددٌ من المهاجرين المغاربة[٨].

أما مدينة تنبكت؛ فقد كانت تعجّ بالعلماء الوافدين إليها من كلّ أنحاء العالم الإسلامي، وبخاصة المغرب؛ ذلك أنها شهدت في دولة مالي نهضة علمية مزدهرة، فقد اهتم بها السلطان منسا موسى وبنى فيها الجامع الكبير سنة (٧٣٠هـ/١٣٣٠م)، وجدّد جامع سنكري[٩]، وسرعان ما تحوّل هذان المسجدان إلى جامعتين إسلاميتين تدرّسان العلوم الإسلامية والعربية، وأصبح جامع سنكري يحاكي الأزهر في تراثه ومكانته العلمية، وتحولت هذه المدينة إلى

(١) العبر، (٦ / ٢٠٢).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الساحلي الغرناطي المعروف بالطويجن، وُلد بغرناطة وبها نشأ وتعلم، وقد رحل من غرناطة إلى مصر ثم إلى الشام والعراق، وفي سنة (٧٢٤هـ/١٣٢٥م) حج والتقى بالسلطان منسا موسى ملك التكرور بمكة المكرمة، فأنس به واصطحبه معه في رحلة العودة إلى بلاده، وأقام عنده حتى وفاته سنة نيف وأربعين وسبعمائة، وقد كان للساحلي أثرٌ كبيرٌ في بلاد السودان في كلّ المجالات السياسية والثقافية والعمرانية، حيث كان له الفضل في إدخال أساليب العمارة الأندلسية وعناصرها إلى بلاد السودان الغربي، وشيّد لملك مالي كثيراً من العمائر الدينية والمدنية. (لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، (١ / ٣٢٩)، وما بعدها، ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل: نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان، تحقيق محمد رضوان الداية، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، ص ٣٠٩، المقّري: نفح الطيب، (٣ / ١٠)، محمد بن شريفة: من أعلام التواصل بين المغرب وبلاد السودان، جامعة محمد الخامس، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ط١ (١٩٩٩م)، ص ٨٠، وما بعدها).

(٣) لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة، (١ / ٣٢٩)، محمد بن شريفة: من أعلام التواصل بين المغرب وبلاد السودان، ص ٩٨.

(٤) محمد بن شريفة: المرجع نفسه، ص ٩٧.

(٥) زرياب: اسمه علي بن نافع مولى الخليفة العباسي المهدي، وتلميذ إبراهيم الموصلي، كان شاعراً مطبوعاً حسن الصوت، اشتهر بالغناء وبرع فيه، وقد انتقل إلى الأندلس، وسبقته إليها شهرته، فتلقاه عبد الرحمن بن الحكم بنفسه سنة ست ومائتين، وأقام بقرطبة، وبها توفي، ونقل صناعة الغناء للأندلس، وكان له تأثير عظيم في الحياة الاجتماعية في الأندلس في اللباس والأكل والآنية والزينة. (ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٥٧، المقّري: نفح الطيب، (٤ / ٢١٧) وما بعدها).

(٦) الرحلة، ص ٦٨٦.

(٧) جنّي: وردت عند محمود كعت جن بدون ياء (الفتاش، ص ٨٨)، أما عند الحسن الوزان فوردت: (جنة)، (وصف إفريقيا، ص ٥٣٧)، تعد المركز الثاني في السودان الغربي، وتقع على نهر باني أحد فروع نهر النيجر، إلى الجنوب من تنبكت، على بعد (٢٠٠) ميل، وقد بناها تجّار صنهاجة لتكون مركزاً تجارياً يلتقي فيه تجار الملح بتجار الذهب. (السعدي: تاريخ السودان، ص ١٢).

(٨) عبدالرحمن السعدي: تاريخ السودان، ص ١٢.

(٩) عبدالرحمن السعدي: تاريخ السودان، ص ٥٦، عبد الرحمن زكي: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بإفريقيا الغربية، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة (١٩٦١م)، ص ١١٠.

مركزٍ للحياة العلميـــة، واجتمع فيها العلماء من كلّ جنسٍ ولون، فكان فيها المغاربة والأندلسيون والمصريون والحجازيون، ومن كلّ مناطق غرب إفريقيا[١].

ومن أوجه العلاقات العلمية بين المنطقتين حرص حكام مالي على إيفاد الطلبة السودانيين للمراكـــز الثقافية فـــي المغرب علـــى نفقتهم الخاصّة؛ ولذا وفد كثيـــرٌ من الفقهاء والطلاب الســـودانيين على مدينة فاس للالتحاق بحلقات العلم[٢].

ومن هؤلاء العلماء عالم اسمه عبد الرحمن التميمي، قَدِم مع الســـلطان منســـا موسى من أرض الحجاز وســـكن تنبكـــت، فوجدها حافلة بالعلماء الســـودانيين الذين فاقـــوه في العلم؛ فذهب إلى فاس يستزيد من علمائها، وعاد إلى تنبكت، وكان من أولاده وأحفاده قضاة وعلماء[٣].

ومن هؤلاء العلماء الذين درســـوا في فاس كاتب موســـى الذي أرسله منســـا موسى لتلقي العلـــم، فلمّا عـــاد تولى الإمامـــة والقضاء في تنبكت، واستمر إماماً أربعين سنة[٤].

وعلـــى الرغـــم من ذلـــك؛ فـــإنّ المصادر المغربيـــة تجاهلت أمثال هؤلاء فلم تترجم لهم، وربما يعود ذلك إلـــى قلتهم، ولكونهم لم يرتقوا إلـــى منزلة فقهاء وعلماء المغرب المريني؛ ذلك أنهم في أثناء دراســـتهم كانوا في طور التكوين، ولم يشـــتهروا إلا بعد تخرجهـــم وعودتهم إلى بلادهم[٥]؛ ولذا نجد تراجم لبعض العلماء الذي تعدت شهرتهم العلمية بلاد السودان الغربي إلى المغرب والأندلس، فالنباهي المالقي الأندلسي يورد ترجمة لأحد قضاة دولة مالي، وهو القاضي أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني، والذي يصفه بأنه مـــن أهل الفضل والعدل والقيام على العلم والصرامة في الحكـــم[٦]، وقد لقيه ابن خلدون ســـنة (٧٩٩هـ/١٣٩٦م) بمصر وهو في طريقه للحـــجّ، ولقّبه بـ: فقيه أهل غانية وكبيرهم علماً وديناً وشهرة[٧].

مظاهر التأثيـر المغربي في الثقافة السودانية:

برزت مظاهر التأثيـــر المغربي في الثقافة السودانية بشكلٍ واضح وجليٍّ في اللغة، وطريقة الكتابة؛ فقد ســـادت اللغـــة العربية، وأصبحت لغة العلـــم والثقافة، بل إنّ الدولة اســـتخدمت اللغة العربية في المكاتبات الدبلوماســـية، وكان الســـلاطين يجيدونها ويستطيعون التحدث بها، وقد ذكر ابن فضل الله العُمري وصول كتابٍ من الســـلطان منسا موسى إلى السلطان المملوكي؛ كُتب بالخطّ المغربي[٨].

ولقد انتشـــرت الكتب العربيـــة، وبخاصة الدينية، في بلاد الســـودان الغربي، فإلى جانب كتب التفســـير، وكتب الحديـــث كالصحيحين، اشتهرت مجموعة من المؤلفات التي كانت تُدَرَّس في مدن الســـودان الغربي ويقتنيها العلماء، مثل

(١) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣ (١٩٨٦م)، ص ٢٤٨.

(٢) أحمد الشكري: الإسلام والمجتمع السوداني، إمبراطورية مالي، أبو ظبي، منشورات المجمع الثقافي، ص ٢٢١.

(٣) البرتلي، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الولاتي: فتح الشكور في معرفة أعيان العلماء التكرور، تحقيق: محمد الكتاني ومحمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص ١٧٩.

(٤) عبدالرحمن السعدي: تاريخ السودان، ص ٥٧.

(٥) أحمد الشكري: الإسلام والمجتمع السوداني، ص ٢٢٣.

(٦) النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن: المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، بيروت، دار الآفاق الجديدة (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص ١٦٨.

(٧) العبر، (٦ / ٢٠٠).

(٨) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص ٧٤.

الموطأ للإمام مالك، والمدونة للإمام سحنون، والرسالة لأبي زيد القيرواني، والشفاء للقاضي عياض، وغيرها.

أثر السفارات في تدعيم العلاقات التجارية:

وكان للسفارات والوفود المتبادلة بين المرينيين وملوك مالي أثرٌ في تدعيم العلاقات التجارية بين المنطقتين، ومعروفٌ أنّ المنطقتين ترتبطان بعلاقةٍ تجاريةٍ قديمة؛ غير أنها تدعّمت وازدهرت في عهد دولة مالي نتيجة عوامل متعددة، وعلى رأسها الاستقرار والأمن الذي ساد الطرق التجارية، فقد حرص حكام دولة مالي على سلامة التجار والمسافرين، بل إنهم أنشؤوا فرقاً عسكرية مهمتها حفظ الطرق بين دولتهم وبلاد المغرب[١]، وأشاد ابن بطوطة بأمن دولة مالي فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم من سارقٍ ولا غاصب، وكذلك فهم لا يتعرضون لأموال مَن يموت ببلادهم من التجّار البيض، ولو كانت كبيرة جدّاً، بل يتركونها عند مَن يثقون به منهم حتى يأخذها مستحقها[٢]، ولقد سافر ابن بطوطة من أيوالاتن إلى مالي مسيرة أربعة وعشرين يوماً، ليس معه إلا دليلٌ وثلاثةٌ من أصحابه «إذْ لا حاجة إلى السفر في رفقة لأمن تلك الطريق»[٣].

ونتيجة لذلك تدفق التجّار من المغرب على بلاد السودان، يقول ابن خلدون عن ملوك مالي إنهم: «قد اعتز سلطانهم، وهابتهم أمم السودان، وارتحل إلى بلادهم التجّار من بلاد المغرب وإفريقية»[٤].

(١) إبراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، ص ١٣٣.

(٢) الرحلة، ص ٦٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٧٨.

(٤) العبر، (٦ / ٢٠٠).

وقد جذبت الثروات الطبيعية الموجودة في السودان الغربي تجار المغرب، وبخاصة الذهب الذي وُجد بكمياتٍ كبيرة، حتى إنّ الجغرافيين المسلمين الأوائل أطلقوا على تلك البلاد: (بلاد التِّبر)[٥]، وظنوا أنه لكثرته ينبت نباتاً كما ينبت الجزر[٦].

وكانت القوافل التجارية تأتي من المغرب محمّلة بما يحتاج إليه أهل السودان، وبخاصة الملح الذي لا يوجد في بلادهم، ويُحمل من الصحراء، حيث يتم إنتاجه في مدينة تغازة[٧] الواقعة في جنوب المغرب، ويقوم باستخراجه عبيد قبيلة مسّوفة البربرية، وتمرّ بهم القوافل في كلّ سنة مرّة، فتحمل الملح إلى بلاد السودان[٨]، وشاهد ابن بطوطة هذه المدينة وسمّاها: (تغازى)، وذكر أنها على حقارتها فإنه يُتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التِّبر، ومنها سار في قافلة تجارية للسودان[٩].

(٥) ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي: صورة الأرض، بيروت، دار صادر، نسخة مصورة عن طبعة ليدن (١٩٨٩م)، ص ١٠٢، الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (١/ ٢٣)، القزويني، زكريا بن محمد بن محمود: آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت، دار صادر، ص ١٨.

(٦) الهمذاني، أبو بكر أحمد بن محمد المعروف بابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ليدن، مطبعة بريل، (١٣٠٢هـ/٨٨٥م)، ص ٨٧.

(٧) تغازة: تقع هذه البلدة جنوب المغرب في الصحراء، على الطريق إلى بلاد السودان الغربي، اشتهرت بإنتاج الملح، وسمّاها ابن سعيد: (حصن الملح)، (الجغرافيا، ص ١١٣)، وعُرفت بعد ذلك باسم: (تغازة أو تغازى)، وبيوتها مبنية من الملح، وأرضها سبخة، ومنها يُحمل الملح إلى بلاد السودان (القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ١٨)، وقد مرّ بها ابن بطوطة أثناء رحلته إلى بلاد السودان، وذكر أنها على مسيرة خمسة وعشرين يوماً من سجلماسة، وقدّم لنا وصفاً قيّماً لهذه البلدة، (الرحلة، ص ٦٧٤)، وقد ظلت تغازة مصدراً للملح بعد دولة مالي، حيث مرّ بها الحسن الوزان في النصف الأول من القرن العاشر الهجري ووصفها، (وصف إفريقيا، ص ٥٢٦).

(٨) القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص (٢٦ – ٢٧)، وقد سمع هذه المعلومات من فقيه سمّاه: (علي، رأى المدينة ووصفها.

(٩) الرحلة: ص ٦٧٤.

وهكذا كانت القوافل السودانية تخترق الصحراء شمالاً، لكنها لا تصل إلى المراكز المغربية كسجلماسة مثلاً، في حين كانت القوافل المغربية تصل إلى مدن السودان الغربي، وبخاصة مالي وتنبكت.

ولقد بلغ الازدهار التجاري المتبادل بين المغرب ومالي ذروته بقيام الشركات التجارية المتخصصة في تصدير سلع السودان الغربي إلى المغرب والأندلس، ثم إلى الأسواق العالمية، وكانت عائلة المقَّري المغربية إحدى الأسر التي نشطت في هذا المجال.

أثر السفارات في ازدهار العلاقات الاجتماعية:

وإلى جانب ازدهار العلاقات العلمية والثقافية والتجارية كانت هناك علاقاتٌ اجتماعية، تمثلت في الهجرة والمصاهرة، حيث كانت مدن السودان الغربي تزخر بالمهاجرين البيض من المغرب بشكلٍ خاص.

ففي مالي العاصمة هناك حيٌّ كاملٌ للبيضان[1]، وفي قرية زاغري الواقعة بين ولاته ومالي يسكن جماعة من البيضان[2]، وفي جاو (كوكو) حارةٌ للبيضان، يسكنها جماعة من المغرب، مثل محمد بن عمر من أهل مكناسة، ومحمد الوجدي التازي، والفقيه محمد الفيلالي إمام مسجد البيضان[3].

وكان هؤلاء المهاجرون يندمجون في المجتمع السوداني، بل يصاهرون الأفارقة ويتزوجون منهم ويزوجونهم، ومما ذُكر عن أبي إسحاق الساحلي أنه تزوج منهم وأنجب أولاداً سوداً[4]، وفي المقابل استقرت أعدادٌ كبيرةٌ من السودان في مدن المغرب، واتخذ بعض الملوك من بني مرين إماء من تلك البلاد فأنجبن لهم أولاداً ارتقى بعضهم عرش الحكم في الدولة المرينية، مثل الواثق بالله محمد بن أبي الفضل بن أبي الحسن المريني الذي تولى حكم الدولة المرينية في شهر شوال سنة (٧٨٩هـ/١٣٨٧م)، وكان أسود اللون وأمّه مولّدة اسمها: (عسيلة)[5].

الخاتمة:

وختاماً؛ فإنه من الممكن أن نجمل عدداً من النتائج التي توصل لها البحث، ومنها:

- الارتباط القوي بين بلاد المغرب وبلاد السودان الغربي في جميع المجالات الدينية والعلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث عاشت المنطقتان فترة تاريخية زاهرة خلال حكم كلٍّ من المرينيين وملوك دولة مالي.
- اتجه حكام الدولتين لانتهاج وسيلة إرسال السفارات فيما بينهم، وذلك لتقوية العلاقات ودعمها في جميع المجالات؛ لإدراكهم أهمية ذلك.
- رصد البحث كلّ ما أوردته المصادر التاريخية عن السفارات المتبادلة وآثارها، كما أنه صحّح بعض الأخطاء التي وردت لدى بعض الباحثين حولها.
- أعطى البحث صورة واضحة عن ازدهار العلاقات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين، وذلك بفضل السفارات المحمّلة بالهدايا والاتصالات المتبادلة (التبادل الدبلوماسي).

وأخيراً: لعل هذا البحث يكون إضافة مفيدة في تاريخ منطقة السودان الغربي، خصوصاً في المجال الحضاري ■

(١) ابن بطوطة، الرحلة، ص ٦٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٨٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٩٥.

(٤) لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، (١/ ٣٤١).

(٥) ابن الأحمر: النفحة النسرينية واللمحة المرينية، ص (١٤- ١٥).

أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:
دراسة في الأسباب وتحديات البناء

أ. عربي بومدين
أستاذ مساعد – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية –
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف/ الجزائر

سارعت دولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا إلى استيراد النموذج الغربيّ للدولة الوطنية؛ الأمر الذي اصطدم بالخصوصيات المحلية (القبيلة، التنوع اللغويّ والعرقيّ والإثنيّ والدينيّ) التي لا تتلاءم والنموذج الغربيّ المستورد، ما غذّى مجموعةً من الصراعات؛ أدخلت دولاً إفريقية في حروبٍ أهليةٍ، أضف إلى ذلك ظهور فواعل جديدة مهدِّدة للأمن، كالإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة.

هذه البيئة الأمنية المعقَّدة باتت تفرض على الدولة أدواراً جديدة، سواء كونها ضامناً للأمن، أو مسؤولاً عن تحقيقه، وأمام هذه الوضعية تظهر منطقة الساحل الإفريقي[1] بوصفها منطقة منتجة

(١) منطقة الساحل: تعدّ نقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب

للأزمـــات؛ انطلاقاً من ذلك وتأسيســـاً عليه: يعالج الموضـــوع الإشـــكالية الآتية: إلى أي مدى ســـاهم الموروث الاســـتعماريّ في تعميق أزمـــة الدولة في الســـاحل الإفريقي؟ وما أهـــمّ التحديات التي تواجه بناء الدولة في المنطقة؟

المحور الأول: تشكّل الدولة في إفريقيا: مدخل نظري:

تعكـــس أزمـــة بنـــاء الدولـــة الوطنيـــة إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاســـتعمار، والتي لم يراع فيها التنوّع الإثنيّ والقبليّ وخصوصيـــة المجتمعات الإفريقيـــة، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النُّظُم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية.

وقد حظيت مســـألة تشـــكّل الدولة في إفريقيا بمناقشـــات وسجالات واسعة في الأدبيات الإفريقية، نظراً لأهميتها، ولخصوصية تشـــكّل الدولة الحديثة في إفريقيا «دولة ما بعد الاستعمار».

إنّ الدولـــة الإفريقية الحديثة ما هي إلاّ نســـخة مشـــوّهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجعٌ أساســـاً إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي تلت حقبة ما بعد الاستعمار فشل جميع أشـــكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة علـــى الطريقة الغربيـــة، وبدرجةٍ أكبـــر في المجال الدستوري[1].

ويمكن القول في الاتجاه نفســـه: إنّ المشكلات التي واجهـــت دولة ما بعد الاســـتعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مســـألة صعوبـــة توطين النموذج الغربيّ للدولة، راجعة بالأســـاس إلـــى غياب تقاليد دَوَلية (أُســـس بنـــاء الدولة) في التاريـــخ الإفريقي المعاصر، وهو ما يفسّـــر رفض فكـــرة «الدولة» من قِبَـــل المجتمع، وهو الأمر الذّي أكـــده غورن هايدن Goren Hyden، حيث يرى أنّه- باستثناء إثيوبيا-: «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر بنفسها أنظمة دولتية».

ويميـــز جون وايزمـــانJohn Wiseman بين ثلاث مراحل في التطوّر السياســـيّ والاجتماعيّ في إفريقيا[2]:

الأولـــى، وهي المرحلـــة المبكرة: هي ســـنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسة، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

الثانية: حدّد مداها من منتصف الستينيات، وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيســـة: التخلّي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحـــو تبنّي نظام الحزب، وتدخّل العســـكر

الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً، وبذلك فهي ذلك القوس الذي يضمّ: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وهناك مَن يوسّع من رقعتها ليضيف إليها: بوركينافاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر. راجع:
Cédric Jourde, «Au Sahel, la guerre au terrorisme entre réalité et fiction, In. Bertrand Badie et Sandrine Talotti (Eds.), bétat du monde 2009, Paris: La découverte, 2008, pp: 276-281.

غير أنه سيتم حصر منطقة الساحل الإفريقي في هذه الدراسة لتشمل خمس دول، وهي: (السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا)، نظراً لكثافة النزاعات الإثنية في هذه المنطقة، والطبيعة المجتمعية المعقدة، فضلاً عن التحديات الأمنية فيها.

(١) برتران بادي: "الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي"، ترجمة: شوقي الدويهي، ط١، الجزائر: دار الفارابي، ٢٠٠٦م، ص ٨.

(٢) John A.Wiseman, «Introduction: the movement towards democracy: Global, continental and state perspectives», In. John A.Wiseman (Ed), Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa, London and New York: Routledge, 1995, pp. 1-10.

المباشـــر في الحياة السياسية، وأخيراً وجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدّد الحزبـــي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

الثالثة: بدأت مع ســـنة ١٩٨٩م، وشـــهدت تحولاً ملموســـاً في النُّظُم السياســـية الإفريقية، حيث تمّ التخلّي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدســـتورية في صورة الديمقراطية الشكلية، وهي ديمقراطيـــة غير حقيقية، أو ما يســـميها ريتشـــارد جوزيف Richard Joseph باســـم: «الديمقراطية الافتراضية»[١]، ذلك أنّ الممارســـة الواقعية أثبتت، وبشكلٍ لا يدع مجالاً للشك، أنّ هذا التحوّل لم يعكس الأطـــر النظرية المقـــررة في المواثيـــق والنصوص ومختلف الدســـاتير، فيما عُرف بموجة التحوّل نحو الديمقراطية في توصيف ما أُطلـــق عليه: «بالتحرّر الثاني» لإفريقيا[٢].

وعلى حدّ قول الباحث المتخصّص في الشـــؤون الإفريقيـــة «أ. د. حمدي عبد الرحمن حســـن»؛ فإنّ هذا التحوّل لم يكن مؤسّسيّاً ولا فعليّاً، بل إنّ النّخب الحاكمة ســـعت من خلاله إلى التكيف والاســـتجابة للشـــروط التي أملتهـــا طبيعة التحـــولات المعقدة والمركبـــة التـــي صاحبـــت مرحلة ما بعـــد الحرب الباردة[٣].

وفي الســـياق نفســـه؛ يؤكد أصحاب مدرســـة الاقتصاد السياســـي الليبرالي الجديـــد: أنّ الدولة الإفريقية مـــا بعـــد الكولونيالية تتحمل مســـؤولية الأزمات السياســـية والاقتصادية التّي تميّز إفريقيا، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في وظيفتها التنموية[٤].

وقـــد تمحـــورت التســـاؤلات الأساســـية حول المحدّدات الســـياقية والمضامينيـــة لظاهرة «أزمة الدولة» في إفريقيا عامّة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفةٍ خاصّة، إذ يذهب فريقٌ من الباحثين إلى اعتبار العامل الإثني- الهوياتي والتقســـيم التعسفي للحدود الإفريقيـــة دون مراعاة للخصوصيـــات المجتمعية- متغيراً رئيســـاً؛ على غرار دراســـات توال فرانســـوا Tual François.

وهناك مَـــن يرجعها إلى الطبيعـــة القيادية في ظلّ أنظمة زبائنيـــة وباتريمونيالية - نيوباترمونيالية؛ قائمة على التســـييس والشـــخصنة خدمةً للمصلحة الخاصّة[٥]، ومن ذلك دراسات رينيه لومارشون René

(١) حمدي عبد الرحمن حسن: «الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الإفريقية نموذجاً»، عمان: الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨، ص (٧ - ٨).

(٢) يمكن القول بأنّ البيئة الخارجية المتمثلة في الضغوط الدولية ساهمت بشكل كبير في حدوث هذا التحوّل، فضلاً عن البيئة الداخليةً؛ فيً شكل الاحتجاجات، والنخب المعارضة، وتصاعد حركات المجتمع المدني في إفريقيا، إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الفترة شهدت تراجعاً لفكرة التنموية السياسية التي ظهرت في المرحلة الأولى من التطور الاجتماعي والسياسي لإفريقيا، وحلّت محلّها فكرة المشروطية السياسية وسياسات التكييف الهيكلي المنتهجة من قبل المؤسسات النقدية العالمية؛ فيما عرف بمؤسسات «بريتون وودز» Bretton Woods. انظر: حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص (١٣ - ٢١).

(٣) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص (١٣ - ٢١).

(٤) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥) ترتبط الباتريمونيالية patrimonialism والنيوباتريمونيالية Neopatrimonialism ارتباطاً وثيقاً بكتابات ماكس فيبر، وتستند على مفهومين أساسيين: (الهيمنة، والشرعية). تستعمل هذه المقاربات بصفة خاصّة لدراسة السياسات الإفريقية. يمكن القول بأنّ النيوباتريمونيالية هي خليط بين نوعين من الهيمنة متشابكين جزئيّاً، وهما: الهيمنة الباتريمونيالية patrimonial domination، والهيمنة البيروقراطية القانونية العقلانية legal-rational bureaucratic domination.
فمع الباتريمونيالية: تكون كلّ علاقات القوة بين الحاكم والمحكوم عبارة عن علاقات شخصية، ولا يوجد تمايز بين القطاع الخاص والمجال العام. بيد أنه مع النيوباتريمونيالية: يكون التمييز بين الخاص والعام، على الأقل رسميّاً، مقبولاً وموجوداً، ويتعايش النظامان جنباً لجنب: الباتريمونيالية المتعلقة بالعلاقات الشخصية، والعقلانية القانونية المتعلقة

Lemarchand و صمويـــل إيزنشـــتات Samuel Noh Eisenstadt.

كما رجّـــح فريقٌ آخر دور العوامـــل الاقتصادية وضعف التنميـــة، في حين ركّز آخـــرون في اقتراب التبعية، كما ركّز آخرون فيما يُعرف حاليّاً بـ «اقتصاد الحـــرب»، وما يُحدثـــه من انعكاســـات محفّزة على النزاعـــات، وتظهر فيها فواعل جديـــدة مثل أعمال العنف، ونشاطات الإجرام المنظّم[1].

المحور الثاني: الأزمـات البنيوية في منطقة الساحل الإفريقي:

إنّ الملاحظـــة الجوهريـــة التـــي تصادفنا عند تفكيك الفشل والضعف الذي تشهده الدولة الوطنية في إفريقيا عامّة، وفي منطقة الساحل بصفةٍ خاصّة، هي تماهي مفهـــوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهيّة الدولـــة الوطنية وطبيعتها، فقد تمّ تجسيد فكرة الدولة في كلٍّ من: (شخص الرئيس القائد، والزعيم، والحـــزب القائد الطليعي الواحد)، وكذا في: (القبيلـــة، والعرش، والمنطقـــة، والجهة، والعرق)، ولهذا عُرفت الدولة الإفريقية بما يُسمّى بـ «العصب العسكرية- المدنية».

وعليه؛ ســـيحاول الباحث الاعتمـــاد على نظرية

بالبيروقراطية، ما يعني أنّ السياسات غير الرسمية تغزو المؤسسات الرسمية بدرجات متفاوتة، لتتم مأسسة هذا المزيج. وهكذا، فإنّ النيوباتريمونيالية نوع من الهيمنة السياسية، تتميز بانعدام الأمن ناحية سلوك مؤسسات الدولة ودورها، لكن ضمن هذا النمط لا يمكن للدولة أنّ تحقّق المصلحة العامّة، والمؤسسات العامّة الرسمية والسياسات المنسوبة إليها لا تكتسب شرعية كافية. ومن الواضح أنّ الحكم النيوباتريمونيالي في إفريقيا ترجع جذوره التاريخية إلى الإرث الاستعماري، فالدولة الاستعمارية ليست بالدولة الحديثة؛ بل تقليدية، تتميز بخصائص الإمبراطوريات القديمة. في:
Gero Erdmann and Ulf Engel, Neopatrimonialism Revisited –Beyond a Catch-All Concept, In. GIGA Research Program: Legitimacy and Effiency of Political Systems, N° 16, February 2006, p.p. 18, 19.

(١) خديجة بوريب: "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٤٢)، ص ٢٦.

في اعتقادنا أنّ جلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع

التحديث السياسي فيما يخصّ الانتقال من مجتمعاتٍ تقليديةٍ إلـــى مجتمعاتٍ حديثة، ويعبّر بعض الباحثين عن الأولى بـــ «المجتمـــع الزراعي»، وعـــن الثانية باصطلاح «المجتمع الصناعي».

وســـنحاول رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياســـية والدولة في الســـاحل الإفريقي، استناداً إلى التحليل الذّي قدّمه لوسيان باي Lucian Pye و جوزيـــف لابالومبـــارا Joseph LaPalombara لأزمات النظام السياســـي، ومنها: (أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشـــرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع)[2]، والتي أردنـــا أن تكون إطاراً نظريّاً؛ نقوم وفْقَه بتحليـــل أزمات التنمية السياســـية التي تواجه الدولة في الساحل الإفريقي.

أ - أزمة الهوية والاندماج الوطني:

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مســـألة بناء الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، كيفيـــة تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيـــات واللغـــات والثقافات والأديـــان إلى «أمّة واحدة»[3]، فاعتقاد إحـــدى الجماعات الثقافية بعدم

(٢) ثامر محمد كامل الخزرجي: "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"، ط١، عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٣٤.

(٣) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٩.

الانتماء إلى الدولــة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعةٍ أخــرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفســها، يدفعنا للقــول بأننا أمام أزمة هويّة[1]، حيث إنّ المؤسســات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسســات الوســيطة كالأحــزاب والنقابــات، قائمة جميعها على أســاس الانتمــاء إلى العصبية المهيمنة على المركز، ســواء كانت قبليــة أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإنّ مؤسســات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وتعميق حدّة أزمة الاندماج.

إنّ الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمةٌ بالأساس على انتشــار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الــولاء للوطن، خصوصــاً أنّ بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو)، ما أثّر بصورةٍ مباشرةٍ في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثمّ على بقاء الدولة واستمراريتها.

وعليه،؛ فــإنّ أزمة الهويّــة والاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

١- التباين العرقيّ، والتعدد الإثنيّ واللغويّ والديني.

٢- معضلــة الحــدود المصطنعة التــي خلّفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع- كما سبق-.

٣- ضعف الانتماء، وتحوّل الولاء إلى الخارج.

ب - أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياســية في جميع بلدان الســاحل الإفريقي باختلالاتٍ هيكليةٍ عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلــة للواقع في دول الســاحل الإفريقي، فضلاً عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول بصفتها عاملاً حاســماً في إدارة عملية الانتقال السياســيّ؛ على الرغم من تبنّي هذه الدول للديمقراطية[2].

فضلاً عن علاقة ذلك بدرجة المأسســة، وهي الســمة الغائبة لدى جميع دول الساحل، ولهذا يربط صاموئيل هنتنغتــون Samuel Huntington بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أنّ تحقيق هــذا الأخير مرهونٌ بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظّم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار[3].

ج - أزمة الشرعية والمشروعية:

تمثّل شرعية النظام السياسيّ أحد أهم مقوّمات الدولة واستمراريتها، لكن في الساحل الإفريقي غالباً ما يتمّ الوصول للســلطة عن طريق وســائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياســيّ في البلد واحتكار السلطة، أو عن طريق اعتماد وســيلة الانقلابات العســكرية طريقةً وأســلوباً للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ إنّ تراث الدولة التسلّطية في إفريقيــا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياســية على إدارة الانتخابات التــي اتخذت طابعاً رمزيّاً في كثيرٍ من الحالات؛ لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

كما يمكــن القول بأنّ الدولة فــي العالم الثالث عامّةً، بما في ذلك دول الســاحل الإفريقي، متغرّبة وتقليدية في آنٍ واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه اســتخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل الســلطة حكراً على الحاكم وحاشــيته، وهو ما يفرّغ أي تحديثٍ من محتواه الحقيقيّ.

(١) رعد عبدالجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد: «نموذج الدولة - الأمّة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٣)، ص ١٣١.

(٢) السيد علي أبو فرحة: «مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية»، مجلة قراءات إفريقية، العدد (١٣)، ص ٥١.

(٣) صاموئيل هنتنغتون: «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة»، ترجمة: فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣م، ص (١٠٢ - ١٠١).

د - أزمة التغلغل:

لا تــزال الدولة فــي الســاحل الإفريقي تعيش صعوبــات في الجغرافيا السياســية الداخلية؛ نظراً لعــدم التحكّم والســيطرة على أراضيها الشاســعة ومراقبــة حدودهــا، فحكومات الــدول الخمس في الســاحل الإفريقي تمارس- نظريّاً- الســيادة على أراضيها الشاسعة.

وذلك راجع بالأساس إلى قلّة الإمكانيات المتاحة، والفشــل الذي تعيش فيه، فأغلبية دول هذه المنطقة إما دول منهارة، وإما في طريقها إلى الفشل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُغذّي حالة عدم الاستقرار واللاّأمن فــي هذه المنطقة؛ من خلال تقاســم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، كالقبائل، ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الإفريقي؛ على غرار أقلية الطوارق، بالإضافة إلى شــبكات الجريمة المنظمة، والجماعات المســلحة الناشــطة في هذا الإقليم، وفي بعض الأحيان تكون أمام تحالف متمردي الطوارق مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة.

هـ - أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:

يقول جوزيف لابالومبارا joseph palombara: إنّ مشــكلات الحكم- بوجهٍ عامّ- هي مشكلة توزيع، فالنظام السياســيّ هو المستخرِج والمحرِّك والموزِّع للموارد والخدمات والقيم والفرص.

ومما يلاحظ فــي دول الســاحل الإفريقي: أنّ توزيع الموارد يمثّل إحــدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تنفرد القلة بكلّ الموارد المتاحة؛ يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة.

وتُبرز أزمة التوزيع إشــكالية تفاوتٍ طبقيٍّ حاد، وهــو ما ينجم عنه صــراع داخلي، ومن شــأن هذا التفــاوت الطبقيّ إثــارة الاســتقرار وتهديده، وهو ما يظهــر جليّاً في كلٍّ من مالــي والنيجر من خلال العصيان والتمرّد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخــرى، فيما يُعــرف بـ «قوس الأزمات» المتّســم بالانقسامات الداخلية.

غياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة في كثيرٍ من مؤسسات دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية

ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياســي، والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيــق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامّة بوصفها ممتلكات شخصية.

وفي هذا الســياق؛ يبرز مؤشّر الشفافية الدولية لســنة ٢٠١٤م المواقــع المتدنية للعديــد من بلدان الساحل الإفريقي، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمّــق الظلــم الاجتماعي، وأن تتأثــر الحقوق الاقتصادية، وأن تتســع رقعة الفقر بعيداً عن فكرة التنمية الإنسانية.

مدركات الفســاد في الســاحل الإفريقي حسب مؤشر٢٠١٤م

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	١٧٥/١٠٣	١٠٠/٣٥
مالي	١٧٥/١١٥	١٠٠/٣٢
موريتانيا	١٧٥/١٢٤	١٠٠/٣٠
تشاد	١٧٥/١٥٤	١٠٠/١٢
السودان	١٧٥/١٧٣	١٠٠/١١

المصــدر: مؤشــر الشــفافية الدولية لســنة ٢٠١٤م- بتصرف -. www.transparency.org/cpi2014/results

المحور الثالث: تحديات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

يتفق العديد من الخبراء والباحثين على: أنّ عامل الضعف السياسيّ والاقتصاديّ للدولة الوطنية في الساحل الإفريقيّ يمكن أن يؤدي دوراً أساسيّاً في زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة، فأزمة الدولة هي نتيجة لتراكم ما يُسمّى: «العوامل المثيرة للأزمات».

كما واجهت عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي تحديات متنوعة، باتت تعرقل مسيرة الاستقرار وتحقيق التنمية، فضلاً عن المشاريع الأجنبية التي استغلت هذا الواقع المتأزم، وهو ما سيتمّ بيانه في النقاط الآتية:

أ - التحديات التاريخية:

لجأت السياسة الاستعمارية إلى تكوين مواطنٍ إفريقيٍّ ممزّق بين انتماءاته الإقليمية والإثنية والدينية، في إطار مجتمعه التقليدي، وبين واقعه الاجتماعي والسياسي الحديث.

ومن ناحية أخرى؛ فقد أخلّت السياسة الاستعمارية بالحدود العرقية، وزعزعت طرق الحياة التقليدية، بما في ذلك التنقّل الحرّ للأشخاص والممتلكات، بحدودٍ مصطنعة ورثتها الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار، الذي يجمع بين سيطرة الدولة والسكان الرحّل، ينبغي تحليل العديد من الصراعات الساحلية، فغالباً ما يكون البدو هم اللاعبين الأساسيين فيها، وكثيراً ما تكون هذه الصراعات حدودية، كما في حالة الطوارق في مالي والنيجر[1].

ب - التحديات السياسية:

أدّت نهاية الحقبة الاستعمارية، بما حملته من تشوّهات، إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة، أو ما يُسمّى: «دولة ما بعد الاستعمار»، وقد تبنّت أغلب الدول الإفريقية حديثة الاستقلال- في هذه الفترة- نظام «الحزب الواحد» آليةً لبناء الدولة[2].

ومن أبرز المقولات الفكرية في توصيف النُّظُم السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال؛ ما عبّر عنه مايكل براتون Michael Bratton و نيكولاس فان دي وال Nicolas van de Walle عام ١٩٩٧م بمسمّى: «الأبوية الجديدة»[3].

كما أنّ غياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة في كثيرٍ من مؤسسات الدولة لدى دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية، إضافة إلى الإخفاق الإداري، دونما نسيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة، وارتباط الذاكرة الجماعية للأفراد بمفهوم الانتماء العرقي وليس بمفهوم الدولة، وهي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في تكوين مجتمعات حديثة قادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع.

وعند التمعن في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي؛ يبدو (هناك دوماً قوى تمثّل «المركز»، تمتلك السلطة السياسية، وتتحكم في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي «المحيط»- أي الأطراف-، مهمّشة، وتطمح لتغيير الوضع القائم)، وهي وضعية ساهم الاستعمار بقوةٍ في تكريسها، حيث عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة، وهو ما يظهر جليّاً في كلٍّ من: (مالي، والنيجر، وتشاد)، وهذا الأمر سينتج أزمةً سياسيةً نتيجة لغياب آليات التداول الطبيعيّ للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من قبل نُخبٍ لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحدّ الأدنى من

(١) Mehdi Taje, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, NDC Occasional paper, academic Research Branch, (Rome, December 2006), p 8.

(٢) حمدي عبد الرحمن: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية...، مرجع سابق، ص ٣١.

(٣) Michael Bratton, Nicholas van de Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, UK: Cambridge University Press, 1997.

النزاهة والكفاءة المهنية، إضافة إلى غياب الحريات العامّة، وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، والخلط بين الدولة والقبيلة بوصفها السمة الرئيسة للمجتمع والدولة.

بالإضافة إلى النظام الاقتصادي السائد في هذه الدول بعد اكتشاف النفط، هو نظامٌ ريعي، ومزيج من تركيبةٍ ثيوقراطيةٍ وأوثوقراطية، غُيّبت فيها المؤسسات التشريعية والدستورية، وهياكل الدولة الحديثة، وغُيّبت فيها فكرة المأسسة والمشاركة السياسية لصالح أقليةٍ معيّنةٍ في صورة التسييس والشخصنة، ذلك أنها أنظمة عسكرية ونيوباتريمونيالية، ميّزت الحياة السياسية في هذه المنطقة منذ الاستقلال، ولا تزال مستمرة إلى الآن بشكلٍ يوحي بأنّ الواقع الإفريقي قد تجذّرت فيه السلطة الأبوية والعسكرة.

وفي السياق نفسه؛ تتبدّى لنا ظاهرة الانقلابات العسكرية، حيث تتورط المؤسسة العسكرية لتشغل حيّزاً معتبراً في الحياة السياسية، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين: «زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية»[1]، وهو ما يعدّ مخالفة لآلية الديمقراطية.

ج - التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

من بين التحديات التي تعرقل مسيرة بناء الدولة في الساحل الإفريقي الفقر، وزيادة البطالة، والمجاعة، والتدهور الاقتصادي، والتدهور الصحي، وضعف النمو الاقتصادي، ووجود مستويات استدانة عالية، وتبعية للخارج، وضعف البنية التحتية التعليمية والاجتماعية، واضطراب الموارد الزراعية، بالإضافة إلى الأميّة والجهل.

وهذه العوامل من شأنها تغذية مصادر اليأس، وتفاقم مشاعر الإحباط، وتوفّر أرضية خصبة لحركات التمرّد والانشقاق والتطرف، انطلاقاً من متلازمة الأمن والتنمية، ودلالةً على ذلك: تحتل جميع دول الساحل الإفريقي ذيل الترتيب (المراتب الأخيرة) في مؤشر التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤م، فنجد النيجر في المرتبة ١٨٧، تشاد ١٨٤، مالي ١٧٦، السودان ١٦٦، موريتانيا ١٦١[2] .

أما فيما يخصّ الأمن الغذائي، والذي يترتب عليه الأمن الصحي، فقد أشارت تقديرات شهر ديسمبر ٢٠١٤م إلى أنّ هناك ١٩,٨ مليون شخص في منطقة الساحل يعانون انعدام الأمن الغذائي، منهم ٢,٦ مليون شخصٍ في حالةٍ خطرةٍ، ويحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة.

وقد شهدت سنة ٢٠١٥م تدهوراً في حالة الأمن الغذائي لعددٍ أكبر ممّا كانت عليه في سنواتٍ سابقة.

وتشهد منطقة الساحل مستويات مرتفعة في سوء التغذية الحادّ بشكلٍ مستمرٍ وغير مقبول، وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أنه في عام ٢٠١٥م عانى ٥,٨ ملايين طفل دون سنّ الخامسة من سوء التغذية العالمي الحادّ (GAM)، من بينهم ١,٧ مليون طفل عانوا من سوء التغذية الحادّ (SAM)، و ٤,٤ ملايين طفل من سوء التغذية الحادّ المعتدل (MAM)، ويعاني- في المتوسط- طفلٌ واحدٌ من أصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزّم (بسبب توقّف النمو)، وما يُقدّر بـ ٥٧١,٠٠٠ طفل دون سنّ الخامسة يتوفون سنويّاً بسبب سوء التغذية[3].

(١) السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٤م.

(٣) Humanitarian Needs Overview - 2015 Sahel region, Report prepared by OCHA on behalf of Regional Humanitarian Partners, 16-December 2014, p01. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/20Regional%20HNO%20%resources/2015-02-Final%202014Dec17.pdf accessed on: 03 2016.

ويمكـــن إرجاع هذا الضعف المعقد إلى عدد من العوامل:

– سوء الإدارة، والفساد (الصغير، والكبير).

– البيئة الخارجية المتعلقة بمسألة المديونية الخارجيـــة، ذلـــك أنّ دول الســـاحل الإفريقـــي تعيش بنســـبةٍ كبيرةٍ على المساعدات الإنسانية، والإقـــراض، هذه الأخيرة التي تعيق بشـــكلٍ كبيرٍ النمو والتنمية، وترهن اســـتقلال هذه الدول من الناحيـــة السياســـية والاقتصاديـــة، وأمارة ذلك المشروطية السياسية.

– عوامل جغرافية؛ نظراً لخصوصية المنطقة؛ كونها منطقة صحراوية، وتقلّ فيها نسبة تساقط الأمطار، إضافة إلى مشكلات التصحّر والجفاف، وهي الأمور التي من شـــأنها إعاقة تحقيق الأمن الغذائي وقيادة التنمية.

– تخلّي الدولة عـــن وظائفها الاجتماعية في إطـــار تحقيق العدالـــة الاجتماعيـــة، برغم النموّ الديموغرافي الســـريع، والذي لا يتماشى ووتيرة النمو الاقتصاديّ في هذه المنطقة، ما من شـــأنه أن يُضعف الولاء، ويحوّله إلى جهات أخرى متمثلة في: (الأقلية، المجموعة العرقية، الجهة، العشيرة)، وفي بعض الأحيان يتعـــدى ذلك إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظّم بغية تأمين لقمة العيش، كما تجلّى ذلك خلال الأزمـــة الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي بدايةً من سنة ٢٠١٢م.

د – التحديات الأمنية (قضايا الغلو، ونشاطات الجريمة المنظمة):

من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقـــي نشـــاطات الجريمة المنظمـــة العابرة للحدود بمختلف أنواعها، وظاهرة العنف الدولي، والتي تؤدي دوراً بارزاً في إعاقة عملية بناء الدولة، خصوصاً إذا علمنا أنّ أيّ تنمية لا بد أن يصاحبها الاستقرار والأمن.

فهذه المنطقة تشـــهد رواجـــاً للاتجار غير المشـــروع بالأســـلحة، خصوصاً بعد انهيار نظام معمـــر القذافي في ليبيا، وفتح مخازن الســـلاح، وعودة أفـــراد الطوارق الذين ســـلّحهم في إطار مخطّطـــه في إنشـــاء «جمهورية الطـــوارق» في الصحراء الكبـــرى، يؤكد ذلك مانو دياك mano dayak – وهـــو من طـــوارق النيجر– من خلال مؤلّفه: (معاناة الطوارق)[١].

إضافـــة إلى عددٍ مـــن الأنشـــطة، كتهريب صمغ الحشـــيش المغربي، وتهريـــب الكوكايين مـــن أمريكا اللاتينيـــة، وعمليات الاختطاف للحصـــول على فدية، والتي كان وراءها – غالباً – تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتجارة في السلع المهرّبة المشروعة هروباً مـــن الإجراءات القانونية، وتبـــرز موريتانيا كواحدة من أهمّ ثلاثة محاور لتهريب الســـجائر في الساحل وغرب إفريقيا[٢]، أضف إلى ذلك مسألة الهجرة غير الشرعية، وما يصاحبها من عمليات الابتزاز والاتجار بالبشر.

ولا ينبغي نســـيان العلاقة الوطيدة بين أعمال العنف في المنطقة ونشاطات الجريمة المنظمة، وكـــذا علاقتهما ببعـــض المتورطيـــن في جهات حكومية ورسمية في هذه الدول.

هـ – تحدي المشاريع الأجنبية:

من بين التحديات التـــي تواجه بناء الدولة في الساحل الإفريقي: مدخل التهديدات الأمنية لتعظيم القيمـــة الاســـتراتيجية لهذه المنطقـــة أو مناطق مجاورة، فتبرز في هذا الإطار عدة مشاريع أجنبية في محاولة للتموقع من جديد؛ بغية كســـب مناطق نفوذ وحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ومن أبرز ذلك المصالح الفرنسية في كلٍّ من

(١) راجـــع في ذلـــك: Mano Dayak, Touareg, la tragédie, France: Édition LATTES, 1992.

(٢) ولفرام لاخر: "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، أوراق كارينغي، بيروت: لبنان، سبتمبر ٢٠١٢م، ص ٥.

النيجـــر ومالي، حيث توجد كبرى الاســـتثمارات الفرنســـية في مجـــال اليورانيوم (شـــركة أريفا وتوتال)، زيادة لما تراه فرنسا نفوذاً تقليديّاً لها.

ويتمّ اســـتغلال الجماعات المسلحة بغية خلق تهديدٍ وجودي ومسوّغ للتدخل، بحيث يتمّ «تضخيم التهديـــد الإرهابي»، على حدّ تعبير الباحث مهدي تاج، للســـماح للدول المنافســـة بالاســـتيلاء على الثـــروات، والتمركز اقتصاديّاً وعســـكريّاً بالممر الاستراتيجي الذي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر، ممـــا يُمكنهم من التأثير فـــي التوازنات الجيوسياسية والطاقوية في المغرب العربي وغرب إفريقيا، وهو ما ظهر بوضوح في التدخّل العسكري الفرنسي في مالي (٢٠١٣م)، وفي إفريقيا الوسطى (٢٠١٤م)، بحجّة محاربة «الجماعات الإرهابية».

وتبـــرز أيضاً في إطـــار التكالـــب على هذه المنطقة المشاريع الأمريكية في الساحل الإفريقي، خصوصاً بعد أحداث ســـبتمبر ٢٠٠١م، في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعودة الاهتمام بهذه المنطقة الاستراتيجية، إذ تمّ تأكيد ذلك من طرف الإدارة الأمريكية مـــن خلال وثيقتَي الأمن القومي لســـنتَي (٢٠٠٢م، ٢٠٠٦م)، وكذا البرامج الأمنية: (مبـــادرة بان الســـاحل ٢٠٠٢م، مبادرة مكافحة الإرهاب عبـــر الصحراء ٢٠٠٥م، القيادة العســـكرية أفريكوم)، إضافة إلى دعاوى مكافحة الإرهاب، حيث يتمّ تضخيم التهديد المســـلح في الســـاحل الإفريقـــي؛ بغية الســـيطرة على منابع النفط في منطقة غرب إفريقيـــا الغنية بالنفط، لما تمثّله من بديلٍ استراتيجيٍّ في مجال الطاقة، ســـعياً لتنويع مصادر الحصول عليهـــا، وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكـــي، في ظلّ الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

ولا ننســـى - في هذا التضارب - المنافســـة الاقتصادية الصينية.

كلّ تلك المشاريع تنال من مقوّمات هذه الدول

يتمّ استغلال الجماعات المسلحة بغية خلق تهديدٍ وجودي ومسوّغ للتدخل، بحيث يتمّ «تضخيم التهديد الإرهابي

في السعي لبناء الأمن، وتحقيق الاستقرار، والدفع نحو التنمية، ومسيرة بناء الدولة[1].

الخاتمة:

إنّ هذا الواقع لن يســـتقيم إلا بمعالجة الأزمات الهيكليـــة المتعلقة بضرورة بنـــاء الدولة انطلاقاً من البيئة والخصوصية المحلية، ومراعاة التنوع والتعدد، وتوظيفه في أن يكون عامل قوة للدولة لا عامل ضعفٍ لهـــا، مع تجاوز كلّ الأحقاد التاريخية، وبناء مجتمعات توافقية تراعي هذا التعدد والتنوع، فضلاً عن تصحيح الاختلالات الهيكلية على مســـتوى العملية السياسية، وبنـــاء أنظمة ديمقراطية قائمة علـــى انتخابات حرّة ونزيهـــة؛ في إطار التداول الســـلمي على الســـلطة، وتحقيق العدالـــة التوزيعية، وعدم الإقصاء والتهميش في إطار فكـــرة المواطنة؛ تحقيقاً لكرامة الإنســـان وحماية كيانه، وكذا تحريره من الخوف والحاجة.

وفـــي اعتقادنـــا: أنّ جلّ التحديـــات الأمنية في منطقة الســـاحل الإفريقي متعلّقة بالفشـــل الاقتصادي وأزمـــة التوزيع، لأنّ أي اســـتقرار لا بـــد أن يكون مُخرجاً لتنمية اقتصادية تســـتهدف الإنســـان، تحقيقـــاً للتنمية الإنســـانية بمفهومها الواسع في هذه المنطقة ■

(١) عربي بومدين: "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد (١٩)، ص (٤٩ - ٤٠).

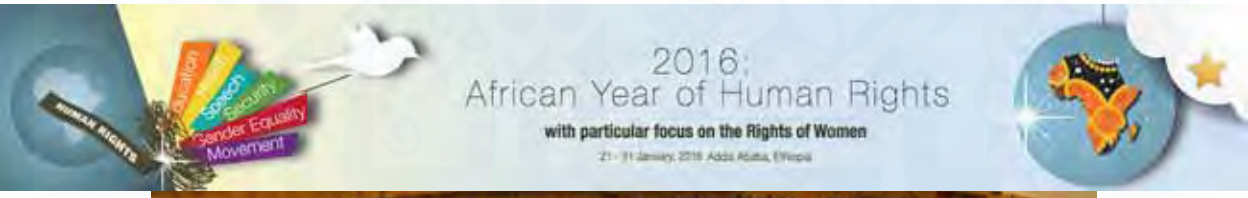

القمّة الإفريقية 26.. رصد وتحليل

د. بدر حسن شافعي
خبير الشؤون الإفريقية – جامعة القاهرة

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من ٢١-٣١ يناير ٢٠١٦م: أعمال الدورة ٢٦ لرؤساء الدول والحكومات (القمّة الإفريقية ٢٦)، والتي عُقدت تحت شعار: (٢٠١٦م: عام إفريقيا لحقوق الإنسان.. مع التركيز بشكل خاصٍّ على حقوق المرأة).

وقد سبق اجتماعات القمّة اجتماعان: أحدهما على مستوى المندوبين الدائمين، والآخر على مستوى المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية).

وفيما يخصّ الموضوع الرئيس للقمّة: فقد تمّ اختياره من قِبل قادة الاتحاد، للاحتفال بالذكرى: الخامسة والثلاثين لتدشين الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١م)، والثلاثين لدخوله حيّز النفاذ (١٩٨٦م)، باعتبار هذا الحدث تحوّلاً حقيقيّاً فى مسار التعامل الإفريقي مع قضايا حقوق الإنسان، انبثق عنه: تشكيل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ فضلاً عن تماشي ذلك مع البند ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ٢٠٠٠، الذي يُلزم الدول الأعضاء «باحترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد»،

ومـــا جاء في أحكام بروتوكول عـــام ٢٠٠٣م للميثاق الإفريقي لحقوق الإنســـان والشـــعوب؛ بشأن حقوق المرأة (بروتوكول مابوتو)، والإعلان الرســـميّ بشأن المساواة بين الجنسين في إفريقيا ٢٠٠٤م[١].

وإن كانت هناك العديد من الإشـــكالات المرتبطة بهذا الموضوع، لعلّ منها: عدم تصديق العديد من الدول على المعاهدات الإفريقية الخاصّة بهذا الموضوع، مثل الميثاق الإفريقـــي للديمقراطية والانتخابات والحكم، البروتوكول المنشئ لبرلمان عموم إفريقيا.. لذا كانت هذه القضية من أهمّ القضايا التي تمّت مناقشتها على المستوى الوزاري في القمة.

أهمّ قضايا القمة:

أما أهمّ القضايا التي طُرحت للنقاش في القمة ٢٦؛ فتنوّعت ما بين قضايا إدارية (إجرائية)، وأخرى سياســـية، واقتصادية، وأمنيـــة، وحقوقية، وكذلك إنسانية، وبيئية.

ويمكن إيجاز أهمّ هذه القضايا فيما يأتي:

١- الجوانب الإجرائية: تتمثّل في انتخاب هيئة مكتـــب القمّة، حيث يحلّ الدور على إقليم الوســـط لشـــغل منصب رئيس الاتحاد، وانتهت المشـــاورات الإقليميـــة فـــي هذا الشـــأن إلى اختيـــار الرئيس التشـــادي (إدريس ديبى إتنو) لرئاســـة الاتحاد لعام ٢٠١٦م، فضلاً عن التشكيل الجديد لمجلس السّلم والأمن، وكذلك وضع القواعـــد الإجرائية الخاصّة بانتخابـــات المفوضية التي يُفتـــرض أن تُجرى في يوليو القادم.

٢- الجوانـــب السياســـية: برزت فيها مســـائل الحوكمـــة، والانتخابـــات، والالتـــزام بالمبـــادئ الدستورية، فى الجلسة المغلقة التي عقدها رؤساء الـــدول والحكومات صباح اليـــوم الأول للقمّة؛ قبل جلسة الافتتاح الرسمية.

٣- الجوانب المالية والاقتصادية: نوقشت فيها قضيـــة التمويل الإضافي لأنشـــطة المنظمة، ومدى مساهمة الدول الأعضاء بها، كما بحثت القمّة بعض تقارير اللجان الرئاســـية الأخـــرى لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، أهمها: تقرير رئيسة ليبيريا ورئيسة اللجنة رفيعة المستوى لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥م.

٤- الجوانب الأمنية: تتناول تقرير مجلس السّلم والأمن عن حالة السّـــلم والأمـــن في إفريقيا، وأبرز النزاعات التـــي تتصدّر أولوياته، وبعض المســـائل المتصلة بتفعيل بنية السّلم والأمن في إفريقيا.

٥- القضايا الإنســـانية والحقوقيـــة: تمّ بحث التقارير الخاصّة بأنشـــطة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنســـان والشـــعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، والمجلس الاستشـــاري لمكافحة الفساد، واللجنة الإفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته.

٦- أما بالنســـبة للجوانب البيئية: فقد خُصّصت لعـــرض تقريـــر مصـــر، باعتبارهـــا منسّـــق لجنة رؤســـاء الدول والحكومـــات الأفارقة لتغيّـــر المناخ CAHOSCC أمـــام القمّـــة الإفريقيـــة، والـــذي يتضمّـــن عمل اللجنة منذ آخر اجتمـــاع عقدته على هامش اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م، خصوصاً فيما يتعلق بنتائج قمّة تغيّر المناخ التي عُقدت بباريس في ديسمبر ٢٠١٥م[٢].

وكذلـــك تضمّنت كيفيـــة مكافحة الأمراض في القارة، ومن أهمها: الإيدز والإيبولا والسّـــل، وعرض

(١) حول هذه التبريرات انظر: المؤتمر الصحافي المشترك لمفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية حول مشروع ٢٠١٦م، الموقع العربي للمفوضية، ٣١ يناير ٢٠١٦م:
http://au.int/ar/joint-press-conference-project-2016-commissioner-aisha-laraba-abdullahi-urges-journalists-advocacy-on-human-rights

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: مصر تتأهب لعضوية الأمن الإفريقي، موقع العربية نيوز، ٢٦ يناير ٢٠١٦م:
See more at: http://www.alarabyanews.com/153272#sthash.QMV4BzuU.dpuf

تقرير رئيس زيمبابوي ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات حول برنامج: (إيدز واتش أفريكا).

وفي هذا الصدد، وقبل عرض تفاصيل هذه القضايا، ينبغي إيراد ملاحظتَيْن:

الملاحظة الأولى: تمّ ترشيد عدد التقارير التي تناقشها القمّة، وذلك من أجل التركيز في عددٍ محدودٍ من القضايا، ففي ضوء قرارات قمّة يونيو ٢٠١٥م: تمّ الاتفاق على أن تتناول قمّة يناير ٢٠١٦م عدداً محدوداً من تقارير اللجان الرئاسية (لجان رؤساء الدول والحكومات التابعة لمؤتمر قمّة الاتحاد)، لتمكين الرؤساء من التركيز على تناول الموضوعات ذات الأهمية الاستراتيجية للقارة، حيث تقرّر أن تتناول قمّة يناير ٢٠١٦م التقارير الخاصّة بلجان تغيّر المناخ، وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥م، وبرنامج: (إيدز واتش أفريكا).

الملاحظة الثانية: تأجيل بحث تقارير اللجان الرئاسية الخاصّة بإصلاح مجلس العلم والأمن الإفريقي وتوسيعه، واللجنة التجارية رفيعة المستوى، واللجنة المعنية بتنفيذ التزامات شرم الشيخ حول المياه والصرف الصحي، ولجنة توجيه النيباد، والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء إلى قمّة يونيو ٢٠١٦م، وإن كان هذا لا يمنع اللجان الرئاسية – إن قررت ذلك – من عرض تقريرها خلال هذه القمّة.

القضايا السياسية:

ناقشت القمّة في جلسةٍ مغلقة، عقَدَها رؤساء الدول والحكومات في صباح اليوم الأول قبل جلسة الافتتاح الرسمية، قضايا الحوكمة، والانتخابات، والالتزام بالمبادئ الدستورية.

وتُعدّ قضية الالتزام بالمبادئ الدستورية، ولا سيما ما يتعلق بقيام العديد من رؤساء الدول بتعديل الدستور من أجل الترشّح لفترة ولايةٍ ثالثة، من أهمّ القضايا المثارة على الساحة الإفريقية، وقد تجاهلتها قمّة جنوب إفريقيا يونيو ٢٠١٥م، برغم أنّ رئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زوما) كان من أوائل مَن طرحها في اجتماعات مجلس السّلم والأمن في يناير ٢٠١٥م، خصوصاً بعدما برزت في العديد من الدول الإفريقية، وأسفرت عن حدوث اضطراباتٍ كثيرةٍ بها، منها ما شهدته بوروندي في أبريل ٢٠١٥م بعدما أبدى الرئيس بيرنكورونزيزا رغبته في تعديل الدستور بما يسمح له بالولاية الثالثة، وقيامه بالترشّح فعلاً في الانتخابات التي شهدتها البلاد في يوليو الماضي؛ برغم طعن المعارضة بها واندلاع اضطرابات بعدها، هذا الأمر تكرّر أيضاً في توجو عبر الرئيس فوريه جناسينجبي في انتخابات أبريل ٢٠١٥م؛ مما ساهم في زيادة حدّة الاحتقان هناك، بل حدث في بوركينافاسو عندما تقدّم بليز كومباوري في أكتوبر ٢٠١٤م بتعديلٍ دستوريٍّ يتيح له المشاركة في الانتخابات؛ ما أدى إلى اندلاع انتفاضةٍ شعبيةٍ مصحوبةٍ بانقلابٍ سلميٍّ ضدّه.

لكن يبدو أنّ عدم التطرّق لهذه الإشكالية يرجع إلى أنّ الكثير من القادة الأفارقة لا يرغبون في طرحها؛ لأنهم هم المتسبّبون فيها، وما لم يحسم الاتحاد الإفريقي موقفه بشأنها فسوف يتكرّر الأمر في العديد من الدول الأخرى، مثل الكونغو، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بنين، وهذا يؤدي إلى حدوث حالةٍ من عدم الاستقرار، خصوصاً في الدول الهشّة Fragile state [1].

ونظراً لخطورة هذه القضية؛ فقد أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) في كلمته أمام القمّة الأخيرة، عندما دعا القادة الأفارقة إلى عدم استخدام ثغرات قانونية أو تعديلات دستورية غير ديمقراطية «للتمسك بالسلطة»، كما طالبهم بضرورة احترام الفترات الرئاسية المحدّدة، محذرّاً

(١) Hengari, Alfredo Tjiurimo, "Burundi crisis a key issue for the African Union summit", South Africa institute of international affairs. http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/discussing-constitutional-amendments-vital-for-the-african-union-2015-sandton-summit

إياهم ممّا وصفه بالعواقب المأساوية التي تترتّب على فعلهم ذلك[١].

لكن يبدو أنّ هذه الكلمات لم تجد آذاناً صاغية من بعض القادة في الجلسة الافتتاحية، فقد انتقدها رئيس زيمبابوي (روبرت موجابي) رئيس الدورة السابقة، والذي يحكم بلاده منذ ٣٦ عاماً، ويبلغ من العمر ٩١ عاماً، بل من مفارقات القمّة الأخيرة اختيار رئيس تشاد (إدريس ديبي) رئيساً لها في هذه الدورة، وهو الذي يحكم منذ ٢٦ عاماً، وفاز في ٤ جولات، وسيخوض الخامسة في أبريل القادم!!

القضايا الأمنية:

كانت هناك العديد من القضايا، بعضها إجرائية تتعلق بتشكيل مجلس السّلم والأمن الإفريقي الذي يتكوّن من ١٥ عضواً، يتمّ اختيارهم وفق نظام التمثيل الجغرافي والتناوب لأقاليم القارة الخمسة، وأخرى أمنية أبرزها: الأزمة في بوروندي.

بالنسبة للقضايا الإجرائية: فقد اعتمدت القمّة الإفريقية نتائج أعمال المجلس التنفيذي (الوزاري) الذي سبقها، والمنوط بانتخاب جميع أعضاء مجلس السّلم والأمن، حيث «تقدمت مصر بالترشّح عن إقليم شمال إفريقيا على مقعد السنوات الثلاث، بعدما تمّ تعليق عضويتها التي فازت بها عام ٢٠١٢م لعامَيْن بسبب الانقلاب»، في حين تنافست كلٌّ من تونس والجزائر وموريتانيا على مقعد السنتَيْن.

وجاءت النتيجة: اختيار ٥ دول لمدة ٣ سنوات، وهم: مصر (الشمال)، الكونغو الديمقراطية (الوسط)، كينيا (الشرق)، زامبيا (الجنوب)، نيجيريا (الغرب)، فضلاً عن ١٠ دول هم باقي الأعضاء لمدة عامَيْن: بوروندي وتشاد (الوسط)، رواندا وأوغندا (الشرق)، الجزائر (الشمال)، بتسوانا وجنوب إفريقيا (الجنوب)، النيجر وسيراليون وتوجو (الغرب)، وذلك

(١) «بان» يدعو قادة إفريقيا إلى «عدم التمسك بالسلطة»، موقع الوافي نيوز، ٣٠ يناير ٢٠١٦م:

طالب بان كي مون القادة الأفارقة بضرورة احترام الفترات الرئاسية المحدّدة، محذرّاً من العواقب المأساوية التي تترتّب على عدم الالتزام بها

في الدورة التي ستبدأ في مارس ٢٠١٦م[٢].

أما بالنسبة لأزمة بوروندي، وما تشهده البلاد من اضطرابات، منذ إعلان الرئيس في أبريل ٢٠١٥م رغبته في تعديل الدستور والترشّح لفترة ثالثة، واضطرار قرابة ٢٣٠ ألف شخص في حينها للهروب إلى الدول المجاورة، ثم تجدّدت الاضطرابات بإجراء انتخابات في يوليو الماضي فاز بها الرئيس، فقد اتخذ مجلس السّلم والأمن في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م (أي قُبيل القمّة بأيام) قراراً بإرسال ٥ آلاف جنديّ تابعين للاتحاد؛ بهدف حفظ السّلم هناك لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد، مع إمهال الحكومة أربعة أيام لقبول قرار نشر القوات أو اتخاذ «إجراءات إضافية» لتفعيل القرار، إلا أنّ الحكومة رفضت نشرها باعتبار أنّ ما يحدث شأنٌ داخلي، وفي حال إصرار الاتحاد على نشرها فسيتم اعتبارها قوات غازية[٣].

(٢) Election of the (15) Members of the Peace and Security Council of the African Union and One Member of the ACEWRC. See more at: http://www.au.int/en/pressreleases/19663/election-15-members-peace-and-security-council-african-union-and-one-member#sthash.YJddr0Dk.dpuf

(٣) بوروندي ترفض نشر قوة إفريقية على أراضيها، موقع الجزيرة نت، ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م: http://www.aljazeera.net/news/international

وبـــدلاً من لجوء المجلـــس للتصعيد؛ اضطرت القمّة إلى تأجيل قرار إرســـال هذه القوات، واكتفت بإرســـال مبعوثٍ خاصٍّ لبوجمبـــورا لإقناع الحكومة بذلـــك[1]، وإن كانت هناك مخاوفٌ من إمكانية لجوء المعارضة للعنف حال عدم نشـــر هذه القوات، ومن ثـــمّ إمكانية اندلاع حربٍ أهليةٍ في البلاد كتلك التي شـــهدتها في الفتـــرة مـــن ١٩٩٣م – ٢٠٠٦م، وراح ضحيتها مئات الآلاف.

القضايا المالية والاقتصادية (زيادة الميزانية والتمويل):

ناقش المجلـــس التنفيـــذي (وزراء الخارجية) للاتحاد، مشـــروع الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٦م، والمقترح الخاصّ بزيادة التمويل المخصّص للشـــقّ البرامجي منهـــا بمقدار حوالـــي ٢٥ مليون دولار، يتحملها الشركاء، علماً بأنه سبق لقمّة يونيو ٢٠١٥م أنّ أقرت الميزانية المقترحة للاتحاد الإفريقي للعام المالـــيّ ٢٠١٦م، بإجمالي ٤١٦ مليوناً و ٨٦٧ ألفاً و ٣٢٦ دولاراً أمريكياً.

كما ناقش المجلـــس التنفيـــذي تقرير اللجنة الوزاريـــة المختصّة بتقدير الأنصبة، وبحث إنشـــاء آلية مساءلة ورقابة ذات مصداقية، تضمن التدقيق الفعّال في موضوعات الميزانية.

وفي هذا الصدد أكدت مصر، في كلمة السيسي أمام القمّة، أهمية بحث سُبل زيادة الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج والمشروعات الطموحة التي أقرتها القمم الإفريقية المتعاقبـــة للبدء في تنفيذ «أجندة ٢٠٦٣ الإفريقية»[2]، باعتبارها الرؤية الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في القارة الإفريقية، فضلاً عن ضـــرورة تفعيل مـــا أقرّته القمم الســـابقة من تعزيز مســـاهمة الدول الأعضاء في تمويل أنشطة الاتحاد بشكلٍ تدريجيٍّ؛ بهدف تغطية كامل الميزانية التشـــغيلية، وزيادة نسب مســـاهماتها المخصّصة لتغطية الميزانية البرامجية وميزانية حفظ السلام.

قضايا حقوق الإنسان:

اتفـــق قادة الاتحاد الإفريقي في القمّة الســـابقة على أن يكون عام ٢٠١٦م، هو عام حقوق الإنسان في إفريقيـــا، لذا بحثت القمّة العديـــد من تقارير أجهزة الاتحاد الإفريقي الخاصّة بأنشـــطة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشـــعوب، ولجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي، والمجلـــس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحـــاد الإفريقي، والمجلس الاستشـــاري لمكافحة الفساد، واللجنة الإفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته.

لكن، ومع ذلك، لم يتـــمّ اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الأنظمة التي تنتهك هذه الحقوق!

ويلاحـــظ في هـــذا الصـــدد: أنّ الاتحاد قام بتحصين الرؤســـاء الحاليين الذين يتمّ إدانتهم من قِبل هيئات دولية، مثـــل المحكمة الجنائية الدولية، لارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنســـانية أو إبادة جماعية، وفق مبدأ الحصانة الرئاســـية، حيث اتخذ قراراً في عام ٢٠١٣م بعدم جواز القبض على الرؤساء الأفارقة، ومن قبله اتخذ قراراً مماثلاً عام ٢٠١٠م بضـــرورة قيام الـــدول الأعضاء في الاتحاد والمحكمـــة بالموازنة قدر الإمكان بيـــن التزامات

(١) African Union decides against peacekeepers for Burundi, Aljazeera English websitem,1 feb 2016. http://www.aljazeera.com/news/2016/01/african-union-decides-peacekeepers-burundi-160131102052278.html

(٢) هذه الأجندة تستهدف تحقيق ثلاثة أمور، هي: (الوحدة، الرخاء، السلام)، وذلك عبر الاستفادة من خبرات الماضي، ومن الموارد المتاحة في المدى القريب والمتوسط؛ لتحقيق أفضل نتائج لشعوب القارة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٦٣م، وذلك من خلال مناقشة القضايا الحرجة، ووضع حلول لها، مثل: الوضع الإقليمي، إعادة توزيع الموارد، التغير الطبيعي في علاقة القارة بباقي العالم الخارجي، لمزيد من التفاصيل انظر:
Agenda 2063 Vision and Priorities, AU SITEM. http://agenda2063.au.int/en//vision

الاتحاد والمحكمة[١].

مـــن مفارقات هـــذه القمّة: أنّ رئيـــس الدورة الحالية التشادي (إدريس ديبي) متهم هو الآخر من قِبل منظمة العفو الدوليـــة ومنظمة هيومان رايتس ووتش بانتهاكات حقوق الإنســـان فـــي بلاده، وذلك لعدم اســـتخدام صلاحياته لوقـــف أعمال التعذيب والاغتصاب ضـــدّ المعارضـــة والمدنيين على حدٍّ ســـواء، والتمييز ضدّ النســـاء والأطفال، وممارسة العنف ضدّهم، فضلاً عـــن تردّي الأوضاع الصحية للمعتقلين داخل السجون[٢].

القضايا البيئية:

ناقشت القمّة التقرير المقدّم من مصر، بوصفها رئيســـاً للجنة رؤســـاء الدول والحكومـــات الأفارقة المعنية بتغيّر المناخ، تضمّن نتائج قمّة باريس لتغيّر المناخ التي عُقدت في ديسمبر ٢٠١٥م، والجهود التي بذلتهـــا مصر في إطار قيامهـــا بالتفاوض نيابةً عن إفريقيا بها، كما طرح التقرير مبادرتَيْن بشأن التوسّع في استخدام الطاقة المتجددة في الدول الإفريقية، وتنويـــع مصـــادر تمويل تكيّف الـــدول الإفريقية مع متطلبات مواجهـــة التغيّرات المناخيـــة، والحدّ من انبعاثات الغازات وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وبحســـب وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية؛ فقد أقرّ القادة الأفارقة المبادرتَيْن بالإجماع.

ملاحظات ختامية:

في نهاية هذا العرض يمكـــن إيراد ملاحظتَيْن ختاميتَيْن:

الأولى: عـــدم حديث القمّة عن عقوباتٍ محدّدةٍ ضدّ انتهاكات الدول لحقوق الإنســـان التي تقوم بها الأنظمة، وفي المقابل ركزت فقط على العنف الذي تقوم بـــه بعض الجماعات، والذي قد يكون في أحد أبعاده نتاجاً لهذه الممارسات.

الثانية: أنّ بعض القادة في القمّة اقترحوا فكرة «الانســـحاب الجماعي التدريجي» من اتفاقية روما المنشـــئة للمحكمة الجنائية الدوليـــة عام ٢٠٠٢م، على اعتبار أنها منذ إنشائها تركّز في قضايا الدول الإفريقية فقط دون غيرها[٣]، «.. وهنا يبرز التساؤل حول ما إذا كان هذا التبرير يُتخذ مســـوّغاً لإفلات القادة الأفارقـــة – الذين لا يزالون في الحكم – من العقاب حـــال ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنســـان تســـتوجب المحاكمة، لاســـيما في ظلّ عدم اكتمال البديل الإفريقي (المحكمة الإفريقية)؛ لمشـــكلات فـــي عملية التمويل مـــن ناحية، فضـــلاً عن مدى حيادها واستقلاليتها من ناحية ثانية»[٤]؟!

وإزاء هذا؛ يبرز التســـاؤل عمّا إذا كانت هناك رغبـــة إفريقية حقيقية في التنفيذ العملي لشـــعار القمّـــة عمليّاً (احتـــرام حقوق الإنســـان)؛ في ظلّ تورّط عددٍ من القادة في انتهاكها؟! أو ســـيظلّ هذا شعاراً «نظريّاً»، يتمّ إفراغه من مضمونه، أو تطبيقه بمعايير انتقائية على الشـــعوب – فقط – التي يجب عليهـــا الخنوع، وليس الحكام الذين هم منزّهون عن الاتهام؟! ■

---

(١) Sidiropoulos, Elizabeth, "Bashir, immunity, impunity and South Africa", south Africa institute of international affairs, http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/bashir-immunity-impunity-and-south-africa.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الملخص التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش بشأن: حقوق الإنسان في تشاد ٢٠١٢م: http://www.humanrights.gov/wp-content/chad-ara-final.pdf/10/uploads/2013

(٣) منذ نشأة المحكمة عام ٢٠٠٢م فتحت تحقيقات في سبع قضايا إفريقية، وهي: أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان)، وكينيا، وليبيا، وساحل العاج. وقد أصدرت حكماً باعتقال الرئيس عمر البشير في ٢٠٠٩م؛ على خلفية الأحداث في دارفور، كما يمثل أمامها الآن رئيس ساحل العاج السابق (لوران جباجبو)، وفي المقابل برّأت رئيس كينيا (أوهور كينياتا) من التّهم الموجهة له.

(٤) الانسحاب الجماعي الإفريقي المقترح من «الجنائية الدولية».. هل من بديل؟ موقع الساحل، ٢ فبراير ٢٠١٦م: http://sahelnews.info/node/1400#sthash.llpBflhv.dpuf

الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي

د. رتيبة برد

أستاذة العلاقات الدولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة مولود معمري - تيزي وزو / الجزائر.

لقد عرف النظام العالميّ الجديد منذ فترة التسعينيات مرحلةً جديدة، يميّزها بزوغُ بيئةٍ جديدةٍ من الخصائص والمستجدات والتفاعلات الدولية والإقليمية، أدّت إلى توفير الظروف الملائمة لاسترداد علاقات الهيمنة الأوروبية، إذ وجدت الدول الأوروبية- التي طالما احتفظت بسيطرتها وهيمنتها على القارة الإفريقية- أنها أصبحت في مواجهة تحدياتٍ جديدة، أهمّها تنامي الهيمنة الأمريكية، والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة، كاليابان[1]

(١) انحصر دور اليابان في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في إفريقيا، وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاهها بعد تهميشها؛ وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية إفريقيا (تيكاد) في ١٩٩٣م، ثم عقد المؤتمر الثاني في ١٩٩٨م. وعموماً تركز اليابان في علاقتها بإفريقيا على الجانب الاقتصادي

والصين[1]، لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على استرداد علاقاته (الاستغلالية) بالقارة الإفريقية وتدعيمها[2]، بعد أنّ قلّ اهتمامه بها في فترةٍ سابقة.

ننطلق في هذا المقال من إشكاليةٍ تتمحور عموماً حول: ما أهمّ المحاور والأطر التي تجمع الاتحاد الأوروبي بالقارة الإفريقية؟ وما فحوى الاستراتيجية الأوروبية الجديدة؟ وما الذي قدّمته لإفريقيا التي لا تزال رهن وضعها؟

سنستعين في تحليل موضوعنا والإجابة عن إشكاليته باستخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ بالتركيز على أبعاد العلاقات الأورو-إفريقية، وتعميق المعرفة بها، من خلال دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بوصفها وصفاً دقيقاً، كيفيّاً أو كميّاً، سنتطرّق عموماً إلى كلّ الأمور المتعلقة بتاريخ هذه العلاقات، ومراحلها وأطرها وطبيعتها؛ في ظلّ التنافس الكبير على القارة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أولاً: ملامح الاهتمام المتبادل.. والتباين الإدراكي:

يمكننا التركيز على مفهوم (المصلحة الوطنية) بوصفها دافعاً وهدفاً مباشرٍ للسلوك السياسي، والاهتمام المتبادل بين الطرفين؛ برغم الاختلاف الإدراكي المسجّل بينهما، وهذا على النحو الآتي:

بالنسبة للاتحاد الأوروبي: تكمن مصلحته في التصدي ومواجهة التنافس الآسيوي، وبخاصّة الصيني[3]، فالصين تمثّل ثالث أكبر شريكٍ لإفريقيا، أضف إلى ذلك الرغبة في فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية، خصوصاً أنّ حجم السوق الإفريقية يبلغ ٢٠٪ من إجمالي السوق العالمية، كذلك التصدي للاهتمام الأمريكي بإفريقيا[4].

نجد من جهةٍ أخرى: أنّ إقرار الاتحاد الأوروبي بناءَ سياسةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ مشتركة ودعمها؛ لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الربط بين القوة الاقتصادية الأوروبية والبعد السياسي لهذه التجربة الوحدوية الرائدة، مما يساعد في معرفة المصالح الأوروبية في القارة الإفريقية وفَهْمها، والتي تتلخص في: البحث عن أسواق لتصريف المنتجات الأوروبية، والحصول على المواد الأولية، وكذا الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها إفريقيا،

مستخدمةً في ذلك عدة أدوات، أهمها: المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعدّ اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في إفريقيا منذ بداية التسعينيات.

(١) تحوّل اهتمام الصين بالقارة من دعم حركات التحرير في إفريقيا في الخمسينيات إلى تبنّي سياسة ترتكز على المصالح العامّة والاستراتيجية بعيدة المدى لكلّا الطرفين، كما تطورت العلاقات الاقتصادية بينهما من الاعتماد على المساعدات الصينية الحكومية إلى التعاون المتبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

(٢) تتوفر القارة الإفريقية على حوالي ١٠٪ من احتياطيّ النفط العالمي، و ٨٪ من احتياطيات الغاز الطبيعيّ العالمية، وتنتج ٨٠٪ من بلاتين العالم، وأكثر من ٤٠٪ من ألماس العالم، و ٢٠٪ من الذهب والكوبالت. انظر: علي حسين باكير: «التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية»، مركز الجزيرة للدراسات (٢آب/أغسطس ٢٠٠٩م)، www.aljazeera.net/NR/-sxeres/2117487C-497F

(٣) طبقاً للإحصاءات؛ وصل حجم التجارة بين الصين وإفريقيا إلى: ٥٥. ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م.

(٤) ظهر ذلك بوضوح منذ ١٩٩٦م عندما قام وزير الخارجية الأمريكي «وارين كريستوفر» بزيارة بعض الدول الإفريقية، ثم تلا ذلك زيارات متلاحقة لمسؤولين أمريكيين، أبرزها زيارة كلينتون في ١٩٩٦م لستّ دولٍ إفريقية، تلاها انعقاد القمة الإفريقية-الأمريكية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠م، التي دعا فيها كلينتون إلى إسقاط ٧٠ مليار دولار عن الأفارقة.

واستغلال المواد الخامّ التي تزخر بها، ولاسيما: (النفط، اليورانيوم، الذهب، الماس).

أما بالنسبة للطرف الإفريقي: فتكمن مصلحته في سعي الدول الإفريقية، بعد استقلالها، إلى البحث عن المعونة والخبرة الأوروبية للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومطالبة الأوروبيين بإلغاء ديونها الخارجية أو إلغاء جزء منها، هذه الأخيرة كونها العائق أمام تحقيق تنمية شاملة، وحلّ النزاعات القائمة، وكذا محاربة الفقر والبطالة والأمراض الفتاكة.

فنجد من بين دوافع اهتمام الطرف الإفريقي بالاتحاد الأوروبي: الرغبة في جذب الاستثمارات الأوروبية إلى أراضيه، وعدم اقتصارها على قطاع التعدين، والرغبة في فتح الأسواق الأوروبية الكبيرة أمام المنتجات الإفريقية، عن طريق الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية، وتنويع علاقات الدول الإفريقية الخارجية وتوسيعها؛ بالرغم من تأكيد خبراء الاقتصاد لاتهاماتهم الموجهة للاتحاد الأوروبي: بأنه لا يمضي قُدماً في علاقاته الاقتصادية بإفريقيا نحو علاقات متكافئة، وذلك حتى تستمر القارة الإفريقية منتجاً للمواد الأولية، ومجرّد سوقٍ لتصريف المنتجات الأوروبية المصنّعة، بالرغم من كون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاريّ الرئيس لإفريقيا.

إنّ التباين الإدراكي الإفريقي-الأوروبي مرشّح للازدياد لأسباب عدة، لعلّ أبرزها: تشدّد الطرف الأوروبي في الحصول على المزايا التي تتيح له توسيع التجارة غير المتكافئة مع الطرف الإفريقي؛ في مواجهة تشدّد الطرف الإفريقي في أنّ توسيع التجارة يجب أن يتمّ في ظلّ اعتماد عملية تنموية شاملة؛ تتيح لشعوب القارتين تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري العادل.

لعلّ فشل الاتحاد الأوروبي في استغلال فرصة القمة الأورو-إفريقية (٢٩-٣٠ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠١٠م)، لإغراء الأطراف الإفريقية، يُعدّ داعماً لاشتداد التنافس حول إفريقيا، من خلال جهود تنشيط مبادرة شراكة الولايات المتحدة-دول شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)، ويتيح أيضاً العمل بوتائر أسرع في برنامج التعاون الاقتصادي الصيني مع الدول الإفريقية الرئيسة (جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، أنجولا، موزنبيق، إثيوبيا، غينيا)، وهي الدول التي لو ارتبطت بالشراكة مع الصين؛ فإنّ موارد القارة الإفريقية سوف تكون قد أصبحت عمليّاً في يد الصين، والتي قطعت شوطاً كبيراً في مشروع التعاون الصيني-الإفريقي؛ من خلال انتقائها للتعاون مع الدول الإفريقية ذات الوزن والتأثير في بقية دول القارة الإفريقية.

ثانياً: أطر الشراكة (الأوروبية - الإفريقية).. وهل تزيد من أزمات القارة:

أ) اتفاقيات لومي:

يمثّل إطار اتفاقيات لومي (Traités de Lomé)[١] أحد أهمّ القنوات المتعددة الأطراف للعلاقات الأوروبية مع دول إفريقيا[٢] في ظلّ مجموعة (ACP).

لقد جاءت اتفاقيات لومي بصفةٍ متجددةٍ ومتتاليةٍ عبر عدة أجيال:

الجيل الأول: عُرف باسم: (سياسات

(١) نسبة إلى (لومي - بالفرنسية: Lomé) عاصمة دولة توغو Togo؛ في غرب إفريقيا.

(٢) تؤكد الدول الإفريقية، في ديباجة ميثاق الوحدة الإفريقية، وحول علاقاتها مع الآخر، مبدأ «الحفاظ على استقلالها، وسيادتها، والوحدة الإقليمية للدول الإفريقية، وأن تقاوم الاستعمار الجديد بكلّ صوره».

الارتباط)، إذ سمحت معاهدة روما المنشِئة للسوق الأوروبية بتوقيع بعض البلدان من الـ ACP على المعاهدة المذكورة، حيث استفادت تجاريّاً، وكذلك من حيث المساعدات التي أقرتها الدول الستّ المكوّنة للسوق الأوروبية.

الجيل الثاني: تمثّل في اتفاقيات ياوندي (الأولى والثانية)، فيما بين عامي: (١٩٦٣م / ١٩٧٣م)، وكانت أغلبية المستفيدين (الأفارقة وغيرهم) من هذه الاتفاقيات من الدول الناطقة بالفرنسية.

الجيل الثالث: تمثّل في اتفاقيات لومي، أُطلقت لومي الأولى في ٢٨ فبراير ١٩٧٥م، وضمّت ٤٦ دولة من دول الـ ACP، وارتفع العدد ليبلغ نحو ٦٩ دولةً موقّعةً على معاهدة (لومي الرابعة) (١٩٩٥م / ٢٠٠٠م)، والتي اشتملت على مضمونٍ سياسيٍّ للحوار في (المادة الخامسة) التي تشير لضرورة احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون.

وما يزال الحوار جارياً بين الطرفين[١] حول نمطٍ جديدٍ من اتفاقيات ما بعد (لومي الرابعة)، التي خصّصت مبالغ مالية فعلية لدعم برامج التكيّف الهيكليّ؛ وصلت لنحو ١١٥٠ مليون يورو، أي بنسبة ١٤٪ من جملة المخصّصات المالية.

لقد وفّرت اتفاقيات لومي المتجددة، منذ ١٩٧٥م، إطاراً استفادت منه الدول الإفريقية، سواء في النظام التجاريّ المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية، وقد مثّلت هذه المساعدات نسبةً تصل إلى ما بين (١٠٪ – ١٥٪) من إجمالي المعونات المالية المتدفقة على إفريقيا السوداء؛ في ظلّ لومي الثالثة[٢].

كما أصدرت المفوضية الأوروبية: (الورقة الخضراء)[٣] بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦م، وطالبت الورقة دول الـACP بضرورة تحسين سياساتها الداخلية وأسلوب إدارتها للاقتصاد، وتحسين شروط التنمية، وتهيئة المجال أمام القطاع الخاصّ لجذب الاستثمارات، كما طالبت الورقة دول الـACP بضرورة الأخذ في الحسبان نموّ الاقتصاد العالميّ، وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، كما طالبت بتطوير دعم الحوار السياسيّ بين الجانبين من أجل تحقيق مستقبلٍ أفضل للشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الـACP .

لعلّ أهمّ النقاط المتعلقة بهذه الورقة، والتي أثارت الجدل حولها، ما يأتي:

– استمرارية المزايا التفضيلية: المزايا الأوروبية التفضيلية للدول الإفريقية تلاشى أثرها الإيجابي بعد ٢٠٠٤م، على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية[٤]، مما شكّل فراغاً

(١) انطلق الحوار بين الطرفين، وبدأت المفاوضات بشأن نمط جديد من لومي منذ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م، بين الاتحاد الأوروبي ونحو ٧١ دولة من دول الـ ACP، وذلك في ظلّ بيئة عالمية جديدة، عبر مفاوضات متعدّدة المستويات داخل كلّ جانبٍ على حدة، وعبر المؤسسات المشتركة بين الجانبين، وتمّ اختيار ست دول لتمثيل المجموعة، وهي: (باربادوس) عن الكاريبي، (الكاميرون) وسط إفريقيا، (مالي) غرب إفريقيا، (ناميبيا) الجنوب الإفريقي، غينيا الجديدة (بابوا) دول المحيط الهادئ، و (أوغندا) عن شرق إفريقيا.

(٢) محمود أبو العينين: إمكانيات نجاح الحل الإفريقي الموحد لأزمة المديونية في ظلّ المتغيرات الراهنة في النظام الدولي، بحث قدّم لندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الإفريقية، ٥/٧ ماي/مايو ١٩٩٠م، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ص ١٤.

(٣) تعكس الوثيقة وجهة نظر دول الاتحاد الأوروبي في المخاطر المتوقعة من جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة أو المضامين المستقبلية للشراكة على ضوء هذه المتغيرات.

(٤) في ظلّ الاصطدام بالمنافسة الأمريكية وسياسات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).

للفتـــرة التي تلت (لومي الرابعـــة) المنتهية في ٢٠٠٠م، مما أدى بالطرف الأوروبي إلى المطالبة بتقسيم دول الـ ACP إلى فئاتٍ حسب ظروفها الاقتصادية، والتعامل معها كفئاتٍ مختلفة، الأمر الذي عارضته دول الـ ACP[١].

وعلى الرغم من المزايا التجارية في (اتفاق لومي)؛ فإنها لم تطبَّق كثيراً، وليس أدلّ على ذلك من أنّ نصيب إفريقيا والكاريبي والباســيفيكي من التجارة الأوروبية قد انخفض من (٧٪) عام ١٩٨٠م ليصل إلى (٣٪) فقط عام ١٩٩٧م[٢].

– مبدأ الحوار السياسي: تُعدّ معاهدة لومي اتفاقيـــة تنموية، لكن بعـــد أن طرحت (الورقة الخضـــراء) مبـــدأ دعم الحوار السياســـي بين الدول الأطـــراف في الشـــراكة الجديدة، التي تحوّلت لاحقاً إلى «المشـــروطية السياســـية» و «المشـــروطية الاقتصادية»[٣]، إذ أنّ بعد (لومي الرابعة)، وفي ظلّ التفويـــض الممنوح للاتحاد الأوروبـــي بخصوص الشـــراكة المســـتقبلية، فإنه يتحدث عـــن العناصـــر التقليدية للحوار السياســـيّ والحكم الجيد، ويتجاوز ذلك ليشمل الحوار أموراً أخرى، كحلّ الصراعات والمسائل الإنسانية.. إلخ، بذلك أصبحت الدول الأوروبية تُجري عملية مساومة سياسية تجعل من الاتحاد الأوروبي الشريك الدوليّ الأول والأكبر لإفريقيا، وهذا مقابل قضية المشروطية، الأمر الذي دفع بدول القارة السمراء إلى قبول الدخول في حوارٍ سياســـيٍّ مع دول الاتحاد[٤]، الأمر الذي يشكّل تقســـيماً محققّاً لـــدول (ACP) بصفةٍ عامّة، والإفريقية خصوصاً، بعد انســـلاخ دول جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC).

لعل أبرز ما تهدف إليه الاتفاقية الجديدة[٥] ما يأتي:

– إحداث تغييرٍ جـــذريٍّ في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ إذ تمّ إلغاء نظام التفضيلات لإفريقيا من جانـــب واحد، كما كان في اتفاقية لومي القديمة، ليحلَّ محلّه اتفاقٌ إقليميٌّ للتجارة الحرّة بين الجانبين؛ بعد فترة انتقالية مدتها ٨ سنوات.

– القضـــاء علـــى الفقـــر فـــي إفريقيـــا، ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا، مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول.

– تقديـــم منـــح مالية لإفريقيـــا ودول بحر الكاريبـــيّ والمحيطً الهادئ، قدرها ١٣,٥ مليار يـــورو، خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م، إلى جانب ٩ مليارات منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول. كما نســـجّل قرار المجلس الأوروبي، في اجتماعه لســـنة ٢٠٠٥م، التزامـــه بزيادة حجم المســـاعدات بـ ٢٠ مليار يورو سنويّاً حتى عام

(١) أعربت الدول الإفريقية عن موقفها في مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في (٩ /١٠ مارس ٢٠٠٠م)، حين دعت إلى ضمان عدم المساس بالتضامن الإفريقي والتعاون الإفريقي كما ورد في معاهدة (أبوجا).

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن: القمّة الأفروأوروبية الأولى.. صراع الأولويات، في: www.islamonline.net.

(٣) ظلّ الجدل مستمراً منذ الستينيات حول ما إذا كانت العلاقة الأورو–إفريقية، والروابط الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي أبقتها الدول الأوروبية مع إفريقيا بعد استقلالها، تعكس استعماراً جديداً للقارة (new Colonialisme).

(٤) من بين القرارات التي توصّلت إليها دول ACP المجتمعة في ١٩٩٧م في ليبرفيل (Libreville): قبول الحوار السياسي المطروح، وتمّ تحديد مفهومه بأنه: «ليس أحاديّ الجانب، ولا يمثّل شرطاً مسبقاً، وإنما هو أداة لتنظيم القيم المشتركة، كالديمقراطية....»، بوجهٍ عامٍّ طبّق مبدأ الحوار السياسي، في سياق الحوار الدائر بين الاتحاد الأوروبي ودول جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC)، ليكون أول حوار بين أحد أقاليم دول (ACP) وبين الاتحاد الأوروبي.

(٥) كـان الغرض من طرح الولايات المتحدة لقانون النموّ والفرص في إفريقيا منافسة إطار اتفاقيات لومي؛ مما يعدّ مظهراً من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المنطقة.

٢٠١٠م، ثم يرتفع بـ ٤٦ مليار يورو سنوياً حتى عام ٢٠١٥م، لكن هذه المساعدات التي يقدّمها لا تسير بشكلٍ عادي، بل يجب على تلك الدول لكي تستمر في تلقيها: احترام مجموعة من التوصيات، وتحقيق مستويات معينة من الأداء الاقتصاديّ والسياسي، وهو ما يؤسّس في حقيقة الأمر لاستعمارٍ جديد[١].

أما أبرز المبادئ المكرّسة في إطار (لومي): فهي تلك المتعلقة بضرورة إرساء مبدأ المشروعية في تنصيب الحكومات الدستورية في بلدان الـ ACP؛ كأساسٍ للاعتراف بهذه الحكومات؛ لأنّ الأمر يتعلق بضرورة توفير مناخ الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ الملائم للتنمية، مما من شأنه دعم هذه العلاقات الأورو-إفريقية، ومما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة[٢]، ومن شأنه المساعدة في معالجة ظاهرة النزاعات الإفريقية والتقاتل الناتج عن ظاهرة الانقلابات العسكرية، كما في مالي ونيجيريا، وغيرهما.

أما مطالب الدول الإفريقية من هذا الإطار الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي؛ فنجدها تنحصر في نقطتَين أساسيتَين:

١- التخلّص من النظرة التقليدية والإطار القانوني الموروث عن عهد الاستعمار.

٢- العمل على وضع قواعد أكثر إيجابية للقانون الدولي، لتدعيم العلاقات التعاونية بين الدول[٣].

(١) مجدى الشيمى: القارة الإفريقية استقلال تام أو استعمار أوروبي جديد، النيل اليوم، في: http://www.nile.today/%D9%.

(٢) حازم علتم: التعاون الاقتصادي لأغراض الإنماء: دراسة في القانون الدولي للإنماء، (دار النهضة العربية الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٣٠١.

(٣) آمال يوسفي: بحوث في علاقات التعاون الدولي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ١٧.

ب) اتفاقية كوتونو:

تمّ التوقيع على اتفاقية شراكة جديدة، تربط بين الاتحاد الأوروبي ودول الـACP ، بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٠م، بمدينة كوتونو.

ولقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم بعض الدعم والمساعدة للقارة الإفريقية، برغم محدوديتها على أرض الواقع، في إطار اتفاقية (كوتونو) التي تغطّي الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٠م[٤]، وتضمّ الاتفاقيتان نحو ٧٧ دولة، منها ٤٨ دولة إفريقية، و ١٥ دولة من دول الكاريبي، و ١٤ دولة من دول المحيط الهادئ، والجزر التي يُطلق عليها: (أقاليم ما وراء البحار)[٥]، إلا أنّ وضع إفريقيا ضمن دائرة اهتمام واسعة لا تحظى باهتمامٍ خاصّ.

لقد جاء إطار كوتونو مخالفاً، أو بالأحرى أوسع من سابقه، ففي حين كانت اتفاقية لومي تخصّ باهتمامها الجانب الاقتصادي؛ جاءت اتفاقية كوتونو لتشمل إضافة إلى ذلك: الجانب السياسي، على النحو الآتي[٦]:

المحور السياسي:

استحدثت اتفاقية كوتونو إطاراً للحوار السياسي، الذي يعني: الدخول في حوارٍ شاملٍ عميقٍ ومتوازنٍ، أساسه تبادل الآراء والتفاهم المشترك، تترتب عليه التزامات على عاتق الطرفَيْن الأوروبي والإفريقي، إذ يضمّ هذا المحور جملة من الملفات المتمثلة عموماً في:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد: يتضمّن الحوار على هذا المستوى تقييماً منتظماً لمبادئ الديمقراطية والحكم الراشد وحكم القانون، وكلّ ما يتعلق بقضايا

(٤) مقسمة على أربع مراحل متساوية.

(٥) المرجع نفسه، ص ص (١٩٩ ، ٢٠٠).

(٦) آمال يوسفي، مرجع سابق، ص ص (١٨ – ٢٩).

دعم الاستقرار وتجاوز النزاعات، عبر دعم المشروعية السياسية وفق آليات المشاركة السياسية، مرفقة بضرورة دعم الإصلاحات المؤسسية (السياسية والقانونية التشريعية).

– تسوية النزاعات: نصّت الاتفاقية على ضرورة السعي لوضع سياسة متكاملة لبناء السلام، وتسوية النزاعات، ومنعها منذ بروز تداعياتها، من خلال تبنّي أساليب وقائية قائمة على دعم الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وعبر المساعدات التنموية، وعبر مضاعفة جهود الوساطة والتفاوض، وغيرها.

المحور الاقتصادي:

وركزت اتفاقية كوتونو أيضاً على ميادين اقتصادية، تعكسها عدة ملفات، أبرزها ما يأتي:

– تقويم أساليب الحكم والإدارة: من خلال تبنّي الحكم الراشد المبني على الشفافية، ومحاربة كلّ المظاهر السلبية؛ كالرشوة والفساد بكلّ أنواعه.

– تصحيح إطار عمل التجارة الإقليمية الدولية، وتجاوز إخفاقات الإطار السابق لاتفاقيات لومي: مما يستوجب إعادة النظر في أطر العلاقات التجارية التي تربط دول الـACP، من خلال تفعيل عمليات التكامل الإقليمي التي من شأنها تحسين الأساليب الإنتاجية والتنموية.

– تبنّي أدوات تمويلية جديدة، لدعم التنمية في إفريقيا: ولقد تمّ تقديم تصوّرٍ جديدٍ في ظلّ اتفاقية كوتونو لتجاوز عيوب الأدوات التقليدية، مثل نظام Stabex) يعدّ اختصاراً لنظام استقرار أرباح التصدير، أي نظام التعويض الماليّ لتحقيق الاستقرار في عائدات التصدير لدول ACP، طُرح في عام ١٩٧٥م من قبل اتفاق لومي، وألغي عام ٢٠٠٠م عند توقيع اتفاق كوتونو(، أما نظام Sysmin فهو (يعمل على استقرار أرباح تصدير منتجات التعدين، اعتمد في الفترة ما بين (١٩٨٠–١٩٩٥[١]، إذ أصبحت موارد صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي تُوجّه للدول الإفريقية المعنية حسب أغراض النظامَيْن وأهدافهما؛ المتمثلة في زيادة قدرة استيعاب الاستثمارات الأجنبية، وكذا لرفع الدخل القومي، ومعدلات الادخار القومي.

– محاربة ظاهرة الفقر: التي تمسّ فئةً كبيرةً من شعوب إفريقيا، إضافة لمظاهر التهميش الاجتماعي.

– ترشيد استغلال المساعدات والمعونات، مع ترشيد استخدام الموارد: من خلال وضع معايير للموافقة على استخدام المساعدات، تأخذ بعين الاعتبار الأداء الكليّ للاقتصاد.

– تعزيز التكامل الاقتصاديّ: إذ يسعى الاتحاد الأوروبيّ – ظاهريّاً – إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تكامل التجارة والأسواق[٢].

– تخفيف عبء الديون المتعلقة بالدول الإفريقية في إطار مبادرة الدول الأكثر فقراً.

بصفةٍ عامّة: تعدّ هذه الاتفاقية الجديدة بمثابة اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، تهدف – نظريّاً – إلى:

– إحداث تغييرٍ جذريٍّ في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانبٍ واحدٍ– كما

(١) آليتين اعتمدتا منذ السبعينيات، في إطار اتفاقيات لومي، ولم تتمكنا من مواجهة طلبات الدول الإفريقية بالسرعة اللازمة.

(٢) تنصّ المادة ٢٣ على أنه: ينبغي على البلدان النامية، من أجل تعزيز التعبئة الفعلية لمواردها الذاتية، تقوية تعاونها الاقتصادي، وتوسيع المبادلات التجارية فيما بينها، بشكلٍ يؤدي إلى تعجيل تنميتها الا قتصادية والاجتماعية، وعلى جميع الدول، ولاسيما المتقدمة، تقديم الدعم والتعاون اللازمَيْن.

كان فـــي اتفاقية لومي القديمـــة-، وذلك ليحلّ محلّها اتفاقٌ إقليميٌّ للتجارة الحرّة بين الجانبَيْن بعد فترة انتقالية مدتها ٨ سنوات.

- المفتـــرض أن تـــؤدي هـــذه الشـــراكة إلـــى انتعاش الاقتصـــاد الإفريقـــي والتنمية الاجتماعيـــة، إلا أنّ العكـــس هو الذي حدث، ودخلـــت أغلب الـــدول الإفريقيـــة في أزمات الغـــذاء والمديونية، التي كانت وراء نموّ العنف والجريمة المنظمة.

ثالثاً: طبيعة الشراكة (الأوروبية - الإفريقية):

انطلقت هذه الشـــراكة الاســـتراتيجية، في مؤتمر قمّة أوروبية إفريقية[1]، لتشكّل أول لقاءٍ على أعلى مســـتوى من الشمول جمَع الطرفين، بمبادرةٍ من الاتحـــاد الأوروبي، انعقد الاجتماع بالقاهرة علـــى امتداد يومَـــي (٣ ، ٤) أفريل/ أبريل ٢٠٠٠م، بهدف بحث أســـس هذه الشراكة الجديدة واســـتراتيجيتها، وكانت القمّة برعاية جهاتٍ عدة، أبرزها منظمـــة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، ولـــم تخرج موضوعاتها عن المعتاد فـــي المؤتمرات الدوليـــة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وغيره.

وتأتـــي هذه الشـــراكة بالمـــوازاة مع (قمّة الأمم المتحـــدة للألفية) التـــي تضمّنت جملةً من الإجراءات، من أبرزها: الإعفاء من الديون، ومســـاعدات التنمية الرســـمية، وحـــثّ الدول المانحة على الوفاء بالمســـتهدف المتفق عليه دوليّـــاً، وهو ٧٪ مـــن إجمالي الناتـــج المحلي، وأقرّت بالبـــدء خلال عـــام ٢٠٠٠م بعملية في التجارة الدولية تضمن وصول الدول الأقلّ نموّاً

(١) جمع لأول مرة دول الاتحاد الأوروبي مع دول القارة الإفريقية.

التوصيف الصحيح لطبيعة العلاقات الأوروبية الإفريقية هو: أنها نوعٌ جديدٌ من الهيمنة مهما اتخذت من مسميات وأشكال جديدة

إلى الســـوق الحرّة بحلول عـــام ٢٠٠٥م، الأمر الذي ما زالت نتائجه لا تلوح في الأفق القريب.

لقد جاءت الشراكة الاستراتيجية الأوروبية الإفريقية للإجابة عن تســـاؤلات شتّى مشتركة بيـــن الطرفَيْن، في ظلّ الانســـداد الذي يعرفه إطـــار (لومي)، بعد الاتفاقيـــة الرابعة المنتهية في عام ٢٠٠٠م، من جـــراء الجدل الدائر حول القضايا المذكورة أعلاه.

ولقـــد أقرت القمّة جملة مـــن الاقتراحات، هي:

- تشـــجيع تدفّـــق الاســـتثمارات، ونقـــل التكنولوجيا والتقنية إلى الدول النامية.
- دفع تنميـــة التقنيات المحليـــة، وتطوير البيئة الأساسية الاجتماعية.
- تطويـــر وضع المـــرأة، وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية.
- الحاجة إلى إصلاح المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- إقـــرار الـــدول الناميـــة بأهميـــة تعزيز الديمقراطية والحكم الراشـــد لتحقيق السّـــلْم والاستقرار.
- تأكيد ضـــرورة التعاون الإقليمي (جنوب/ جنوب)، والتعاون (جنوب/شمال).

كما استوجبت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي على الدول الإفريقية: العمل لأجل الرقيّ والتنمية الذي يسمح لها بالتعامل مع التغيرات الدولية، لذلك جاءت حتمية التحوّل من (منظمة الوحدة الإفريقية) إلى (الاتحاد الإفريقي) في ٢٠٠٢م لتطوير التجربة الإفريقية بشكلٍ أكثر مما سبق؛ لأجل تحقيق أهداف الألفية الجديدة.

كما ظهرت في الفترة نفسها- عام ٢٠٠١م- مبادرة إفريقية جديدة وجديرة بالتتبع والاهتمام، أُطلق عليها اسم: (النيباد)[١]، تسعى إلى تحقيق أهدافٍ تنموية كبيرة، بما فيها ما يتعلق بجلب الاستثمارات للقارة الإفريقية، والعمل على جعل إفريقيا قارّةً خاليةً من النزاعات، في ظلّ استقرارٍ سياسيٍّ واحترام لمبادئ القانون الدوليّ العام، وكذا القضاء على الفقر[٢]، وتعزيز دور المرأة، ووضع الدول الإفريقية على طريق التنمية المستديمة، وإخراجها من خندق التهميش الدولي.

لذلك دعت مبادرة (النيباد) شركاءها إلى إقامة «شراكة عالمية جديدة» بين إفريقيا وشركائها في التنمية، تقوم أساساً على مبدأ تقاسم المسؤولية[٣] إزاء الأوضاع الإفريقية، فعلى الشركاء الوفاء بتعهّداتهم بتصحيح النظام التجاريّ الدوليّ؛ بشكلٍ يسمح بنفاذ المنتجات والصادرات الإفريقية للأسواق الأوروبية والعالمية، والوفاء بتقديم مساعدات التنمية، مع العمل على خفض عبء المديونية التي تُثقل كاهل الدول الإفريقية، وتعوق تنفيذ خطط التنمية بها، وتعرقل تحقيق أهدافها.

إنّ الأمر كفيلٌ بتحقيق المنافع للأطراف الدولية من شراكتها الجديدة مع إفريقيا، من خلال العمل معاً لتدعيم قواعد الأمن والسّلْم العالميّين، إلا أنّ هذه النتائج لا يمكنها التحقّق إلا في حال إقامة شراكة حقيقية، بين إفريقيا والدول المتقدمة، بما فيها دول أوروبا، تكون مبنيّة على أساس الاحترام المتبادل.

وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) أُنشئت: «الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء» (APRM)[٤]، في قمّة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في «دربان» في جويلية/يوليو ٢٠٠٢م - تحت قرار رقم (٥٧/٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تحقيق فرصٍ لإنجاح (النيباد)، وتُعدّ هذه الآلية حجر الزاوية في الشراكة الجديدة، تسعى لتشجيع جميع الممارسات والسياسات والمعايير التي تؤدي لتحقيق الاستقرار السياسيّ والنموّ الاقتصاديّ والتنمية، تعزّز هذه الآلية: التعلّم من الأقران، وبناء القدرات، من خلال ممارسة الحوار البنّاء والإقناع بين الشركاء، فهذه الآلية ليس المقصود منها أن تكون جهة رقابة، بل الغرض منها تشجيع المشاركة بين الحكومة

(١) لقد تمّ اعتماد وثيقة (النيباد) الاستراتيجية الإطارية في القمّة ٣٧ لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا في يوليو ٢٠٠١م، وفي اجتماع أبوجا (نيجيريا)، في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١م، تمّ إعلان الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير اسمها إلى: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) New partnership for Africa Development(NEPAD)

(٢) انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف خلال الفترة (١٩٩٠م - ٢٠١٥م).

(٣) تدعو مبادرة (النيباد) الدول المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف إلى تحمّل مسؤوليات وتنفيذ التزامات في مجالات معينة، عدّدت منها الوثيقة اثني عشر مجالاً، تضمّها الفقرة (١٨٥) من الوثيقة، في مقابل هذه المسؤوليات من الالتزامات؛ فإنّ القادة الأفارقة يتعهدون من جانبهم بتنفيذ الإجراءات التي وردت في الفصل الثالث من المبادرة (فقرة ٤٩).

(٤) African peer review mechanism.

والمجتمع المدني في البلد المقيم[١].

وجاءت قمة (إفريقيا-الاتحاد الأوروبي) الثالثة، المنعقدة في العاصمة الليبية طرابلس يومَي (٢٩ ، ٣٠) نوفمبر ٢٠١٠م، دفعة جديدة لمستقبل العلاقات الإفريقية-الأوروبية وطبيعة الصراع الدولي حول موارد القارة الإفريقية، حيث أدرجت القمة في جدول أعمالها ما يتعلق بالنقاط الحسّاسة المتعلقة بملفات: السلام والأمن، الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، التجارة والتكامل الإقليمي، البنيات التحتية، أهداف التنمية في الألفية الثالثة، الطاقة، التغيّر المناخي، الهجرة، الحراك السكاني والتوظيف، العلم ومجتمع المعلومات والفضاء[٢].

وبرغم جرأة الطرح؛ فإنّ المؤشرات تفيد بأنّ الطرفَيْن لم يتوصّلا، إلى حدّ الآن، إلى تحقيق التوافق والتوازن المطلوبَيْن لتأسيس الشراكة الإفريقية-الأوروبية الحقّة.

جاءت بدورها القمة الأورو-إفريقية الرابعة في بروكسل يومَي (٢ ، ٣) أبريل ٢٠١٤م، في ظلّ تحديات كبرى[٣]، دفعت الأوروبيين إلى أن يولّوا وجوههم شطر إفريقيا مرّة أخرى، مما دفع الرئيس الفرنسي هولاند إلى طرح مبادرة إقامة تحالف أوروبي-إفريقي لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة للجانبَيْن، إلا أنه على الرغم من حضور قمة بروكسل أكثر من ثمانين وفداً، بينهم (٦١) من رؤساء الدول وكبار المسؤولين، والتزامهم بإعلان خريطة الطريق الممتدة بين (٢٠١٤م – ٢٠١٧م)، والتي تحدّد الأولويات الاستراتيجية في خمسة مجالات، هي: (الأمن والسلام، والديمقراطية والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، والنموّ والتكامل القاري)، فإنها سوف تظلّ شعارات لا يُرجى من ورائها نفع ما لم يتمّ التعامل مع التحديات والمعوّقات التي تعترض إقامة شراكة حقيقية بين أوروبا وإفريقيا، وذلك يبقى دوماً التحدّي الجوهريّ والحقيقي[٤].

دلالات الشراكة الاستراتيجية الجديدة:

تحمل هذه الشراكة الجديدة التي تجمع بين الجانبَيْن إطاراً جديداً للعلاقات، يحمل في طياته جملة من الدلالات، لعل أبرزها ما يأتي[٥]:

– تعكس هذه الشراكة الجديدة نهاية زمن انفراد بعض الدول الأوروبية بالحركة والفعل على الساحة الإفريقية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وعلاقتها الخصوصية بالقارة السمراء، ولا يعني هذا نهاية دور القوى الأوروبية بوصفها قوى منفردة.

– طالما اعتبرت الدول الأوروبية نفسها أَوْلى الأطراف الدولية الأخرى وأحقّها ارتباطاً بالقارة الإفريقية بحكم التاريخ والقرب الجغرافي، إلا أنّ التحوّل الذي يعرفه النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ومنافسة الولايات المتحدة، وبعض القوى الأخرى كالصين، ستكون لصالح القارة نفسها في ظلّ هذه الظروف، إذ إنّ التنافس سيدفع الأوروبيين لتحمّل مسؤوليتهم

(١) محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، في: http://bohothe. blog-post _8316.html. /04/blogspot.com/2010 21 . - أفريل 2010م

(٢) القمة الإفريقية -الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، مرجع سابق.

(٣) طرأت على المنطقة تحولات معتبرة؛ أبرزها: إعادة تشكيل بنية الشمال الإفريقي بفعل ثورات الربيع العربي، وتداعياتها الأمنية والجيواستراتيجية على منطقة الساحل والصحراء.

(٤) حمدي عبد الرحمن: أوروبا وإفريقيا وجهاً لوجه نحو شراكة أم هيمنة جديدة؟، معهد العربية للدراسات، في: http:// studies.alarabiya.net/hot، الأحد ٠٦ أبريل ٢٠١٤م.

(٥) محمود أبو العينين: العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق.

التاريخيـــة تجاه القـــارة، كمـــا أنّ الرغبة في الحفاظ على مصالحهم ســـتجعلهم أكثر حرصاً على العمل المشترك مع الأفارقة لأجلها.

– الحركة الأوروبية في هذا الإطار الشامل جديرة بخلق منافســـة كبيرة داخل إفريقيا على القطب الأمريكـــي، في ظلّ توفّر البديل للقطب الأوروبي الذي يثير فـــي دول إفريقيا حيرة من جراء الماضي الاســـتعماري المرير الذي خلّفه منذ فترة ليست ببعيدة.

والمصلحـــة الإفريقية ينبغـــي لها أن تكون مـــع الطرف الذي يقـــدّم ضمانـــات أكثر على صعيـــد تحســـين الوضع الإفريقـــي الأليم في النظـــام الدولي الجديد، ويحقّق بعض المطالب الإفريقية المهّمة، وبخاصّة مســـألة الاســـتثناء مـــن عملية التحرير الكامل للتجارة، حتى تتأهل إفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من الديون التي تكبّـــل الاقتصاديات الإفريقية[1]، وقد حان الوقت لاتخاذ خطوات أكبر إزاء عدة مســـائل، مثل المتعلقة بحدود المنافســـة بين الأوروبيين والأمريكيـــن فـــي إفريقيا؛ إذ هنـــاك ضرورة لتجاوز منطق تقســـيم البـــؤر الإقليمية المتفق عليها وفقاً لمبدأ مونرو[2].

فرص نجاح الشراكة الاستراتيجية الجديدة:

بعد عشريةٍ كاملةٍ من طرح مبادرة الشراكة الجديـــدة، التـــي تربـــط الطرفيـــن الأوروبي والإفريقي منذ ٢٠٠٠م، تبقى إنجازاتها ضئيلة، ولا ترقى إلى مســـتوى الآمـــال المرجوة منها، بنسبةٍ أكبر بالنسبة للطرف الإفريقي – خاصّة – الـــذي ما زال رهن مكانه في ظلّ تزايد حجم التنافـــس والوعـــود الغربية عامّـــة، إذ لا تزال إفريقيا تعاني التخلف الاقتصادي، الذي ينعكس أثره في مؤشرات عدّة، مثل: تدنّي معدلات النموّ الاقتصادي، المســـتويات العاليـــة للفقر، تفاقم الديون، تدنّي متوسطات دخول الأفراد... إلخ.

ولعل نجاح هذه الصيغة الجديدة للشـــراكة الأورو – إفريقيـــة يتوقّف علـــى مراعاة بعض الاعتبارات الأساســـية لـــكلا الجانبين، يمكن عرضها كما يأتي[3]:

– يجب أن يظلّ الاتحاد الإفريقي هو الراعي والجامـــع لأعضائه، ويجـــب أن تحظى مبادئه بالاحتـــرام والتقديـــر الجماعـــي؛ لأنّ الخروج عن الوفـــاق الجماعي يعني تضييع المكاســـب والمصالح.

– هناك ضرورة لوضع اســـتراتيجية شاملة بين الدول الإفريقية، وفق تصوّرٍ مشـــتركٍ وواعٍ للمفاهيم الجديدة المطروحة في هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كالتدخل لأغراض إنسانية، وفَهْم صلتها ومبتغاها من عمليات التدخّل، فضلاً عن الموقف من الثقافات الوطنية واحترامها في ظلّ العولمة.

– يُشـــترط توفّر جوٍّ من الحوار والتشـــاور الدائـــم والمســـتمر في إطـــار لقـــاءات على المســـتويات كافة، حـــول كيفية التعـــاون في المجالات الأمنية وحفظ السلام، بالتنسيق بين مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي.

– يجب أن تقوم وتُبنى هذه الشراكة الجديدة

(١) من جهته ألغى الاتحاد الأوروبي مبلغ يعادل ٦٥ مليار دولار على الدول الأطراف في لومي.

(٢) مبدأ مونرو: يعبّر عن الوفاق الأمريكي الأوروبي الذي أعلن منذ القرن التاسع عشر، في ٢٣ ديسمبر ١٨٢٣م، يرتكز على تقسيم العمل بين الولايات المتحدة (في أمريكا اللاتينية)، وأوروبا (في إفريقيا ومناطق أخرى)، وعلى حدّ رأي «جورج بول»، أحد مسؤولي إدارة كيندي، اعتبرت الولايات المتحدة أنّ القارة الإفريقية مسؤولية خاصّة بالأوروبيين؛ نظير اعتراف الدول الأوروبية بمسؤوليتها الخاصّة في أمريكا اللاتينية.

(٣) محمود أبو العينين: للعلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق.

على مبدأ توازن المصالح بين الطرفين لا توازن القوى، وليس على أســـاس خدمـــةٍ لطرفٍ قويٍّ على حساب الآخر.

– يجـــب على الدول الإفريقية ألا تتشـــبث بصفةٍ عمياء بهذه الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبـــي علـــى حســـاب التضامـــن الداخليّ والقاريّ بين دول القارة الإفريقية، أو حتى على حساب التوازن السياسي والعسكريّ بين الدول والأقاليم.

– ينبغي لهذه الشـــراكة ألا تؤثّر ســـلباً في المصالح الرئيسة لبعض الدول، أو في حقوقها التاريخية وعلاقاتها الخاصّة.

– سوف ينجح الطرفان الأوروبي والإفريقي في بناء شـــراكة اســـتراتيجية جديدة وجديرة بالثقـــة والدوام؛ في حال مـــا إذا تمخضت عن آليةٍ مستمرة تكفل الحوار المنتظم، والمراجعة الدوريـــة للمصالح المشـــتركة والقضايا محلّ الاهتمام.

رابـعـاً: تقييم الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي:

الاســـتراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي حلقةٌ من حلقات دعـــم صعود القطب الأوروبي لصالح دعم مكانته الإقليمية والدولية، وشـــكلٌ من أشـــكال الهيمنة الجديدة الممارســـة على الجنوب الذي لا يزال فـــي مراحل التبعية التي ما تزال تغيّر أثوابها.

ما زالت إفريقيا القرن الحادي والعشـــرين تُســـتنزف وتعاني الاســـتغلال بـــكلّ مظاهره،

اقتصاديّاً: من خلال سيطرة الشركات الأجنبية المتنافسة على استغلال الثروات، سياسيّاً: عبر الأجندات الغربية التي تتعمد زرع اللاستقرار المبرمج الهادف إلى توسيع الأزمات وتعميقها، ثقافيّاً: اعتماداً على آليات العولمة.

العلاقات الأوروبية الإفريقية.. والعودة إلى الهيمنة الاستعمارية:

المنتظر من هذه الأطر الرقيّ بالعلاقات الأورو-إفريقية للمستوى المطلوب، والكفيل بتحقيق أهداف الطرفين ومصالحهما، ولو أنّ معادلة: (الكتلة الأوروبية الموحدة من جهة - في مواجهة أطراف انفرادية) هي التي تطرح نفسها في علاقات الاتحاد الأوروبي، حيث يعدّ الاتحاد الأوروبي مستفيداً بقوة في سياسة التعامل الانفراديّ هذه التي تعدّ عامل تجزئة لا توحيد على مستوى الجنوب.

يبقى التوصيف الصحيح لطبيعة العلاقات الأوروبية الإفريقية هو: أنها نوعٌ جديدٌ من الهيمنة مهما اتخذت من مسمّيات وأشكال جديدة.

يدفع ذلك إلى البحث في محدّدات العلاقة ومستقبلها، بحيث تتحول من حالة الهيمنة إلى حالة الشراكة المتكافئة، ولتحقيق ذلك لا بد من تحقيق ثلاث نقاط أساسية:

١- تجاوز مواريث التاريخ الاستعماري، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إعلان الدول الأوروبية عن مسؤوليتها الأخلاقية والمادية عن سنوات الاستعمار، وكيف أنها أسهمت- على حدّ تعبير والتر رودني- في: «تخلّف إفريقيا».

٢- الكفّ عن السياسة التدخلية الأوروبية في الشؤون الإفريقية بحجّة الترويج لنموذج الليبرالية الجديدة، والتي قد تتعارض مع القيم والمواريث الإفريقية التقليدية.

٣- السماح للأفارقة باستخدام قوتهم التفاوضية من أجل تحقيق التنازلات من قِبل الاتحاد الأوروبي؛ لأخذ الأولويات التنموية الإفريقية بعين الاعتبار[١].

لعلّ أبرز الملاحظات الواجب تسجيلها، والمتعلقة بالعلاقات الأوروبية الإفريقية، والتي تستوجب إعادة النظر فيها، ما يأتي:

- محدودية الدور الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار، ومواجهة التهديدات الأمنية التي تعانيها إفريقيا، وهذا مقارنة باهتمامها المتزايد باتفاقيات الشراكة والتعاون، فهذه الأخيرة تهتم أكثر بالميادين الاقتصادية والتجارية والمساعدات المالية.

- المفترض عند الحديث عن علاقات التعاون أن يجمع التطبيق الفعّال لأي شراكة: مساهمة كلّ الدول الأعضاء، في الشمال أو الجنوب على حدٍّ سواء، إلا أنّ الواقع عكس ذلك، فالاتحاد الأوروبي يمارس سياسة الإقصاء كلّما ظهر طرفٌ أو سياسة إفريقية لا تخدم استراتيجيته والمصالح الأوروبية، فهذه النظرة الإقصائية من شأنها كبح جهود التعاون والشراكة الحقيقية.

- التناقض بين الخطابات الأوروبية حول الاستقرار، والممارسات الميدانية الأوروبية الزّارعة للانشقاقات والخلافات الداخلية.

- معضلة شحّ الاستثمارات، التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، إذ تُعدّ المنطقة التي لا تتمكن من جذب الاستثمارات الخارجية، بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود تشريعات مناسبة لجذب رؤوس الأموال، ولهذا تذهب أغلب الدراسات إلى

(١) حمدي عبد الرحمن: أوروبا وإفريقيا وجهاً لوجه...، مرجع سابق.

أنّ هـذه المنطقـة تـدور في حلقـة مفرغة (فالاستثمارات لا تأتي إليها لأنها غير مستقرة، وغياب الاسـتثمارات يؤدي بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار).

– محدودية الفائـدة المحققة نتيجة غياب التكامـل الإفريقـي، فالتفاوض بيـن الاتحاد الأوروبـي – بوصفه قوة – ومجموعة من الدول مـن ناحية، وبين كلّ دولة إفريقية على حدة من ناحية أخرى، لا يخدم مصالح الدول الإفريقية، فعدم التنسـيق أدى إلى فقدان الدول الإفريقية للعديد من المزايا.

عمومـاً تمثّـل العلاقـات بيـن الاتحاد الأوروبي والاتحـاد الإفريقي نموذجاً للعلاقات غيـر المتكافئـة، فمـن خـلال المقارنة بين هاتَيْـن الكتلتَيْن يتضح لنـا أنّ القارة الإفريقية تفـوق القـارة الأوروبية من حيـث الجغرافيا والديموغرافيا، ولكن حيـن النظر إلى الجانب الاقتصاديّ يبدو الاختلاف جليّاً تماماً، بشـكلٍ يعكس حقيقة الخلل في العلاقات بينهما، حيث نجـد أنّ الناتج القوميّ الإجماليّ الأوروبيّ يزيد تقريباً أو أكثر بسـبع عشـرة مرة عمّا هو عند نظيره الإفريقي، وهذا برغم أنّ مساحة إفريقيا تبلغ عشرة أضعاف مساحة الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار ما يزخر به الباطن الإفريقي من خيراتٍ وثروات، كما أنّ عدد سكان إفريقيا ضعف عددٍ سكان الاتحاد الأوروبي – تقريباً–، لكن الـدول الإفريقية تضمّ أفقـر دول العالم، بينما يضمّ الاتحاد الأوروبي دولاً ذات مستويات معيشة مرتفعة عالميّاً[1].

خاتمة:

المعروف أنّ طبيعـة العلاقات بين الاتحاد الأوروبـي والجنـوب، بمفهومها الواسـع، غير عادلـة، وغيـر متكافئـة، وتصبّ فـي صالح الاتحاد الأوروبي، فهذه العلاقات تشـّكل نوعاً من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، مما جعل منها مانعاً لإحـداث التطور والتنمية في القـارة الإفريقية، وعرقل محاولات التكامل الأفقي.

وبنـاءً عليه؛ فـإنّ ما يجب أن تسـعى إليه إفريقيا عامّة، ليـس فقط كيفية الحصول على أكبر قـدرٍ من المكاسـب والمنافـع من هذه الشـراكة، وإنما يجب أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدّم ملموس فـي أحوالها الاقتصادية والاجتماعيةً والسياسـية، مما يسـاعدها على بلوغ المسـاواة الحقيقية التـي يمكن أن تبني شراكة حقيقية.

مـن هـذا المنطلق: نـرى أنّ هناك حاجة ملحّة ومستعجلة إلى تجاوز الخلافات الداخلية الضيقة بيـن الدول الإفريقيـة، إذ وحده هذا الأمر من شـأنه أن يؤسّـس لعلاقات خارجية حقيقية، لا نقـول علاقة النـدّ بالند، بل على الأقلّ علاقة تحفظ لإفريقيا مصالحها، في ظلّ حالة اللاتـوازن التي تعرفها العلاقات الأورو – إفريقية ■

(١) محمود أبـو العينين فـي: حمدي عبد الرحمن حسن (محرر)، إفريقيا والعولمة، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٩٧.

قانون المكوّن المحلّي وفرص التوطين الصناعي في نيجيريا(١)

د. جميل حلمي عبد الواحد

دكتوراه في الاقتصاد (جامعة القاهرة)، ومستشار اقتصادي

(١) هذا البحث جزء من رسالة الدكتوراه التي قام بإعدادها الباحث بعنوان: (دور قطاع النفط في توطين الصناعات الهندسية المغذية في نيجيريا منذ عام ١٩٩٠م)، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٢-٢٠١٤م)..

مع انتهاء الحرب الأهلية في نيجيريا عام ١٩٧٠م أصبح قطاع النفط مكوّناً مهمّاً في الاقتصاد النيجيري، وتجلّى ذلك بصورةٍ واضحةٍ مع انضمام نيجيريا في العام نفسه لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ولتعلن رسميّاً انضمامها لنادي أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، وتلا ذلك إنشاء شركة الزيت القومية النيجيرية (NNOC)، والتي أصبح مسمّاها عام ١٩٧٧م: (شركة النفط القومية النيجيرية NNPC)، وهي تهيمن على إدارة قطاع النفط وإنتاجه في نيجيريا في الوقت الحالي.

مقدمة:

وفقاً لأحدث البيانات (٢٠١٥م) تحتل نيجيريا المركز العاشر عالميّاً في احتياطي البترول[١]، كما تحتل أيضاً المركز الثاني عشر عالميّاً في إنتاج البترول الخام[٢]، وتحتل أيضاً المركز التاسع عالميّاً في احتياطيّ الغاز الطبيعي، والمركز الأول على المستوى الإفريقي[٣]، ومن حيث إنتاج الغاز الطبيعيّ: تحتل المركز الثاني والعشرين عالميّاً.

كلّ هذه المؤشرات جعلت قطاع النفط والغاز في نيجيريا هو المحرك الأساسيّ للتنمية الاقتصادية، حيث يساهم بنسبة تزيد عن ٧٤٪ من إجمالي الإيرادات، وتشكّل صادراته نحو ٧٢٪ من إجمالي صادرات نيجيريا.

ونظراً لأنّ قطاع النفط والغاز من القطاعات كثيفة رأس المال؛ فإنه يؤدي دوراً محدوداً في تشغيل العمالة الوطنية، حيث لا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع النفط ١٪ من إجمالي العاملين في نيجيريا في جميع القطاعات.

وتتلخص المشكلة الرئيسة التي تعانيها العديد من الدول النفطية، وبخاصّة الدول النامية، في أنّ قطاع النفط والغاز قطاعٌ كثيف الاستهلاك لرأس المال، ويعتمد على مكوّنات صناعية ذات مكوّنٍ تكنولوجيٍّ عالٍ في تسيير أعماله ونشاطاته، ونظراً لعدم توفّر الطاقات الإنتاجية الصناعية المحلية في معظم الدول النامية؛ يتم الاعتماد على الاستيراد، ومن ثمّ فإنّ النسبة الأكبر من عوائد هذا القطاع يتمّ دفعها إلى الشركات الأجنبية، وذلك مقابل خدمات التصنيع، والإنشاءات الهندسية، والتصميمات الهندسية، والدراسات الفنية، ومن ثمّ فإنّ عائد قطاع النفط يتمّ تحويله إلى خارج البلاد مرةً أخرى دون الاستفادة منه في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن اعتبار ذلك وجهاً واضحاً لما أسماه سمير أمين وغيره من المفكرين: «تحويل فائض القيمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة»!

ومن خلال نظرة متعمّقة لحالة الاقتصاد النيجيري نجده يعاني أعراض ما يُسمّى: «المرض الهولندي» Dutch Disease، حيث يوجد اعتمادٌ كبيرٌ على قطاع النفط؛ دون الاستفادة منه في تنمية غيره من القطاعات

(١) وذلك بحجم احتياطيٍّ يبلغ ٣٧.١٤ مليار برميل، وبما يشكّل نسبة ٢,٣٪ من الاحتياطي العالمي للبترول.
مقال: أعلى ١٠ دول من حيث حجم احتياطي النفط في العالم، صحيفة: Business insider Aastalia - 22 Jul 2015.

(٢) وذلك بحجم إنتاج يوميٍّ يبلغ ٢٤٥٧ ألف برميل، وبما يشكّل نسبة ٢,٩٪ من الإنتاج العالميّ للبترول.

(٣) وذلك بحجم احتياطيٍّ بلغ ٥,١ تريليونات متر مكعب، وبما يشكّل نسبة ٢,٥٪ من الاحتياطيّ العالميّ البالغ ٢٠٨,٤ تريليون متر مكعب.

المغذيـــة من خلال تدعيـــم «الروابط الخلفية» Backward Linkages، والتـــي مـــن أهمّها القطـــاع الصناعـــيّ، وبخاصـــة ذات المكـــوّن التكنولوجـــيّ العاليّ والمتوســـط، أو ما يمكن تسميته: «قطاع الصناعات الهندسية المغذية».

وقد انتبهـــت الحكومة النيجيريـــة مؤخّراً إلى ضـــرورة تحقيق نهضة اقتصادية شـــاملة؛ بالاعتمـــاد على القوى الشـــرائية لقطاع النفط والغاز، وتجسّد ذلك بوضوح في إصدار الرئيس النيجيـــري جوناثان في أبريـــل ٢٠١١م: (قانون المكوّن المحلي النيجيري)[١]، الأمر الذي جعل نيجيريا تتصدر دول العالـــم النفطية من حيث إصـــدار سياســـات واضحة وملزمـــة للتوطين الصناعي.

المحـــور الأول: التحليل الرباعـــي لقانون المكوّن المحلي:

يتكوّن هذا القانون من ثلاثة أجزاء، تتضمن ١٠٧ مـــادة، كما يتضمّن ملحقـــاً تمّ من خلاله النصّ على نســـب المكوّن المحلـــيّ التي يجب الالتـــزام بها في مشتريات قطاع النفط والغاز.

وبشـــكلٍ عامٍّ فإنّ هذا القانـــون يهدف إلى توطين الصناعات المغذية لقطاع صناعة النفط والغاز.

أولاً: نقاط القوة في قانون المكوّن المحلّي:

١ - منـح الشـركات النيجيريـة الأفضلية الأولى:

- منح القانون الشركات النيجيرية الأفضلية الأولى عند منح تراخيص تشـغيل حقول النفط أو تراخيـص نقـل النفط، وفي كلّ المشـاريع المتعلقة بقطاع النفط والغاز، والتي يتمّ طرحها فـي نيجيريـا، وبحيث يتمّ منـح أفضلية أولى للشـركات المحلية[٣] التي تمتلـك: المعدات، والعمالة المحلية، والمَقْدِرة على تنفيذ الخدمات المطلوبة أو تصنيع السلع المطلوبة.

- نصّ القانون بشـكلٍ واضح على نسـب المكـوّن المحلـيّ التي يجب الالتـزام بها في مشتريات قطاع النفط والغاز.

- ألـزم القانونُ جميعَ الشـركات ومطوري المشـاريع بالاهتمام بموضوع المكوّن المحليّ عند تقييم العطـاءات المقدَّمة في المناقصات المطروحة، وبحيث يتمّ ترسية العطاء على أعلى الشركات تطبيقاً لنسبة المكوّن المحلي.

- أكـد القانون عدم الاعتمـاد على قاعدة السـعر الأقلّ عند تقييم العطـاءات، خصوصاً في حالة توّفر شـركة محلية قادرة على تنفيذ المشـاريع أو توريـد الصناعـات والخدمات المطلوبة.

٢ - توفير آليات التمويل:

- الاحتفاظ بنسبة ١٠٪ من إيرادات تشغيل

(١) قامت العديد من دول العالم النفطية باتباع سياسات جادة للتوطين، نتج عنها زيادة نسبة المكوّنات المحلية في مشتريات قطاع النفط والغاز إلى نسبٍ مرتفعة، مثل النرويج، وتُعرف هذه السياسات باسم: «سياسات المكوّن المحلي» Local Content Policies، فوفقاً لأحدث البيانات المنشورة عن البنك الدولي: تبلغ نسبة المكوّن المحليّ في المشتريات السلعية والخدمية لشركة النفط القومية في النرويج Stat oil Hydro ASA نحو ٨٦٪.

(٢) يُقصد بالمشغلين الملزمين بتطبيق هذا القانون كلٌّ من: شركة النفط القومية النيجيرية، وفروعها، وشركائها، وأية شركات محلية أو أجنبية تعمل في قطاع النفط والغاز في نيجيريا تحت مظلة أي ترتيبات واتفاقيات بترولية.

(٣) يُقصد بالشركات المحلية أو الموردين المحليين - وفقاً لهذا القانون -: تلك الشركات التي تمّ تأسيسها وتسجيلها داخل نيجيريا بالتوافق مع قانون الشركات النيجيري، والتي يملك المواطنون فيها ما يزيد عن نسبة ٥١٪ من حصص الملكية.

نشاط النفط في البنوك النيجيرية: ألزم القانون كلّاً من المشـــغلين والمقاولين ومقاولي الباطن بالاحتفاظ بنسبة ١٠٪ على الأقلّ من إيراداتهم، التـــي يتحصّلون عليها من أعمالهم في نيجيريا، في حسابهم في أحد البنوك المحلية.

– تأســـيس صندوق تنمية المكوّن المحليّ النيجيري: نصّ القانون على تأســـيس صندوق لتنمية المكوّن المحلـــيّ؛ بهدف تمويل عمليات تطويـــر الصناعة المحلية، وبحيـــث يتمّ تمويله من عائد خصم نســـبة ١٪ من قيمة كلّ عقد يتمّ ترســـيته على أي شـــركة في نشاط استكشاف النفط والغاز واســـتخراجهما، وبحيث يتمّ وضع هذه المبالغ في صندوقٍ يهدف إلى تنمية توطين الصناعة.

٣ – النصّ على توطين صناعات اللحام:

ألزم القانون جميع مشغلي أو متعهدي تنفيذ مشـــاريع في قطاع النفط والغـــاز في نيجيريا؛ بتنفيـــذ جميع عمليات التصنيـــع واللحام داخل نيجيريا، وبما يشـــكّل دعماً قوياً لهذه الأنشطة الصناعية.

٤ – ضمان توفير المعلومات والشفافية في المعاملات:

– تأسيس ســـوق إلكترونية للموردين: تعمل على تسهيل إجراء التعاملات المطلوبة من أجل توريد الســـلع والخدمات لشركات النفط، وتتبع أداء تنفيذ قانون المكوّن المحلي.

– تأسيس منتدى استشاريٍّ للمكوّن المحلي: بهدف توفيـــر المعلومات ومشـــاركتها، وتعزيز التعاون بيـــن القطاع الصناعـــيّ وقطاع النفط والغاز، فيما يخصّ المشـــروعات المســـتقبلية والطاقات الإنتاجية المحلية.

٥ – تفعيل قانون الملاحة وتوطين أنشطة الملاحة البحرية:

أكد القانون تفعيل نصوص قانون الملاحة، وذلك فيما يخصّ الموضوعات المتعلقة بتطوير المكوّن المحلي، ويشكّل ذلك عوامل قوة للقانون فيما يتعلق بمراعاة شمولية النطاق.

٦ – التأكيد على توطين وتدريب العمالة:

أعطـــى القانـــون موضوع تشـــغيل العمالة الوطنية وتأهيلها وتدريبها اهتماماً كبيراً، وألزم الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز بذلك.

٧ – ضمان نقل التكنولوجيا:

ألزم القانون المشغلين بإعداد برامج محفزات تهدف الى دعم وتسهيل نقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء شراكات وتحالفات مع الشركات النيجيرية لتهيئة المناخ المناسب لهم على نقل التكنولوجيا.

٨ – توفر الإطار المؤسّسي الداعم للتوطين:

نصّ القانون على إنشاء كلٍّ من: هيئة تنمية المكوّن المحلي، وســـوق إلكترونيـــة للموردين، ونظام التأهيل المشترك، والمنتدى الاستشاري للمحتـــوى المحلّـــي، وصندوق تنميـــة المكوّن المحلّي، ويعدّ توفير هذه المؤسســـات من أهمّ عوامل تشجيع التوطين الصناعي.

انتبهت الحكومة النيجيرية إلى ضرورة تحقيق نهضة اقتصادية شاملة تجسد ذلك في إصدار قانون المكوّن المحلي النيجيري

٩ - ضمان الرقابة والمتابعة:

ألــزم القانون الشــركات العاملة في قطاع النفط والغاز بإعداد خطّة سنوية للمكوّن المحليّ قبــل إجراء المناقصات، وإعــداد جدولٍ زمنيٍّ للفــرص الوظيفية المســتقبلية، وخطة للبحث والتطوير ونقــل التكنولوجيا، وتقارير دورية عن التوطين، بحيث يتم تقديمها لهيئة تنمية المكوّن المحلّي التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها.

١٠ - منح محفزات إضافية لتشجيع التوطين الصناعي:

أعطى القانون الحقّ لوزير الموارد النفطية (البترول) في منــح محفزات إضافية (ضريبية ومالية) لتشــجيع الاستثمار في القطاعات ذات الفجوة الإنتاجية، وذلك بعد التشاور مع الأجهزة الحكومية المعنية.

ثانياً: نقاط الضعف التي تضمّنها قانون المكوّن المحلّي:

١ - فرض غرامات على عدم الالتزام بنصوص القانون في ضوء ضعف القدرات الصناعية الحالية:

بالرغم مــن القوة الملزمة لذلك فإنه من المتوقّــع أن يواجه قطاع النفط مشــكلاتٍ بســبب ضعف القــدرات الإنتاجية المحلية؛ خصوصاً في الســنوات الأولــى من تطبيق القانــون، كمــا أنّ القانون لم يحــدّد الجهة صاحبة الصلاحية في التحقيق في ذلك، كما أنه لم يتمّ النــصّ على الإجراءات التي تثبت إدانة إحدى المنشآت.

٢ - إلــزام المشغلين بتأسيس وحدات إنتاجية لتصنيع بدائل الواردات:

بالرغم من أهمية هذا القانون؛ فإنه ســيتم وفقاً لذلك إرغام المشــغلين على الاستثمار في أنشطةٍ ليست مرتبطة بشكلٍ أساسيٍّ بأعمالهم الرئيسة، مما يزيد من درجة المخاطرة، ويعتمد ذلك على حزمة المحفزات المقدمة.

٣ - الدفع المقدم للمستحقات المالية:

لم يلــزم القانــون الشــركات العاملة في قطاع النفط بدفع دفعة مقدمة من مســتحقات الشــركات الموردة المحلية؛ تشــجيعاً لها على ســرعة الإنتاج، وتســليم المنتجــات، وتقديم الخدمات في الأوقات المتفق عليها.

٤ - التدريب والتأهيل:

أكد القانــون أهمية تدريب العمالة المحلية وتأهيلها، غير أنه لم يحدّد الجهة التي ستتولى عملية التدريب.

ثالثاً: الفرص التي يوفرها قانون المكوّن المحلّي:

١ - إمكانية استفادة الاقتصاد النيجيريّ من جزءٍ كبيرٍ من عوائد قطاع النفط والغاز التي كان يتمّ إنفاقها على الســلع والخدمات المستوردة، وتقدّر بنحو ١٦,٨ مليار دولار سنويّاً.

٢ - إتاحــة الفرصــة لتوطين ٢٢ نشــاطاً صناعيّــاً، و ٢٥٧ نشــاطاً خدميّــاً، مرتبطــة بمشتريات أنشطة قطاع النفط والغاز.

٣ - توطين جميــع صناعات اللحام، وهو مــا يعطي فرصة لتأســيس صناعات محلية في هذا المجال، تلبّي متطلبات قطاع النفط والغاز.

٤ - توفير التمويل المناسب أمام القطاع الصناعيّ المحلّي، ومن ثمّ دعم المنشــآت الصغيرة والمتوســطة، ودعم جهود توسعة المشــاريع القائمــة، من خــلال صندوق تنمية المكوّن المحليّ أو مؤسسات التمويل الأخرى.

٥ - يضمن القانــون توفير المعلومات حول

الفرص الاستثمارية المستقبلية، وبما يتيح المجال أمام القطاعات الإنتاجية الوطنية للاستعداد.

٦ – زيادة فرص الاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية، وذلك من خلال الشراكة التي سيحرص عليها المستثمرون الأجانب للاستفادة من الفرص التي وفّرها القانون.

٧ – توطين الصناعات البحرية، وهو ما يوفّر فرصاً واسعةً أمام المستثمرين النيجيريين في هذا القطاع.

٨ – زيادة الفرص الوظيفية والتدريبية المتوفرة أمام الشباب النيجيري، وبما يوفّر مجالاً واسعاً لتمكين العمالة النيجيرية تقنياً للإحلال محلّ العمالة والخبرات الأجنبية، والمساهمة في حلّ مشكلة البطالة التي تتزايد باستمرار.

٩ – توفير المناخ المشجّع على البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحديث القطاع الصناعي وتعزيز قدراته التنافسية.

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستفادة من قانون المكوّن المحلّي:

١ – الطبيعة المتقلبة لقطاع النفط: نتيجة تقلّب الأسعار والإنتاج، وطول فترة استرداد عوائد الاستثمار.

٢ – قدرة الطاقات الإنتاجية المحلية على النمو بشكلٍ يواكب طلب قطاع النفط والغاز: تشكّل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية، كما أعطى القانون السلطة لوزير الموارد النفطية في الموافقة على الاستمرار في الاستيراد بعد مرور ثلاث سنوات من بدء تطبيق القانون، وتعدّ هذه المدة غير كافيةٍ لإحداث نقلةٍ جوهريةٍ في هياكل الإنتاج لتتمكن من الإحلال محلّ الواردات.

يهدف القانون إلى توطين الصناعات المغذية القطاع صناعة النفط والغاز

٣ – القدرة على توفير التمويل اللازم: خصوصاً مع ارتفاع تكلفة الاقتراض، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الأجنبي، وبما يؤثر في تنافسية الإنتاج المحليّ مقارنة بالواردات الأجنبية.

٤ – القدرة على سدّ فجوة الموارد البشرية، وصعوبة إيجاد نوعٍ من التوافق السريع بين مخرجات سوق العمل ومتطلبات قطاع النفط والغاز.

٥ – المواصفات والجودة: حتى تتمّ الاستفادة من الفرص التي وفّرها قانون المكوّن المحلي فلابدّ أن يكون الإنتاج المحليّ متوافقاً مع المعايير والمواصفات الدولية، وهذا التوافق يحتاج إلى فترات زمنية طويلة؛ بما يمكن أن يحول دون الاستفادة السريعة من الفرص التي وفّرها القانون.

٦ – قلة جهات الاعتماد المحلية: حيث يقلّ عدد الهيئات المحلية المتخصّصة في اعتماد المواصفات والمقاييس.

٧ – النظام التعليمي: يحتاج إلى إعادة تطوير وتأهيل المدارس ومراكز التدريب المتخصصة في المجالات الهندسية والفنية، للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في قطاع النفط.

٨ – مستوى البنية التحتية: خصوصاً مدى القدرة على توفير مصادر الطاقة اللازمة للصناعة.

٩ – توفر المواد الخام المحلية: خصوصاً في ظلّ ارتفاع التعريفات الجمركية على واردات المواد الخام اللازمة للتصنيع.

١٠ – التزامات نيجيريا في إطار منظمة التجارة العالمية: فهناك قضايا مرفوعة حاليّاً في المنظمة ضدّ قوانين مشابهة قامت بها كندا وإندونيسيا، ومن المتوقع رفع قضية ضدّ قانون المكوّن المحلّي النيجيري.

١١ – معارضة شركات النفط لهذا القانون: لصعوبة الالتزام بنصوصه، ويذكر أنه قد تمّ تأجيل المفاوضات حول جولة منح التراخيص الجديدة لشركات النفط انتظاراً لوضوح رؤية الحكومة حول كيفية تطبيق القانون، وقد نتج عن ذلك تأجيل دخول ٥٠ مليار دولار استثمارات أجنبية للسوق النيجيري[(١)].

١٢ – تقييد حرية تحويل عوائد الاستثمار (تأثر الاستثمارات الأجنبية):

نصّ القانون على ضرورة قيام كلٍّ من المشغلين والمقاولين ومقاولي الباطن بالاحتفاظ بنسبة ١٠٪ من الإيرادات في البنوك المحلية، يُضاف لذلك منح الاستفادة من القانون للشركات التي يمتلك المواطنون نسبة ٥١٪ من أصولها، ويتعارض ذلك مع نظام الاستثمار الأجنبيّ الذي يؤكد ضمان تحويل عوائد الاستثمار كاملة، مما قد ينتج عنه نشوء العديد من منازعات الاستثمار، ويخلق مناخاً غير مشجّع للاستثمار الأجنبي، كما أنه بالرغم من الأثر الإيجابي لتحصيل نسبة ١٪ من قيمة العقود، ومنح أولوية للمورّدين المحليين بأفضلية سعرية بنحو ١٠٪، فإنّ من شأن ذلك رفع تكلفة التعاقد، وبما يمكن أن يؤثر في التدفقات الاستثمارية مقارنةً بالدول النفطية الأخرى ذات التكلفة الأقل.

المحور الثاني: الآثار المتوقعة لقانون المكوّن المحليّ:

من المتوقّع أن ينتج عن قانون المكوّن المحليّ في نيجيريا العديد من الفوائد بالنسبة للعديد من مكونات الاقتصاد النيجيري، ومن أهمها:

أولاً: تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية:

تتوقع وزارة الموارد النفطية النيجيرية (البترول) وصول الاستثمارات الجديدة التي سيتمّ ضخها في الاقتصاد النيجيري، خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ القانون، إلى نحو ١٥٠ مليار دولار، كما تتوقع زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية الموجّهة نحو قطاع الصناعات المغذية لأعمال النفط والغاز.

ثانياً: زيادة فرص التمويل للقطاعات الإنتاجية الوطنية:

تقدّر الحكومة النيجيرية حجم الإنفاق في قطاع النفط خلال السنوات العشر القادمة (٢٠١٢م – ٢٠٢٢م) بنحو ١٦٨ مليار دولار، أي بما يشكّل في المتوسط نحو ١٦,٨ مليار دولار سنويّاً، (انظر: جدول (١)).

جدول رقم (١):

التوزيع النسبيّ للنفقات الرأسمالية السنوية المتوقعة لقطاع النفط والغاز خلال السنوات العشر القادمة

(١) Price Waterhouse Cooper (PWC), Africa Oil and Gas Review, June 2013, P 34.

النشاط	حجم الإنفاق (مليار دولار)	التوزيع النسبي (٪)
المشتريات	١٠,٧	٦٤
الخدمات الفنية	١,٤	٨
تصنيع الوحدات الشاملة	٢	١٢
الخدمات الهندسية	٢	١٢
البحوث والتطوير	٠,٧	٤
الإجمالي	١٦,٨	١٠٠

Source: Nigerian Content Development and Monitoring Board, "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities", APaper Presented at PETAN OTC Panel Session, 2012.

بالنظر إلى قانون المكــوّن المحلي الذي نــصّ علــى خصم ١٪ مــن قيمــة كلّ عقدٍ، وإيداعها في صنــدوق تنمية المكوّن المحلّي، فمن المتوقع أن تنمو موارد هذا الصندوق في المتوسط بنحو ١٦٨ مليون دولار سنويّاً، ومن المتوقّع أن يوفّر ذلك فرص تمويلٍ كبيرةٍ أمام القطاع الصناعي في نيجيريا، ويتضح ذلك من تقديرات الجدول (٢).

جدول رقم (٢):

تقدير حجم الموارد السنوية لصندوق تنمية المكوّن المحلي

البيان	القيمة
الإنفاق السنوي (مليار دولار)	١٦,٨
نصيب صندوق تنمية المكوّن المحلي	١٪
حجم الموارد السنوية للصندوق (مليون دولار)	١٦٨

ثالثاً: زيادة فرص العمل:

يقدّر مجلس تنمية المكوّن المحليّ حجم رؤوس الأموال التي تمّ إنفاقها على مشتريات قطاع النفط من خارج نيجيريا، خلال الفترة من عام ١٩٧٦م وحتى عام ٢٠٠٦م (ثلاثين عاماً)، أي حتى بداية تطبيق سياسة المكوّن المحليّ في نيجيريا، بنحو ٣٨٠ مليار دولار، وهذه الأرقام توضّح حجم الفرص الضائعة على الاقتصاد النيجيري طوال تلك الفترة، فوفقاً لتقديرات مجلس تنمية المكوّن المحليّ؛ فإنّ ذلك قد أضاع على نيجيريا فرص تشغيل ٢ مليون عامل نيجيري، وبما يعني أنّ كلّ مليار دولار يتمّ إنفاقها على قطاع النفط والغاز توفّر ٥٢٦٣ فرصة عمل[١].

وبتطبيق هذه النتائج على النفقات المتوقعة خلال الأعوام الثلاثين القادمة (جدول رقم ٣)، والمقدّرة بنحو ١٦,٨ مليار دولار سنويّاً، تستهدف الحكومة شراء نسبة ٦٥٪ منها من السوق النيجيري، أي ما يبلغ نحو ١١,٧٦ مليار دولار سنويّاً، ووفقاً لتقديرات الجدول رقم (٣)؛ فمن المتوقع أن ينتج عن هذه النفقات المحلية توفير ما يزيد عن ٥٧٤٧٢ فرصة عملٍ سنويّاً، وبما يبلغ نحو ٥٧٤ ألف فرصة عملٍ خلال عشر سنوات.

جدول رقم (٣):
تقدير فرص العمل المتوقع توفيرها سنويّاً نتيجة قانون المكوّن المحلّي

البيان	حجم الإنفاق
الإنفاق السنوي (مليار دولار)	١٦,٨
نسبة المشتريات المحلية المخططة (٪)	٧٠٪
قيمة المشتريات المحلية المقدرة (مليار دولار)	١٠,٩٢
فرص العمل الناتجة عن كلّ مليار دولار (فرصة عمل)	٥٢٦٣
إجمالي فرص العمل المتوقع توفيرها سنويّاً	٥٧٤٧٢

رابعاً: انخفاض فاتورة الواردات الصناعية:

من المتوقع أن ينتج عن إلزام الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز بنسب مكوّن محليٍّ معينة في مشترياتها انخفاض واردات نيجيريا من هذه البنود، حيث إنّ المتوسط الذي قدّرته الدراسات لنسبة المكوّن المحلّيّ أن تبلغ عام ٢٠٠٩م – قبل إصدار القانون – نحو ١٤٪[٢]، وذلك مقارنةً بمتوسط يبلغ ٧٠٪ وفقاً للنسب التي نصّ عليها القانون، ومن ثمّ فإنّ زيادة الاعتماد على المشتريات الصناعية المحلية سوف ينتج عنها الإحلال محلّ الواردات، وبما ينتج عنه انخفاض فاتورة الواردات النيجيرية.

خامساً: تقدير أثر قانون المكوّن المحلّي في توطين الصناعات الهندسية المغذية:

(١) Nigerian Content Development and Monitoring Board, "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities", APaper Presented at PETAN OTC Panel Session. 12-2012, PP 5.

(٢) UNCTAD, "Creating Local Linkages by Empowering Indigenous Entrepreneurs",2006, P 65.

١ – منهجية التقدير:

يمكن تقدير أثر قيام قانون المكوّن المحليّ بإلزام شركات النفط بشـــراء نسبٍ محددةٍ من جملة مشـــترياتها السنوية من المصانع المحلية على خلق صناعات وطنية، تحلّ محلّ الواردات، وذلك من خلال مؤشّر التوطين الصناعي Local Content Index الذي يقوم على الافتراضين الآتيين:

– التطبيـــق الكامل لنســـب المكوّن المحليّ التي نصّ عليها القانون.

– قدرة الصناعـــات الوطنية على الإحلال محلّ الواردات.

يمكن حســـاب مؤشر التوطين الصناعي من خلال المعادلة رقم (١) الآتية: حيث إنّ:

i:	الصناعات الهندسية المغذية.
P:	متوسط الإنفاق السنوي على مشتريات الصناعات الهندسية المغذية.
LCR:	نسب المكوّن المحليّ التي نصّ عليها قانون المكوّن المحليّ النيجيري.

– تجهيز البيانات:

تقـــدّر الحكومة النيجيريـــة حجم الإنفاق الســـنوي لقطاع النفط والغاز على مشـــتريات كلٍّ من: «المواد، ومتطلبـــات تصنيع الوحدات الشـــاملة»، وهي التـــي تتضمـــن الصناعات الهندســـية المغذية، بنحـــو ١٢,٧ مليار دولار سنويّاً، وسوف يتم الاعتماد على هذه البيانات كأســـاسٍ لتقدير حجـــم التوطيـــن الصناعي المتوقّع.

جدول رقم (٤):

الإنفاق الســـنوي لقطاع النفط والغاز على مشتريات الصناعات الهندسية المغذية

النشاط	حجم الإنفاق (مليار دولار)	التوزيع النسبي (٪)
مشتريات المواد	١٠,٧	٨٤
تصنيع الوحدات الشاملة	٢	١٦
الإجمالي	١٢,٧	١٠٠

Source: Nigerian Content Development and Monitoring Board, "Leveraging Nigerian Content for Greater Opportunities", APaper Presented at PETAN OTC Panel Session, 2012.

٣ – حســـاب مؤشـــر التوطيـــن Local Content Index:

مـــن المتوقع أن يتم توطين مشـــتريات من الصناعات الهندسية المغذية بما يزيد عن ٨,٨ مليارات دولار سنويّاً، تتركز النسبة الأكبر منها في مشتريات المواد بنسبة ٨٤٪.

جدول رقم (٥):

فرص توطين الصناعات الهندسية المغذية المقدرة سنويّاً

النشاط	نسب المكون المحلي (٪)	حجم الإنفاق (مليار دولار)	حجم التوطين الصناعي (مليار دولار)
مشتريات المواد	٦٨,٧٥	١٠,٧	٧,٣٥٦
تصنيع الوحدات الشاملة	٧٢,٥	٢	١,٤٥
الإجمالي	٧٠	١٢,٧	٨,٨

المحور الثالث: الآثـار المتوقعة لقانون المكوّن المحلّيّ على المسلمين في نيجيريا:

لم يفـــرّق قانـــون المكـــوّن المحلـــيّ بين المواطنين حســـب أديانهم أو انتماءاتهم؛ حتى يمكنهم الاســـتفادة مـــن الفرص التـــي وفّرها

القانون، ولكنه وضع معايير قانونية وفنية؛ منها: شرط ملكية المواطنين لنسبة ٥١٪ من حصص الملكية في الشركات التي يحقّ لها الاستفادة من مزايا القانون، ونظراً لأنّ القانون يرتبط بقطاع النفط والغاز فمن الطبيعي أنّ تستفيد الولايات النيجيرية التي تتمتع بوفرة نفطية من مزايا القانون وفرصه المختلفة.

الولايات الإسلامية والمسيحية في نيجيريا:

بلغ عدد سكان نيجيريا في يوليو ٢٠١٣م نحو ١٧٤,٥ مليون نسمة، يشكّل المسلمون منهم ٥٠٪، والديانة المسيحية ٤٠٪، ونسبة الـ١٠٪ المتبقية معتقدات وتقاليد داخلية.

ويبلغ عدد ولايات نيجيريا ٣٦ ولاية، تقع ١٩ ولايةً منها في شمال نيجيريا، ويقيم أغلبية مسلمي نيجيريا في الإقليم الشمالي المتكوّن من ١٩ ولاية، ويشكّل المسلمون فيه ما يزيد عن ٨٠٪ من السكان.

ولا يقتصر وجود المسلمين فقط على الولايات الشمالية، حيث توجد ولايات جنوبية بها أغلبية مسلمة، مثل لاجوس التي يشكّل المسلمون فيها نسبة ٦٥٪ من السكان، وأجون ٦٥٪، وأشون ٧٠٪، وأويو ٧٠٪ (ملاسا، ٢٠١٠م)[1].

المناطق ذات المزايا النسبية النفطية:

يضمّ حوض دلتا النيجر الواقع في إقليم جنوب نيجيريا (ذي الأقلية المسلمة) تسع ولايات رئيسة، ويستحوذ على النسبة الأكبر من احتياطي نيجيريا من النفط، ويساهم بالنسبة الأكبر من الإنتاج والصادرات، حيث يضمّ الولايات التسع المنتجة للنفط والغاز في نيجيريا، Abia، Akwa Ibom، Bayelsa، Cross River، Delta، Edo، Imo، Ondo and Rivers، ومن المؤكد أنّ نسبة كبيرة من المزايا والفرص التي وفرها قانون المكوّن المحلّي – السابق الإشارة اليها – سوف تستفيد منها هذه الولايات، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بإعداد استراتيجية تأسيس تجمّعات صناعية للصناعات المغذية Nigerian Oil and Gas Industrial Park Strategy- NOGIPS، تستهدف تأسيس تجمّعات صناعية في هذه الولايات فقط، وذلك بهدف تمكين القطاعات الإنتاجية الوطنية من التوريد لشركات النفط، ولم يدرج البرنامج أي ولاية أخرى، ومن ثمّ فإنّ الاستفادة الكبرى وفرص الاستثمار والعمل سوف تعود للمستثمرين والمواطنين في هذه الولايات فقط، وما يؤكد ذلك انخفاض معدل البطالة فيها بشكلٍ كبيرٍ عن نظيره في الولايات الشمالية ذات الأغلبية المسلمة.

ويُذكر في هذا الصدد: أنّ أغلبية الموظفين في شركات النفط الأجنبية التي تسيطر على حقول النفط وأماكن الثروات في نيجيريا من المسيحيين (ملاسا، ٢٠١٠م)، وعليه: فإنّ الاستفادة المباشرة وغير المباشرة للمسلمين من الثروات النفطية بشكلٍ عامٍّ تعدّ استفادة محدودة.

خاتمة:

اتخذت الحكومة النيجيرية بعض الخطوات لتفعيل الاستفادة من قانون المكوّن المحلّي، وذلك من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف توطين الصناعات المغذية لقطاع النفط والغاز، ومن

(١) داوود عمران ملاسا: نيجيريا أكبر دولة إسلامية مستهدفة في إفريقيا، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لشبكة الألوكة الشرعية، ١٨ فبراير ٢٠١٠م.

خلال متابعة أحـــدث التقارير حول الإنجازات الفعلية التي نتجت عن القانون؛ فيتمثل أهمّها في: البدء في تنفيذ العديد من الاســـتثمارات في قطـــاع الصناعـــات الهندســـية المغذية، تشـــمل صناعات: وحدات المعالجة والتخزين، والأنابيـــب، والســـفن البحريـــة، والمعـــدات البحريـــة، ويقدّر حجم الاســـتثمارات في هذه القطاعات الصناعية نحو ١,١٥٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن توفّر فـــرص عمل لنحو ١٠٥ ألف عامل نيجيري، أي بمعدل ١٠٩٥٢ فرصة عمـــل لكلّ مليـــار دولار اســـتثمارات في هذه الصناعات.

كما تتدفق على نيجيريا استثمارات أجنبية فـــي تصنيع قطع غيار المعدات اللازمة لقطاع النفط والغـــاز، بنحو ٥٠٠ مليـــون دولار حتى نوفمبـــر ٢٠١٣م، كما بلغت موارد صندوق دعم المكوّن المحلّي فـــي نوفمبر ٢٠١٣م نحو ٣٥٠ مليـــون دولار، وقامـــت بعض شـــركات النفط بعمل برامج تمويل لدعـــم موردیها المحليين، مثل برامج شركة توتال وشركة الغاز الطبيعي، ولعل هذه الإنجازات الأوليـــة تعدّ أولى الثمار المتوقعـــة لقانون المكـــوّن المحلّي، والتي من المتوقع أن تعمل على تغيير الهيكل الاقتصادي النيجيري بكامله ■

علاقات المغرب وغرب إفريقيا..
المحددات والتفاعلات

د. محمد بوبوش

باحث في العلاقات الدولية – مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – وجدة – المملكة المغربية.

لا يُعدّ الانتماء المغربي لإفريقيا محض انتماءٍ جغرافيٍّ فحسب، ولا هو مجرّد تعبيرٍ عن مكانته كمركزٍ إقليميٍّ أساسيٍّ في شمال القارة، وحلقة وصلٍ أساسيةٍ بينها وبين الفضاء المتوسطيّ، إنّ العلاقة بين المغرب ومجاله الإفريقيّ هي تعبيرٌ في الأساس عن انتماءٍ حضاريٍّ عريق، وعلاقاتٍ ثقافيةٍ تاريخيةٍ ممتدة، ودورٍ ريادييٍّ في القارة، خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا (السودان الغربي).

وقد عملت المملكة المغربية، خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت تولّي الملك محمد السادس العرش، على بناء سياسةٍ إفريقية، قوامها تعميق التعاون الدولي وتنويعه مع بلدان

إفريقيا جنوب الصحـــراء، واتجهت الدبلوماســـية المغربيـــة للتكيّف مـــع تطورات الظرفيـــة الدولية المطبوعة بتزايـــد التنافس الدوليّ حـــول إفريقيا جنوب الصحراء، وتيســـير اقتنـــاص الفرص التي توفّرها؛ حيث ســـعت إلـــى تعزيز تموقـــع المغرب فـــي القارة الإفريقيـــة، وخدمة قضايـــا المصلحة الوطنية، مستخدمةً في ذلك كلّ الأدوات الاقتصادية والسياسية والدينية[1].

أولاً: محددات علاقات المغرب مع غرب إفريقيا والساحل:

أبعاد الساحل الإفريقي ودوله:

يمتد «الســـاحل»[2] من المحيط الأطلســـي إلى البحـــر الأحمر، من موريتانيا إلى الســـودان، مروراً بمالي وبوركينافاســـو والنيجر وتشـــاد والســـودان، ويقابله على الضفة الأخرى مـــن الصحراء الكبرى الفضاء المغاربيّ المطلّ على المتوسط.

إنّ تســـمية الســـاحل تعني- تقليديّاً-: الشاطئ أو الحافّـــة الجنوبية للصحراء[3]، و «الســـاحل» هو الاســـم العربيّ الذي أطلقه المسلمون الفاتحون، أو الناشرون للإســـلام في إفريقيا، على خطّ التماس بين الحافّـــة الجنوبية للصحراء الكبـــرى والحافّة الشمالية للغابات الإفريقية.

اتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيّف مع تطورات الظرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدوليّ حول إفريقيا جنوب الصحراء

ولعلّ شســـاعة المجـــال الجغرافيّ للســـاحل الإفريقي خلقت نوعاً من الاختلاف حول الدول التي تنتمي إليه، فسياســـيّاً، وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمّتها لجنة مكافحة الجفاف التي أُنشئت سنة ١٩٧١م؛ فإنّ دول الســـاحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، ثم أضيفت كلٌّ من: غينيا بيســـاو والرأس الأخضر، ونظراً لزحف الصحراء تُضاف كلٌّ من: الســـودان، إثيوبيا، الصومال، وكينيا[4].

«الســـاحل» إذن منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافـــات واللغات؛ ممّا أهلّها لتكون واحة ســـلام وتواصل، وجســـراً رابطاً بين الحضارتَيْن الإفريقية والعربية، ولكن الصراعـــات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع؛ وصـــارت نقاط قوتها هي مَقاتلُها ونقاط ضعفها؛ حين تحـــوّل موقعها الجغرافيّ إلى منطقة تتحارب فيها الثقافات والإثنيات.

ولمنطقـــة الســـاحل الإفريقـــي اليـــوم معنى جيوسياســـيٌّ أوســـع، يأخذ بعين الاعتبار كلّ الدول التي تشـــكّل الحزام الحدوديّ للصحـــراء الكبرى، أي بإضافة دول الشـــمال الإفريقي، وخصوصاً دول المغرب العربيّ، لذلك تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي

(١) التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية، موقع مغرس، ٢٠١٤/٠٥/١٢م، على الرابط:
http://www.maghress.com/attajdid/111982

(٢) يُعرف الساحل بوصفه: الخطّ الفاصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء) وإفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، وهو معبرٌ تجاريٌّ تاريخيٌّ تقليديٌّ بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة: «بلاد السيبة»، وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان، ويجوبها المسلحون - طولاً وعرضاً - من العرب والطوارق أساساً لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي؛ بحثاً عن الكلأ، دون حدودٍ، أو دولةٍ، أو سلطةٍ، أو نظام.

(٣) Mehdi Taje, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper 19, decembre 2006, p 6.

(٤) Mehdi Taje, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», op.cit, p6.

من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع.[١]

مشكلات شمال إفريقيا والساحل:

في منطقة الساحل لسنا أمام أزمة محدّدة، وإنما أمام أزمات متعدّدة ومتشعبة، بعضها مزمن وقديم، مثل أزمة الطوارق والنزاعات الترابية والإثنية، وبعضها جديدٌ ناتج عن فشل الدولة وضعفها[٢].

وتعدّ منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء فضاءً خصباً للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكلّ أنواعها، مثل: المخدرات، الهجرة السّرية، الجريمة الإلكترونية، غسل الأموال، التهريب (سجائر – المواد الغذائية – الأسلحة)، الأمر الذي جعل المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.[٣]

وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا المناطق المفضلة لنشاط تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، كما يمثّل الساحل والصحراء منطلقاً للهجرة غير الشرعية، إذ تمثّل إفريقيا الشمالية معبراً للحدود الأوروبية.[٤]

كلّ ذلك حوّل المنطقة إلى بؤرة تهدّد الأمن والسلام الدولي والإقليمي، لكن حلّ هذه المعضلة يتطلب، بالموازاة مع الحلّ العسكري، وضع استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وتأهيل مؤسسات دول الساحل[٥].

وكانت ثورات الربيع العربي في تونس وليبيا قد جعلت المغرب يراقب الوضع دون أن يتخذ موقفاً واضحاً، خشية عدوى انتقال الثورات، لذلك بادر إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات السياسية.

لكن يبدو أنّ الاستراتيجية المغربية، في غرب إفريقيا والساحل، مرتبطة بثلاثة محدّدات أساسية:

المحدد الأول: قضية الصحراء:

فالتوتر القائم بين المغرب والجزائر في هذا الملف، يُبعد كلّ الشراكات الأمنية الممكنة، نظراً لغياب الثقة بينهما، فبرغم تصريحات الخارجية المغربية والجزائرية بأنّ النشاط المسلح في المنطقة المغاربية يشكّل تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار؛ فإنّ مشكل الصحراء يجعل من وجود

(١) أحمد إدريس: منطقة الساحل الإفريقي، وأمن المغرب العربي، في: المغرب العربي وإفريقيا، أوراق مجموعة الخبراء المغاربيين- مركز الدراسات المتوسطية والدولية- تونس- فبراير ٢٠١٢م، ص ٩.

(٢) نقصد بذلك: قوس الأزمات، انطلاقاً من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، الآن دارفور)، التشاد، وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، نيجيريا ومالي وموريتانيا.. انظر:
د. أمحند برقوق: منطق الأمننة في ساحل الأزمات، موقع العلوم السياسية الجزائري ٢٩ أبريل ٢٠١٠م، على الرابط: http://politics-ar.com/ar2/?p=3003
د. محمد بوبوش: الأمن المغاربي المشترك وتحديات الاندماج الإقليمي، في: الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاندماج، أعمال الندوة الدولية المغاربية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل- ألمانيا، ومعهد الدراسات الإفريقية- جامعة محمد الخامس السويسي- الرباط، يومي الجمعة والسبت ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٣م، ص ١٦٠.

(٣) ولفرام لاخر: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، برنامج كارينغي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، أوراق مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، على الرابط: http://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf

(٤) مهدي تاج: المستقبل الجيو – سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110201232498 24.htm

(٥) نقصد بذلك مثلاً: تجمّع دول الساحل والصحراء- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)- اتحاد المغرب العربي- الكوميسا – المنطقة النقدية لغرب إفريقيا- منظمة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك).
محمد بن حمو رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية: تهديد المغرب الكبير يبدأ من مالي، في حوار مع موقع مغاربية، على هامش منتدى مراكش الأمني، ٢٥ يناير ٢٠١٣م، على الرابط:
http://magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/-reportage/25/01/features/awi/reportage/2013

تصـوّر محدّد ومشـترك حول التحديـات الأمنية بالمنطقة أمراً مستبعداً.[1]

المحدد الثاني: ما يجري في منطقة الساحل:

فالجزائـر تُصِرّ علـى إبعاد المغـرب، بحجة الجغرافيا، وتحميله مسـؤولية بعض أعمال العنف من خلال خلق حركـة مقاتلة هنـاك[2]، والمغرب ينبِّه إلى أنّ منطقة السـاحل على وشك التحوّل إلى «أفغانسـتان» جديدة، ويعتبر ما يجري فيها تهديداً للأمن القوميّ المغربي؛ خصوصاً أنها مرتبطة بدول ملتصقة جغرافيّاً بالمغرب، كموريتانيا مثلاً.

المحدد الثالث: مطلب فتح الحدود بين المغرب والجزائر:

فاستمرار إغلاق الحدود (منذ ١٩٩٤م) يُبعد كلّ فرَضِيّات التعاون والشـراكة الأمنية، ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة، وهو الوضع حاليّاً.[3]

ثانياً: أدوات ترسـيخ النفوذ المغربي في غرب إفريقيا والساحل:

يرتبـط المغرب مـع البلـدان الإفريقية بأكثر من ٥٠٠ اتفاقية للتعاون، تشـمل مختلف المجالات والقطاعات السياسـية والدبلوماسية والاقتصادية

يرتبط المغرب مع البلدان الإفريقية بأكثر من 500 اتفاقية للتعاون، تشمل مختلف المجالات والقطاعات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والإنسانية

والاجتماعيـة والثقافية والدينية والإنسـانية، إلى جانب اتفاقيات متعدّدة الأطراف، تشكّل بدورها آليةً متجددة، تمكّن هذه الدول من الاستفادة من الخبرة المغربية فـي القطاعات التقنية، وكذا من تمويلات ثنائية ومتعدّدة.

١ – الدبلوماسية الاقتصادية:

إنّ الفعل السياسـي الناجـح يحتاج إلى مقاربة تنمويـة ذات أثـر مباشـر في السـكان، وقد تنبّه المغرب إلى أنّ غـرب إفريقيا ما زال منطقةً بكراً، فكثّـف اسـتثماراته الاقتصاديـة والتنموية فيها، وتنبّهـت الصين إلى هـذا الجانب أيضـاً، ونزلت بثقلها الاسـتثماريّ، وحقّقت نجاحاً أقلق كثيراً من المنافسـين، فهـل يمتلك المغـرب مؤهلات تقلق كثيراً من المنافسـين اقتصاديّاً؟ هل يمتلك المغرب مؤهلات تمكّنه من أداء دور اقتصاديٍّ واسـتثماريٍّ في إطار ما يُسمّى: «محور جنوب-جنوب»؟ ثمّ أثمّة اسـتقلالية في القرار الاقتصاديّ المغربي؟ أو أنه ينطلق من تنسـيق مع القوى الغربية، وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة؟

ضمن هذا السياق؛ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب ودول السـاحل ١١,٧ مليار درهم عام ٢٠١٠م، وارتفعت قيمة الصادرات المغربية من ٥,٨ مليارات درهم عام ٢٠٠٠م؛ إلى ٧,٢ مليارات درهم

---

(١) د. محمد بوبوش: تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، التقرير (٤)، ٢٠١٤م، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) يتعلق الأمر بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المتخصصة في خطف الرهائن، انظر: د. الحسن بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية، ٢٠٠٠-٢٠١٣، سلسلة مواضيع السـاعة، منشـورات المجلة المغربية لـلإدارة المحلية والتنمية، العدد ٨٦/٢٠١٤م، ص ٨٧.

(٣) د. عبدالرحيم المنار اسليمي، في حوار أجرته معه swissinfo.ch في موضوع: مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيّرت بشكلٍ كبير، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33733586

عـــام ٢٠١٠م، وعلى النحو نفســـه تزايدت الواردات المغربية من المنطقة من ٢,٤ مليار درهم؛ إلى ٤,٥ مليارات درهم[١]، وهي قيمة لا يمكن أن تُقارن بقيمة المشـــاريع الصينية في المنطقة التي تجاوزت ٩,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م[٢].

لقد توجّه المســـتثمرون المغاربـــة نحو قطاع البنوك والمؤسســـات المالية، وقطـــاع الاتصالات، وصناعـــة الإســـمنت، وقطـــاع المناجـــم، والنقل والإسكان[٣]، وضمن هذا السياق سيطرت المؤسسة التجاريـــة وفابنـــك Attijari wafabank علـــى ٦٦,٦٧٪ مـــن رأس البنـــك الســـنغالي التونســـي، واستحوذت على ٥١٪ من أســـهم بنك مالي الدولي البالغة نحو ٦٠ مليـــون أورو، ومن جانبه يعد البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Bank مؤسسة بنكيـــة رائدة في غرب إفريقيا، إذ بلغت مســـاهمته ٣٥٪ ضمن ما يُســـمّى: بنـــك إفريقيا UEMOA، وهو ثالث مجموعة بنكية ضمن الاتحاد الاقتصاديّ والماليّ لغرب إفريقيا[٤].

يركّـــز المغرب فـــي علاقاتـــه الإفريقية أيضاً علـــى تأهيل الموارد البشـــرية، إذ يتابع نحو ثمانية آلاف طالب إفريقيٍّ دراســـاتهم العليـــا بالجامعات والمعاهـــدِ المغربية، وقد اســـتقبلت المؤسســـات العمومية المغربية، برسم الموسم الأكاديميّ ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، ٧٠٤٦ طالبـــاً من أصل ٤١ دولة إفريقية، منهم ٦٦٦٨ طالباً ممنوحاً[٥].

(١) Performance commercial du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financiers (avril 2012), p: 9.

(٢) يحي بولحية، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) Performance commercial du Maroc sur le marché op.cit, p: 9.

(٤) op.cit, p : 9-10.

(٥) المملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين، ملف صحفي بعنوان: ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، «الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقاربة مجددة لأولوية استراتيجية»، ١٠/ ٨/ ٢٠١٢م. يحي بولحية: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٠.

(٧) مجموعة أونا، بالفرنسية: Omnium Nord Afr icain (أومنيوم شمال إفريقيا)، هي شركة متعددة النشاطات، تعد أكبر شركة مغربية على الإطلاق، وإحدى أضخم الشركات في العالم العربي، يرجع تأسيسها إلى سنة١٩١٩ م، زمن الانتداب الفرنسي، لها وزن كبير في الاقتصاد المغربي عبر فروعها المسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، كقطاع الحليب ومنتجاته، صناعة السكر، الزيوت، المناجم، البيع بالتجزئة، إلى جانب هيمنتها على أكبر بنك خاص في المغرب، وهو التجاري وفا بنك. تمتلك العائلة الملكية الحاكمة بالمغرب حصّة كبيرة من أسهم الشركة، وتتمتع الشركة بمعاملة تفضيلية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وفي قطاع الاتصالات؛ تسيطر اتصالات المغرب على معظم أســـهم الشـــركة الموريتانيـــة موريتيل Mauritel، وتســـتحوذ على ٥١٪ من أسهم أونا تيل البوركينابية، وتحتكر، منذ شـــباط/ فبراير ٢٠٠٧م، نحو ٥١٪ من أســـهم شركة غابون تيلكوم Gabon Telecom[٦].

وبـــدأت شـــركة مناجـــم Managem عملها بالغابون، والكونغو الديمقراطية والســـودان وإثيوبيا وموريتانيا في قطاع المعـــادن، ويأتي في الصدارة الذهب والنحاس، فتمكّنـــت بذلك مجموعة أونا[٧]، عبر ذراعها المنجمي، من استغلال عدة وحدات بكلٍّ من غينيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر، وتمثّل القارة بالنسبة إلى شركة مناجم المجال الطبيعيّ للامتداد والتطور.

أما في قطاع النقل؛ فقد اســـتحوذت الخطوط الملكيـــة المغربية RAM على ٥١٪ من رأســـمال الشركة السنغالية Air Sénégal International، وهي النســـبة نفسها التي تســـاهم بها شركة النقل البحـــري المغربية كومانـــاف Comanav ضمن الشركة السنغالية سومات Somat.

والأمر نفسه يقال بشأن الماء، والزراعة، وإقامة البنيات التحتية[١].

وعلى صعيد التجارة الخارجية الثنائية؛ تضاعفت قيمة المبادلات بين المغرب وغينيا الاستوائية، إذ ازدادت الصادرات المغربية من ٢١ مليون درهم عام ٢٠٠٠م إلى ٧٨٩ مليون درهم ٢٠١٠م، ما جعل من هذا البلد أول شريك تجاريٍّ للمغرب على صعيد دول جنوب الصحراء[٢].

وقد وقّع المغرب ومالي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م بروتوكولاً يخصّ مبدأ التعاون في مجال الشغل والتدريب، وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م جرى توقيع اتفاق تعاون؛ شمل ميادين: الشباب، والرياضة، والطفولة، وقضايا المرأة، وتكوين الأطر، وفي ٧ تموز/يوليو وُقّع في مراكش اتفاق في قطاعات تحديث الإدارة وحماية البيئة والصناعة التقليدية[٣].

٢ – الدبلوماسية الروحية في خدمة الوحدة الترابية:

لم يكن البعدُ الدينيّ غائباً أثناء الجولة التي قام بها ملك المغرب في دول غرب إفريقيا يوم الجمعة ٥ يونيو ٢٠١٥م، قادته لكلٍّ من الغابون والسنغال وغينيا بيساو وساحل العاج[٤]، فللمغرب علاقاتٌ دينيةٌ وطيدة بالمنطقة، خصوصاً عبر الطرق الصوفية.

وقد ظلّ المغرب ملتقىً لتفاعل الحضارات والثقافات، بفضل تشبّثه بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ما أهلّه لأن يمدّ جسوراً لنشر الإسلام وقيمه المُثلى بأسلوبٍ حضاريٍّ متميّز، خصوصاً في غرب إفريقيا[٥].

ويعرّف العديد من الخبراء الدبلوماسية الروحية بأنها محاولة لحلّ الصراعات والنزاعات بين الدول وداخل حدود الدولة، من خلال الاعتماد على القيم الروحية للشعوب.[٦]

وقد امتدت الطرق الصوفية ذات المنشأ المغربيّ إلى غرب إفريقيا، وساهمت في دعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية، وتستخدم المملكة المغربية تأثيرها الكبير في الطرق الصوفية، وبخاصّة الطريقة التيجانية التي تؤوي ضريح مؤسّسها الشيخ أحمد التيجاني بمدينة فاس، والطريقة القادرية، وهاتان الطريقتان منتشرتان كثيراً في موريتانيا ومالي والسنغال[٧].

يساهم «المحدّد الدينيّ» في تدعيم علاقة المغرب بكثيرٍ من الدول الإفريقية، ذلك أنه قد أعاد صوغ علاقته بالتيجانيين الذين ينتشرون في مختلف البلدان الإفريقية على امتداد منطقة الساحل

---

(١) Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financiers (Octobre 2008-10), p: 9.

(٢) Performance commercial du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Ministère de l'économie et des finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financiers (Avril 2012), p. 15.

(٣) Maroc- Mali: Cooperationsoiled aux" perspectives prometteuses, Lemag.ma", 2014/2/17, at: http//www.lemag.ma/Maroc-Mali-Coopération-solideaux-perspectives-prometteuses-a80657,html.

(٤) الزيارات الملكية لإفريقيا – ماي ٢٠١٥م، موقع البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma/ar/content

(٥) – عبد الإلـه الشباكي: «دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية، الطريقة التيجانية نموذجاً»، الحوار المتمدن، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٧م، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=102773

(٦) يوسف لخضر: الدبلوماسية الروحية للمغرب تحقق مكاسب في غرب إفريقيا، الخميس، ٦ مارس ٢٠١٤م، موقع عواصم، على موقع: www.awassim.com

(٧) عبدالله مولود: «الموريتانيون يتفحصون أبعاد وانعكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيدجان المغرب يفعل محاور استقطاب إقليمية، تتجاوز أدوار موريتانيا والجزائر»، القدس العربي، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٣م.

والصحراء، ودَفع هذه العلاقة في اتجاه بناء علاقةٍ جديدةٍ، تقوم على تمكين أتباع الزاوية التيجانية من القيام بأدوارٍ دبلوماسية تساهم في تقوية الروابط بين المغرب وبلدان إفريقية.

وقد ترأّس الملك محمد السادس والرئيس المالي بوبكر كيتا عام ٢٠٠٨م حفل توقيع اتفاقٍ؛ يخصّ تكوين ٥٠٠ إمام مالي لمدة سنتين على المذهب المالكي[١]، وهو جانب حقق فيه المغرب بعض التميّز، إذ سارعت دولٌ أخرى إلى طلب المساعدة المغربية في مجال تكوين الأئمة، منها: ليبيا، ونيجيريا، وغينيا الاستوائية التي طلب رئيسها من الملك تكوين أئمتها بالمغرب[٢].

إنّ التطورات الأخيرة في منطقة الساحل والصحراء، وانكفاء الجزائر- الدولة الجارة لمالي- على نفسها، وتراجع الدور البوركينابيّ في المصالحة المالية، كلّها عوامل تمنح المغرب الرسميّ دوراً جديداً في الحوار الوطنيّ المالي، وهو ما يفسّر طلب الرئيس الماليّ إلى ملك المغرب أداء دورٍ في هذه المرحلة التاريخية المهمّة، وفي هذا السياق كان استقبال ملك المغرب لوفد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يوم الجمعة ٣١ يناير ٢٠١٤م؛ بغية الانخراط في الدينامية الإقليمية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، وفق مقاربةٍ واقعيةٍ وناجعة، كفيلة بالتوصّل إلى حلٍّ نهائيٍّ ودائمٍ للأزمة الحالية، كما جدّد العاهل المغربي التعبير عن إرادة المغرب القوية في مواصلة العمل من أجل التوصّل إلى حلٍّ للأزمة المالية[٣].

المغرب تعامل مع القضية المالية بنظرةٍ واقعيةٍ، ومبنيةٍ على معرفةٍ عميقةٍ بالنسيج السياسيّ والإثنيّ والثقافيّ الماليّ، والأزوادي كجزء لا يتجزأ منه، وعليه: فكلّ إقصاءٍ للحركة الأزوادية من عناصر الحلّ في مالي، والتركيز فقط على دعم الحكومة المالية لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية فيما يخصّ وحدة مالي واستقرارها مستقبلاً، وهذا ما لا يريد المغرب والمجتمع الدوليّ الوصول إليه.[٤]

٣ - محاربة العنف وأشكال التطرف: مالي نموذجاً:

في ظلّ الهواجس الأمنية يُطلّ الدور المغربي برأسه (برغم إصرار الجزائر على رفضه، في إطار استبعاد الرباط من أيّ دورٍ أمنيٍّ في منطقة الساحل الإفريقي، بحكم أنّ المغرب لا تربطه حدودٌ برية بالمنطقة المتوتّرة والمتحركة، وليس عضواً في الاتحاد الإفريقي)، لكن للمغرب مكانته الإفريقية، وعلاقات ثنائية متينة مع معظم دول القارة، وبخاصّة غربها، لذلك يجد نفسه معنيّاً بكلّ تطوراتها بسبب انعكاساتها المباشرة عليه، في ظلّ معركة الصحراء الغربية التي يخوضها منذ منتصف السبعينيات.

في سياقٍ متصل؛ يذهب الطرف المغربيّ إلى ارتباط إشكالية التحالفات الظرفية ما بين الحركات الجهادية، وبخاصّة تنظيم القاعدة بالساحل والصحراء، وحركة أنصار الدين

(١) "Maroc- Mali: Cooperationsoiled aux perspectives prometteuses, Lemag.ma", at: 2014/2/17, www.lemag.ma/Maroc-Mali-Coopération-solideaux-perspectives-prometteuses-a80657,html.

(٢) "Après le Mali le Maroc va former des imams guinéens, le Matin, 13/ 2/ 2014, at: www.lematin.ma/express/2014/apres-le-mali-lemaroc-va-former-des-imams-guineenes/196715.html

(٣) العاهل المغربي يطالب حركة ازواد بالحوار مع باماكو، صحيفة العرب ٢٠١٥/٠٢/٠٢م، على الرابط: www.alarab.co.uk/m/?id=1437

(٤) انغير بوبكر: لماذا احتضن المغرب أمازيغ مالي وتجاهل قضية أمازيغ الجزائر؟ موقع مشاهد، ١٠ فبراير ٢٠١٤م، على الرابط: machahid.info/?p=11997

الناشـــطة بمالي، وتنظيمات الجريمة غير المنظمة، والحـــركات الانفصالية، بالتحالف بينها وبين «جبهة البوليساريو».[١]

وقد ســـاهمت اســـتراتيجية ما يسمى الحرب على الإرهاب على المســـتوى الدوليّ، بعد هجمات ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١م بأمريكا، في تنامي التوجّهات الراميـــة إلى تقويةِ دور التصوف الطرائقي لمواجهة الحركات الســـلفية المتشددة، كما أدّت هجمات ١٦ مايو ٢٠٠٣م الإرهابيّة بالدار البيضاء، على المستوى الداخلي، إلى هذا الصعود اللافت للطرق الصوفية؛ بعد وضـــع خطّة إعادة هيكلة الحقـــل الدينيّ التي اتخذت من التصوف السنّي أحد معالمها الأساسية فـــي ضمان الأمـــن الروحيّ للمملكة، بـــل إنّ بعض المؤسســـات البحثية الأمريكية اعتبرت أنّ الطرائق الصوفيـــة المهادنة والمتحالفة مـــع الغرب، والتي تقبـــل بالقيم العلمانية، هي الوحيدة المؤهلة لتحمّل توصيف الوسطية؛ من خلال توظيف مفهوم الإسلام الصوفيle soufi-islamisme الذي يبتعد تماماً عن صياغة خطابٍ معادٍ للغرب[٢].

تشـــكّل المشـــاركةً الفعالة للمغرب فيما يسمى الحرب علـــى الإرهاب في مالي فرصـــةً مواتية[٣]، تطـــرح عليه بجدية تطوير أدائه الدبلوماســـيّ؛ بما يعزّز دوره الإفريقـــيّ المؤثّر في القضايا المصيرية ذات الصلة بمصالح المغرب وريادته الإقليمية.

ويمكن للمغرب أن يركز في اســـتثمار العناصر الآتية :[٤]

١- تجربته الطويلة، والخبرة التي راكمها الجيش المغربي في حـــرب الصحراء: الأمـــر الذي يجعل المشاركة المغربية عاملاً محدّداً لمصير الحرب في شمال مالي، فالبيئة الجغرافية والمناخ الصحراويّ والحرب غير النظامية؛ كلها عناصر خبرها الجيش المغربي وأثبت كفاءته في التعامل معها.

٢- السمعة الطيبة والانضباط: وقد تميزت بهما التشكيلات العســـكرية المغربية في كلّ المشاركات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، ومن شأن هذَيْن العنصرَيْن أن يخلقَا ويدعمَا أجواء الثقة بين الشعب الماليّ والقوى العســـكرية التي جـــاءت لتحميه من العنف والانفصال.

٣- تجربـــة اللامركزية والجهوية التي قطع فيها المغرب أشـــواطاً: إذ من شأن اعتماد نظام الجهوية الموسّـــعة في مالي أن ينهي الصراع السياســـيّ بين الحكومة المركزية والشمال الأزوادي الذي ظلّ يعاني التهميش والإقصاء من فرص التنمية، وستكون تجربة

(١) د. الحسان بوقنطار في حوار مع swissinfo.ch الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية، ٠٦ نوفمبر ٢٠١٢م، على الرابط: www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33887942

(٢) الخمالي بدر الدين: أزمة التصوف الطرائقي بالمغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٥ أبريل ٢٠١٤م، على موقع: www.mominoun.com

(٣) يمكن للمغرب تصدير تجربته الفريدة في مكافحة التطرف والعنف بكلّ أشكاله، فهو من الدول التي عانت من العنف والتطرف منذ هجمات الدار البيضاء في ماي/مايو ٢٠٠٣م، والمغرب يعتمد على المقاربة الأمنية الاستباقية واليقظة الأمنية، وقد جنبت المغرب اعتداءات دموية مماثلة لـ «الجمعة الأسود» التي هزت باريس يوم ١٣ نونبر/نوفمبر ٢٠١٥م، بعد أن أظهرت التحريات المنجزة مع خلية «أشبال الجهاد»، التي أعلن عن تفكيكها، الخميس ١٨ فبراير ٢٠١٦م، أنها كانت تعتزم تنفيذ عملية انتحارية نوعية كانت تستهدف مصالح حيوية وطنية وعربية وغربية، سواء بالمملكة أو بالخارج، بالإضافة إلى حجز ترسانة مهمّة من الأسلحة والذخيرة كانت بحوزة أعضاء الخلايا المسلحة المفككة. وفككت المصالح الأمنية ١٥٢ خلية مسلحة منذ ٢٠٠٢م، من بينها ٣١ خلية منذ مطلع ٢٠١٣م، على ارتباط وطيد بالمجموعات المسلحة بالساحة السورية العراقية، ولاسيما «داعش».
يعتمد المغرب أيضاً استراتيجية محاربة التطرف عبر الحوار مع الجماعات السلفية؛ بغية إقناعها بضرورة المراجعات الفكرية، ويحاول أيضاً تصدير نموذج «الإسلام المعتدل والوسطي» إلى الدول الإفريقية، وذلك عبر تكوين الأئمة وبناء المساجد.

(٤) سعيد الكحل: كيف للمغرب أن يستثمر بنجاح التدخل في مالي؟، موقع Sahara Question، تاريخ الدخول ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣م، على الرابط: sahara-question.com

الجهوية الموسّعة مجالاً لتأهيل الأزواديين على ممارسة الحكم الذاتي الذي يطالبون به؛ في مقابل التخلّي نهائيّاً عن فكرة الانفصال عن الوطن الأمّ.

٤- تجربة المصالحة الوطنية وجبر الضرر الجماعيّ التي راكمهما المغرب: يمكن نقلها إلى الماليين من أجل تجاوز ماضي الصراع السياسيّ والإثني الذي طبع عقود ما بعد الاستقلال، وترك جروحاً عميقة في نفوس الأزواديين وذاكرتهم. وإذا كانت فرنسا تدعو الرئيس الماليّ إلى فتح حوار بين الجنوب والشمال؛ فليجعلها المغرب مناسبةً لبسط تجربته على الأطراف المالية؛ تجسيراً للهوة وربحاً للجهد والوقت؛ لإعادة بناء الثقة بما يحترم الخصوصية الثقافية لكلّ جهة، ويضمن الحقوق السياسية لكلّ الأطراف.

٥- العلاقات المتينة التي تربط بين أمازيغ المغرب وأزواد مالي: يمكن استثمارها في إطار الدبلوماسية الموازية لدعم جهود المصالحة، وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الانفصال والتطرف، خصوصاً أنّ الحركة الوطنية لتحرير أزواد تساند الوحدة الترابية للمغرب؛ برغم الضغوط التي مارستها الجزائر على قيادة الحركة من أجل تغيير موقفها، ولعلها أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الجزائر تختصّ حركة أنصار الدين المتشددة بالمساندة المطلقة.

٦- الحياد الإيجابيّ للمغرب في الصراع الداخلي الذي عرفته مالي على مدى العقود الماضية: فالمغرب لم يكن طرفاً في هذا الصراع، ولم يدعم جهةً ضدّ أخرى، ومن شأن هذا الحياد أن يوفّر الأجواء المناسبة لقيام المغرب بوساطة هادفة بين الأطراف المالية؛ للدخول في حوارٍ سياسيٍّ بنّاء، يمهّد لمرحلة الانتخابات المقبلة التي حدّد لها الرئيس موعداً يوم ٣١ يوليوز/يوليو المقبل، ومن شأن هذه الوساطة أن تضمن مشاركة واسعة في هذه الانتخابات؛ تقطع عهد الانقلابات العسكرية.

٧- الموقف المساند للقضية المالية الذي اتخذه المغرب على المستوى الأممي: حيث أسهم ترؤسه لمجلس الأمن خلال شهر دجنبر/ديسمبر ٢٠١٢م في إصدار القرار رقم ٢٠٨٥ الذي يقضي بنشر القوة العسكرية في مالي، وذلك لمساعدتها على استرجاع الشمال الذي سيطرت عليه التنظيمات المتطرفة، وخلّف هذا الموقف المغربيّ ارتياحاً كبيراً في أوساط الشعب المالي الذي حافظ على احترام الجالية المغربية وسلامتها.

٨- العلاقة الطيبة بين المغرب ومالي: التي جعلت الرئيس الماليّ بالوكالة يطلب الدعم السياسيّ والعسكريّ من المغرب لمواجهة خطر الانفصال والعنف، ومن شأن هذه العلاقة أن تدعم تدخّل المغرب لدى السلطة المالية لوقف أعمال الانتقام من المواطنين المحليين، أو من الرعايا العرب بتهمة التعاون مع التنظيمات المتطرفة.

وقد كان قرار المغرب سديداً أن يشارك في العمليات العسكرية التي خاضتها فرنسا والقوات الإفريقية تحت شعار: «القط المتوحش»؛ لعدة اعتبارات:

- القضاء على العنف الذي أقام «إمارة» في شمال ماليّ؛ تمكنها من استقطاب العناصر المتطرفة في العالم، وتهدّد الدول المجاورة التي تعاني الهشاشة والضعف الماديّ والعسكري، وضربُ الإرهاب في مهده هو حماية لتلك الدول، ووقفٌ لزحفه نحو حدود المغرب الجنوبية والشرقية.

- إنّ وقوف المغرب إلى جانب مالي هو رسالة إلى الدول الإفريقية وشعوبها؛ مفادها أنّ المصالح الوطنية لا يمكن تحقيقها والدفاع عنها إلا بالعمل المشترك والتعاون البنّاء، وقد كان خطاب الملك في حفل تنصيب رئيس مالي واضحاً في التأكيد على الوفاء «لتقاليده العريقة والمشهود بها في مجال التعاون مع الدول الشقيقة جنوب الصحراء»، وكذا الالتزام بأنه «سيتحمل، بكلّ فعالية وعزم، نصيبه من هذه المسؤولية التاريخية».

– تأميـــن الحزام الدينـــيّ والروحيّ الواقي من التطرف؛ ذلك أنّ الأمن الروحيّ للمغرب لا ينحصر داخل حدوده الجغرافية، وإنما يمتد إلى دول الجوار.

ومن أجل أن يؤدي دوراً في هذه المعضلة؛ انفتح المغرب على أطراف الأزمة في مالي، من مسؤولين حكوميين، وقادة حركة الطوارق، حيث زار الرباط رئيس حكومة مالي الشيخ موديبوديار، ومسؤولون من «الحركة الوطنية لتحرير الأزواد»، كما ساندت الرباط الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة عبْر تأييدها لتجمّع دول غـــرب إفريقيا، ودعوته إلى تحرّكٍ دوليٍّ من أجل الإسراع بوضع حدٍّ لهذه الأزمة؛ من خلال منح باماكو الحكم الذاتي للأزواد، وهو ما من شـــأنه أن يشجّع المجتمع الدوليّ على دعـــم مبادرته بمنح الصحراء حُكمـــاً ذاتيّاً؛ كحلٍّ للنزاع المزمن مع «جبهة البوليساريو»[1].

خاتمة:

يبقى التوجّه الدبلوماسيّ المغربيّ تجاه إفريقيا تمليه اعتبارات اقتصادية آنية ملحّة، في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي تعيش فيها أوروبا الشريك الأساس للقـــارة، فالمغرب يعتبـــر غرب إفريقيـــا الحديقة الخلفية لتحركاته الاســـتراتيجية، ومثـــالاً يُحتذى به كنمـــوذج للتعاون «جنوب-جنـــوب»، خصوصاً أنّ المغرب أصبح منذ وصول الملك محمد الســـادس سنة ١٩٩٩م ينأى بنفسه عن مشكلات العالم العربي وأزماتـــه، والتي تفاقمت بحدّة بعـــد الربيع العربي الذي أنتج جسماً عربيّاً ممزقاً[2].

ويبدو من خلال تتبع السياسة الإفريقية للمملكة

يبدو من خلال تتبع السياسة الإفريقية للمملكة المغربية أنّ الأبعاد الاقتصادية والدينية والثقافية والسياسية أصبحت أكثر وضوحاً وقوةً فيها، بالرغم من التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والداخلية للمغرب

المغربية أنّ الأبعـــاد الاقتصادية والدينية والثقافية والسياسية أصبحت أكثر وضوحاً وقوةً فيها، بالرغم من التغيرات التي شـــهدتها البيئة الدولية والداخلية للمغرب (تداعيات الأزمـــة المالية العالمية، صدور دستور ٢٠١١م)؛ وهذا ما تدلّ عليه الزيارات الملكية المتكـــررة للقـــارة الإفريقية، والتي أبرزت ســـعي المغرب الحثيث ليكون فاعـــلاً مؤثراً في التحولات التي يشـــهدها محيطه الإفريقـــي، كما بيّنت بجلاء الارتبـــاط الوطيد بين السياســـة الإفريقية للمغرب وتدعيم موقف المغـــرب فيما يخصّ أولى المصالح الوطنية العليا للبلاد، ألا وهي قضية الصحراء.

ولا شـــك أنّ الصراع بيـــن عددٍ مـــن البلدان المتنافســـة على النفوذ الجيوسياســـي داخل القارة الإفريقيـــة بين القـــوى الدولية (أمريكا، وفرنســـا، والصيـــن)، والإقليمية (الجزائـــر، والصين، وتركيا) علـــى وجه العموم؛ لم يغب عن صانعي السياســـات الخارجية بالمملكة المغربية ■

(١) د. الحسان بوقنطار في حوار مع swissinfo.ch... المرجع السابق.

(٢) بلاغ بخصوص إرجاء حقّ المملكة المغربية في تنظيم دورة عادية للقمة العربية، موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ٢٠١٦/٠٢/١٩م، على الرابط: www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/MondeArabe/tabid/1618/vw/1/ItemID/13098/language/en-US/Default.aspx

الموقفَيْن العربيّ والأوروبيّ من الرقيق الأفارقة

في القرنَيْن (10 و 11) الهجريّين / (15 و 16) الميلاديّين

د. بشار أكرم الملاح
كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق

في الوقت الذي رفع فيه الإسلام مكانة الإنسان، ودعا إلى احترامه ومنحه حقوقه كاملة، ومنع التفريق بين البشر على أساس الجنس أو اللون أو العِرْق، كان الظلم والقهر والسيطرة على المقدّرات في العصور الوسطى هي السائدة في المجتمع الأوروبي، فقد كانت الحياة فيه تسير وفق نظامَيْن رئيسَيْن، هما: (الإقطاع، والرِّق)، قسما المجتمع إلى: سيّدٍ إقطاعيٍّ وقِنٍّ في الأرض، وسيّدٍ مالك وعبدٍ مملوك.

وقد اختلفت الآراء حول نظام الإقطاع، فمنهم من عمل فيه وشجّعه، ومنهم من عانى منه وحاربه، ولم تكن محاربته سهلةً في ذلك الوقت؛ بسبب تغلغله في المجتمع وسيطرته على كلّ المفاصل فيه[١]، والأمر نفسه ينطبق على نظام الرِّق، فقد ظهر منذ عصور قديمة، وعُمل فيه كنظام اجتماعيٍّ متكاملٍ[٢] سائد، يعتمد من خلاله المجتمع على قدرات الرقيق الجسمانية في جميع مجالات الحياة؛ لحدٍّ يجعل التفكير بإلغائه لم يكن بالأمر اليسير[٣].

واختلفت بناءً على ذلك طريقة التعامل مع الرقيق بين شعبٍ وآخر، فمن الرقيق مَن تعرّض للقتل والتعذيب وسمل العيون وتقطيع الأطراف، كرقيق الرومان واليونان والهند والمصريين القدماء.. وغيرهم من الشعوب[٤]، بينما كانت معاملة الرقيق أفضل عند العرب قبل الإسلام في بلاد الحجاز واليمن، حيث كانت العقوبات أقلّ قسوة[٥].

وقبل ظهور الإسلام وبعده؛ بدأت إفريقيا جنوب الصحراء[٦] ترفد المنطقة العربية

لقد تسبّب رأي الأوروبيين بالرقيق الأسود القاضي بضرورة استرقاق الجنس الأسود لخدمة الجنس الأبيض إلى إفراغ القارة الإفريقية من شبابها

بالرقيق الذين سيركّز البحث على المقارنة بين معاملتهم من قِبل العرب ومن قِبل الأوروبيين، ويحاول البحث الإجابة عن تساؤلٍ يتمثّل في: مَن المسؤول عن تجارة الرقيق في إفريقيا: العرب أم الأوروبيون؟ وما رأي الفريقَيْن بالأفارقة بوصفهم بشراً بشكلٍ عامٍّ، ورقيقاً بشكلٍ خاصّ؟

ولكي تكون المقارنة واضحةً بين العرب والأوروبيين؛ فقد تمّ تقييده بمدّة زمنية كان فيها الوجود الأوروبي في المنطقة قد بدأ وظهر جليّاً، وهي القرنان: (العاشر، والحادي عشر) الهجريّان / (السادس عشر، والسابع عشر) الميلاديّان.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكلٍ مباشرٍ مجموعة بحوث في كتاب: (مسألة الرّق في إفريقيا من خلال الموقفَيْن الأوروبيّ والعربي)، الصادر في تونس سنة ١٩٨٢م، بقلم جهاد مجيد محي الدين، إذ ناقشت تلك البحوث الآثار السلبية للرّق على القارة الإفريقية، وكذلك بحث بعنوان: (تجارة الرقيق في إفريقيا من خلال الموقفَيْن الأوروبي والعربي)، بقلم إبراهيم حركات، تحدّث فيه عن

(١) إبراهيم هاشم الفلالي: لا رقّ في القرآن (القاهرة – د/ت)، ص (٣٠-٣١).

(٢) أبو بكر الجزائري: منهاج المسلم، دار الكتب السلفية، (القاهرة – ١٤٠٦هـ)، ص ٥٠٢.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط١، (بيروت – ١٩٨٨م)، مج ١٧، ص (١٨٢-١٨٣).

(٤) الفلالي، لا رق في القرآن، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٥) أحمد شلبي: مقارنة الأديان (الإسلام) (القاهرة – ١٩٦٧م)، (٢٢٨/٣).

(٦) إفريقيا جنوب الصحراء: هي المنطقة الجغرافية التي يحدّها من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وتسمية المنطقة جاءت لوقوعها جنوب الصحراء الكبرى، وهي التسمية التي اعتُمدت من قِبل الأوربيين، فيما أطلق المؤرخون المسلمون تسمية بلاد السودان عليها تبعاً للون بشرة السكان. ينظر: عبد القادر زبادية: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين، (الجزائر – د/ت)، ص (١٥-١٦).

الموقفَيْن في فتـــرةٍ حديثة، امتدت حتى القرن الثامن عشـــر الميلادي، إلا أنّ تلك البحوث لم تجب عن ذلك التســـاؤل بشـــكلٍ واضح، حيث ركّزت علـــى نتائج الرّق على القـــارة الإفريقية دون الخوض في تحديد الجهة التي شرّعت تلك العملية وحوّلتها لتجارةٍ رائجة.

وجـــاء بحثنا هذا الـــذي نتمنّى أن يكون قد أضاف شـــيئاً مفيداً للموضوع، لكي يســـتطيع القارئ عبره أن يميّز بين معاملة كلٍّ من الجانبَيْن لأبناء تلك المنطقة الذين ظُلموا عبر العصور.

أولاً: الموقف العربي:

أمـــام كلّ ذلـــك ظهـــر الإســـلام بتعاليمه السّـــمحة، وتعامل مع الرّق على أســـاس كونه حالةً اجتماعيةً سائدة في المجتمع العربي، لذا فقد أبقى الإسلام على نظام الرّق، وتعامل معه كتعامله مع بقية المسائل؛ مستخدماً التدريج في القضاء عليه[١]، وقد ركّزت التعاليم الإســـلامية على تجفيف منابعه الكثيرة، والمتمثلة في: (رقّ الحروب، ورقّ الوراثة، ورقّ الدين)، وغيرها كثير، وحصرها في منبعَيْن فقط، هما: (رقّ الحروب، ورقّ الوراثـــة)، وإبقائه لرقّ الحرب كان نابعاً من أنّ إلغاء ذلك الباب من أبواب الرّق سوف يجعل من أسرى المســـلمين عبيداً لدى العدو مقابل إطلاق سراح أسراهم[٢].

إلا أنّ الإســـلام في الوقت نفسه عمل على فتـــح أبواب عديدة لتحريـــر الرقيق؛ مما عجّل بإنهاء ذلك النظام بشكلٍ تدريجي، فأصبح لزاماً على الســـيّد أن يعتق عبده إذا ما ضربه متعمّداً ودون ســـبب[٣]، وإذا ما ادّعى العبـــدُ بأنه حرٌّ وأصرّ على ذلك فهو حر[٤]، كما أنّ كفّارة الوطء في رمضان هي عتق رقبة[٥]، والحنث في اليمين كفّارته عتق رقبة[٦]، وفي حالة حدوث الظواهر الطبيعية، كالخسوف والكسوف، فإنّ ما يتقرب إلى الله به في تلك الحالة عتق الرقاب[٧]، فضلاً عن فتحـــه باب التحرير عن طريق المكاتبة بين الســـيّد وعبده على مبلغ من المال إذا ما سدّده العبدُ فهو حر[٨]، كمـــا أنّ الأَمَة التي تنجب من سيّدها تصبح أمّ ولدٍ وتتحرر[٩]، وهكذا في كثيرٍ من الأمور، بل إنّ الكلمة التي أُطلقت على العبيد كانت تدل على التســـامح والمحبة، وهي: الرِّق، والتي تعني الرقة والرفق وحســـن المعاملة؛ لأنّ العبودية لله وحده فقط[١٠].

ولـــم يكن هـــذا الـــرأي في مســـألة الرّق والتعامل الحسن للمســـلمين مع رقيقهم خاصّاً بجنـــسٍ مُعين؛ بـــل مع جميع أجنـــاس الرقيق، ومنهم الرقيق «السودان»، كما أطلق ذلك عليهم

(١) أبو الأعلى المودودي: تفسير سورة النور، دار الفكر، (لاهور – ١٩٥٩م)، ص ١٨٩.

(٢) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (القاهرة – ١٩٦٦م)، (٣٩٧/١).

(٣) صحيح مسلم، (١٢٧/١١)، وقال بعض السلف: «لا تضرب المملوك في كلّ ذنب، ولكن احفظ له ذلك، فإذا عصى الله فاضربه على معصية تذكره الذنوب التي بينك وبينه»، انظر: شمس الدين محمدٌ بن أحمد بن عثمان الذهبي، كتاب الكبائر، (بيروت – د.ت)، ص ٢٠٤.

(٤) مالك بن أنس: المدونة الكبرى، رواية الإمام سحنون بن سعيد، مطبعة السعادة، (القاهرة – ١٣٢٣هـ)، (٧٥/٧).

(٥) موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المغني (بيروت – ١٩٧٢م)، (٦٥/٣).

(٦) ابن رشد القرطبي: بداية المجتهد، (٤٢٩/١).

(٧) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، (بغداد – ١٩٨٦م)، (٧٩/٢).

(٨) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، (بيروت – ١٩٧٢)، (١٠١/١٨).

(٩) ابن رشد القرطبي: بداية المجتهد، (٤٢٨/٢)؛ الجزائري: منهاج المسلم، ص (٥٠٥-٥٠٦).

(١٠) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب (بيروت – ١٩٩٧م)، (١٢٣/١٠).

المؤرخون العرب نسبةً لسواد ألوانهم[١]، فمع بداية الدعوة الإسلامية كانت مكة وبقية الجزيرة العربية حافلة بأعدادٍ كبيرةٍ من الرقيق السود؛ الذين ما لبث الكثير منهم أن تعرّف على تعاليم الإسلام الداعية للتسامح مع الجميع، وأنها لا تفرّق بين العبد وسيّده، فالناس جميعاً سواسية، وأنّ تنوع القوميات وتعدّد الألوان مرحّبٌ به من قِبل العرب المسلمين، فقد قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات : ١٣]، فعلم أولئك الرقيق أنه الدين الحقّ، وأقبلوا إليه بقوة، ودخلوا فيه، ولم يتركوه برغم التعذيب الشديد الذي تعرضوا له[٢].

لقد كان في مقدمة أولئك الرقيق الذين حصلوا على حريتهم بعد دخول الإسلام: سيّدنا بلال الحبشيّ رضي الله عنه، والذي ذاق التعذيب على يد مشركي مكة، فقام سيدنا أبو بكر الصديق- رضي الله عنه- بشرائه وتحريره؛ ليصبح واحداً من الصحابة الأجلاء حاله حال أيّ صحابيٍّ كان في الجاهلية سيّداً في قومه، وفي ذلك قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أبو بكر سيّدُنا، وأعتق سيّدَنا-يعني: بلالاً-»[٣]، بل إنّ سيدنا بلال تميّز عن غيره من الصحابة بأن أصبح مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان له شرف الصعود على ظهر

كان في مقدمة أولئك الرقيق الذين حصلوا على حريتهم بعد دخول الإسلام: سيدنا بلال الحبشيّ رضي الله عنه

الكعبة الشريفة والآذان عند فتح مكة دون غيره من الصحابة[٤].

فضلاً عن ذلك؛ فإنّ عدداً من الرقيق، ولاسيما الأسود، كان قد رفض العودة إلى بلاده بعد تحريره، وذلك بسبب المعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها في بلاد الإسلام على يد سادتهم الذين امتثلوا لأقوال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، حينما نصحهم بالإحسان إلى رقيقهم قائلاً: «إنّ إخوانَكم خَوَلُكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليُطعمه ممّا يأكل، وليُلبسه ممّا يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإنّ كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم»[٥].

لقد جاء الإسلام ليؤكّد أنّ الأصل هو الحرية لجميع البشر من خلال الإيمان بأنهم متساوون أمام الله تعالى، ولهذا اعتمد المسلمون أسلوب

(١) أبو عبيد الله محمد بن أبي بكر الزهري: كتاب الجغرافية، (دمشق – ١٩٦٨م)، ص ٩٣؛ أحمد بن علي القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (بيروت – ١٩٨٧م)، (٢٧٢/٥).

(٢) محمد بن عبدالملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، (القاهرة – ١٩٥٥م)، ق١، ص ٣٢١.

(٣) صحيح البخاري، رقم (٧٣٤٥).

(٤) أبو عثمان بن عمرو بن بحر البصري الجاحظ، رسائل الجاحظ (القاهرة – ١٩٦٤م)، (١٨٠/١).

(٥) صحيح البخاري، (٨٣/٢)؛ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، (بيروت – د.ت)، ص ١٢١٦. وكان من حقّ العبد على سيّده أن يوفّر له ماء طهارته أو تراب تيمّمه، وبقية الأمور فضلاً عن طعامه وشرابه. انظر: محمد الخطيب الشربيني: مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج، شركة مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، (القاهرة – ١٩٥٨م)، (٤٦٠/٣).

التعامل بالحسنى مع الأرقاء[١]، كما أنّ المجتمع العربـــيّ لا ينظر إلى الناس وفـــق معيار اللون، أو العنصـــر، أو الطبقة، بل مـــن خلال العقيدة بالنسبة للعرب المســـلمين، ومن خلال الرابطة الإنسانية بالنسبة لغير المسلمين[٢].

وانطلاقاً من مبدأ المســـاواة بين الســـيّد وعبده في الإسلام؛ فقد ارتدى الرقيق الملابس التـــي يرتديها الأحرار، في صدر الإســـلام وما تبعهـــا من عصـــور، فكان العبد فـــي المجتمع العربيّ يشابه سيّده في ملبسه ومشربه ومسكنه أثناء مـــدّة رقّه أو بعد تحوّله إلـــى مولى[٣]، بل وصلت هذه المســـاواة بين السادة ورقيقهم إلى حدٍّ جعل الإماء يلبسن الحليّ أكثر من سيّداتهنّ، وقد برز ذلـــك خلال العصر العباســـي[٤]، ولم يكتـــف العرب بإزالة الفوارق بينهم وبين رقيقهم فحسب؛ بل كانوا لا يميّزون بين رقيقهم وأفراد عوائلهم[٥].

وقد اعترف بعض رجالات الغرب ومؤرخيهم بحسن المعاملة الإنسانية التي عامل بها العرب رقيقهم، إذ يقول ديورانت بربروسا: «حال الرقيق في منبسا[٦] تدلّ على ما لأسيادهم العرب هناك من إنسانية، يعجز الواحد أحياناً أن يميّزهم عن أســـيادهم، إذ يبيح هؤلاء لهـــم أن يقلّدوهم في اللباس، وفي غيره من شؤون العيش»[٧]، كما أكّد ذلك زويمـــر بقوله: «إنّ بين الأوروبيّ والإفريقيّ هوّة تفرّق بينهما، والمســـلمون تمكّنوا من إزالة هذه الهـــوّة التي كانت بينهم وبيـــن الزنوج»[٨]، فضـــلاً عن ذلك فقد أشـــار المستشـــرق (آدم سمث) إلى المسألة نفسها بقوله: «إنّ كثيراً من الرجال الإنكليز الذين يعدّون أنفسهم مسيحيّين طيّبيـــن لن يجول بخاطرهم الإقرار بالزمالة مع المســـيحيين من سود البشـــرة، أما المسلمون فلا يفرّقـــون، فالعرب والزنوج والبربر إخوة في الديـــن، ولا يختلط بعضهـــم بالبعض الآخر في العبادة فحســـب، وإنما يعاون بعضهم بعضاً عن طيب خاطرٍ في شؤون الحياة اليومية»[٩].

ويؤكـــدُ كاتبٌ أوروبـــيّ آخـــر أنّ الرّق عند المســـلمين يختلف عن الرّق عند النصارى، وأنّ حال الأرقاء في الشـــرق أفضل من حال الخدم فـــي أوروبا، لأنّ الرقيق في الشـــرق هم جزءٌ لا يتجزّأ من أسرة السيّد، بل إنّ الرقيق يستطيعون الزواج من بنات سادتهم بعد التحرير[١٠].

فضـــلاً عن ذلك؛ فقـــد كان للرقيق عموماً،

(١) عباس محمود العقاد، داعي السماء – بلال بن رباح –، (القاهرة – ١٩٤٥م)، ص ٧٢.

(٢) يوسف القرضاوي: ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، مؤسسة الرسالة، ط١، (بيروت – ٢٠٠١م)، ص ٩٩.

(٣) المولى: وهي كلمة أُطلقت للدلالة على صلة القرابة أو صلة الرحم، كما كانت الكلمة تدلّ- ولاسيما قبل الإسلام- على الحلف والاتفاق بين أطراف يقرّرون التعاون والنصرة بينهم، وفي الإسلام دلّت الكلمة على الداخلين في الإسلام من غير العرب، ومعناها هنا خاصٌّ بالرقيق، والمسمّى: «ولاء العتاقة» حينما يعتق السيد عبده. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (٢٨٩/٢٠).

(٤) محمد بن عبدوس الجهشياري: الوزراء والكتاب، (مصر – ١٩٣٨م)، ص ٢٥١.

(٥) أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة – د/ت)، (٤١١/١).

(٦) منبسا: وتسمّى أيضاً: «ممبسا»، وهي إحدى أهمّ وأقدم المُدن التي أسّسها المسلمون على الساحل الشرقي الإفريقي، وبلغت أوج ازدهارها في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. ينظر: أبي الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي: كتاب الجغرافية، (بيروت – ١٩٧٠م)، ص ٨٣.

(٧) دافدسن: إفريقيا تحت أضواء، ص ١٧.

(٨) نقلاً عن الجندي، الإسلام، ص ٩٤.

(٩) محمود سلام زناتي: الإسلام والتقاليد القبلية في إفريقيا، (بيروت – ١٩٦٩م)، ص (٢٤٧-٢٤٨).

(١٠) غوستاف لوبون: حضارة العرب، (القاهرة – ١٩٥٦م)، ص ٣٧٦.

والســـودان خصوصـــاً، دورٌ واضحٌ فـــي الدولة العربيـــة الإســـلامية، فقد تولّوا قيـــادة بعض فرق الجيش[١]، وفي بعـــض الأحيان كانوا قادة سياســـيّين[٢]، فالإســـلام لم يفرّق بينهم وبين الأحـــرار[٣]، ولـــم يتعامل معهم وفـــق نظرتهم الوثية للمجتمع والقائمـــة على نظام الطبقات التي ورثوها عن أسلافهم[٤]، وعلى هذا الأساس فقد تســـلّم عددٌ من الرقيـــق والموالي مناصب سياســـية وإدارية مهمّة[٥] داخل إفريقيا جنوب الصحـــراء وخارجهـــا[٦]، فقد أســـهم الرقيق الســـودان في تشكيلات بعض الجيوش العربية، كالجيش الفاطمـــيّ الذي ضمّ أعداداً كبيرة من الجند السودان، وخصوصاً على عهد المستنصر الفاطمي[٧]، فضلاً عن تســـلّم الرقيق السودان مهمّات إدارية في قصور الطولونيين، فقد عُيّن حاجبٌ أسود للنظر في جنايات الغلمان السودان وحلّ مشكلاتهم، اسمه: «الدرمون»، يجلس عند أحد أبواب الميدان المطلّ على القصر[٨].

وكدليلٍ علـــى الحرية التـــي كان يتمتع بها الرقيق السود خارج بلادهم: تحركهم بحريةٍ تامّةٍ واندماجهم مع بقية فئات المجتمع، ومشاركتهم في التغييرات السياســـية في البـــلاد، وهو ما حصل في مصر خلال عـــدة عهود، وصولاً إلى حكم المماليك لمصر، بل حدثت ثورات عديدة للعبيد السود كان من بينها ثورتهم في مصر سنة ٨٤٩هـ/١٤٤٥م[٩].

فضلاً عن ذلك؛ فقد شـــارك الرقيق السود أهـــل المغرب العربـــيّ في جوانـــب كثيرة من حياتهـــم، فنجدهم في بلاطـــات الملوك وعلية القوم، كما نجدهم مقاتلين في الجيش، وفلاحين في الواحات الصحراوية، وعمّالاً يســـتخرجون المعادن، بل تجّاراً يقودون القوافل التجارية إذا ما نالوا ثقة رؤسائهم[١٠].

كما تســـلّم بعـــض الرقيق الســـودان بعد تحريرهم مناصب سياسيةٍ وإداريةٍ داخل بلادهم، وهـــو الذي حصل في دولـــة مالي حينما أصبح ساكورة[١١] حاكماً للفترة (٦٧٤-٦٨٤هـ/١٢٧٥-

(١) L.A.Lugard, A tropical dependency (Anoutline of the Ancient History of the Western sudan (London :1964), P.145.

(٢) أبو عبيدالله بن عبدالعزيز البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشره: ديلان، (الجزائر – ١٨٥٧م)، ص ١٤٩؛ المقريزي: المواعظ والاعتبار، (٢٦/٢).

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، (٣٢٣/١٦).

(٤) إبراهيم حركات: تجارة الرق بإفريقيا من خلال الموقفَيْن الأوروبي والعربي، بحث منشور في كتاب مسألة الرّق في إفريقيا، (تونس – ١٩٨٢م)، ص ٧٨.

(٥) كان أول حاكم في دولة بني مدرار في سِجِلْماسَةُ هو الأمير عيسى بن يزيد يعود في الأصل إلى أمٍّ من رقيق إفريقيا. وللمزيد عن دولة بني مدرار والأمير عيسى انظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت – ١٩٥٦م)، (١٣٠/٦).

(٦) المقريزي: المواعظ، (٢٦/٢).

(٧) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى: النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، (القاهرة – د/ت)، (٧٩/٤).

(٨) المقريزي: المواعظ، (١٢٣/٢).

(٩) جمال الغيطاني: ملامح القاهرة في ألف سنة، دار نهضة مصر، (القاهرة – ١٩٩٧م)، ص (١١٣-١١٤).

(١٠) ماجدة كريمي: العلاقة بين المغرب والسودان على عهد المرينيين، العدد (٢٦٩)، (أبريل ١٩٨٨م)، ص ٢٥٠.

(١١) ساكورة: لقد ورد الاسم بصيغ متعددة في المصادر العربية، فقد ذكره القلقشندي باسمٍ «ساكورَة»، انظر: صبح الأعشى، (٢٩٤/٥)، كما سماه ابن خلدون: «ساكبورة»، انظر: العبر، (٤٣٣/٥-٤٣٤)، وسمّاه المقريزي: «صاكورة»، انظر: الذهب المسبوك في ذكر من حج من الملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة – ١٩٥٥م)، ص١١١، وهو أحد موالي أسرة كيتا، ومن الصعوبة معرفة أصله. ينظر: Murphy, History of African, p.117.

١٢٨٥م)[١]، وهو رجـلٌ ذو إمكانيات عالية، وله شعبية كبيرة في أوسـاط الماليين[٢]، إذ أصبح في نظر الشـعب الحاكم القويّ الذي أعاد إلى مالـي هيبتها، وحرص أشـدّ الحرص على مدّ نفوذها[٣].

لقد شنّ سـاكورة الكثير من الهجمات على أعدائه من أجل اسـتعادة ممتلكات مالي، فقد بدأ بالهجـوم على صنغـاي[٤] لإخضاعها بعد أن خرجت عن سـيادة مالي، إذ اسـتولى على العاصمـة (غـاو) المنيعة على مَن سَـبَقه من السلاطين[٥]، كما افتتح كوكو[٦]، وأشار إلى ذلك ابن خلدون[٧] بقوله: «وافتتح بلاد كوكو وأصارها في مملكة أهل مالي»، فاتسـع نطـاق مملكته ليصبح مسـيطراً علـى أراضٍ واسـعةٍ، تمتد من المحيط الأطلسـيّ إلى بلاد تكرور، فقوي سلطانه، وحسب له أعداؤه ألف حساب[٨].

وفي دولة السـنغاي كان مستشـار الأسكيا الحاج محمد الأول[٩] وأمين سـرّه من الرقيق، يرافقه في جميع رحلاته.

وفي «كانو»[١٠] كان حاكمها محمد رومفا[١١] قد عيّن عدداً من الرقيق الخصيان في وظائف سياسيةٍ مهمّة[١٢]، وحينما سيطر بغودا[١٣] على عرش مقاطعة «دورة» في «كانو» كان في جيشه عددٌ كبيرٌ من الرقيق، تسـلّم عددٌ منهم الحكم في تلك المقاطعة، حتى سقط حكمهم في سنة (٨٢٨هـ/١٤١٩م)[١٤].

فضلاً عن ذلك؛ فقد أسهم الرقيق الأفارقة

(١) إبراهيم علي طرخان: دولة مالي الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة – ١٩٧٣م)، ص ٦٨.

(٢) Murphy , History of African , p. 117.

(٣) طرخان: دولة مالي، ص ٦٩.

(٤) صنغاي: قبيلة إفريقية تعيش في إقليم يقع في أواسط النيجر، ويمتهن أفرادها صيد الأسماك وزراعة الدخن، وفي القرن الأول الهجري/السابع الميلادي انتظمت تحت سلطة واحدة، تحكمها عائلة قيل إنها قادمة من المغرب العربي، عُرفت باسم: (عائلة ضياء)، قامت فيما بعد بتأسيس مملكة إسلامية في غرب إفريقيا على أنقاض دولة مالي الإسلامية. ينظر: دريد عبد القادر نوري: تاريخ الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء من القرن ٤-١٠هـ/١٠-١٦م، ط١، (الموصل – ١٩٨٥)م.

(٥) Lugard , P.120.

(٦) كوكو: اسم أمّة وبلاد من السودان، وملكهم يظاهر رعيته بالإسـلام، وأكثرهم يظاهر بـه، وله مدينة على النيل (النيجر) اسمها: «سرناة»، فيها أسواق ومتاجر. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: معجم البلدان دار صـادر، ط٢، (بيـروت – ١٩٩٥م)، (٤٩٥/٤).

(٧) ينظر: العبر: (٢٠٠/٦) و (٤٩٤/٥).

(٨) القلقشندي: صبح الأعشى، (٢٦٤/٥).

(٩) الأسكيا الحاج محمد: أحد حكام دولة السنغاي الإسلامية في غرب إفريقيا، قام بثورة سنة (٨٦٢ هـ/١٤٩٣م) ضد حاكم البلاد (علي كلن)، وتسلّم السلطة بدلاً عنه؛ مبتدئاً حكم أسرة الأسقيين التي حكمت البلاد حتى عام ١٥٩١م. ينظر: نوري، تاريخ، ص ١٥٥.

(١٠) كانو: من مدن بلاد الهوسا المهمّة في وسط إفريقيا، وتقع على بعد (٥٠٠ ميل) إلى الشرق من نهر النيجر. ينظر: نوري، تاريخ، ص ٢٩٥.

(١١) محمد رومفا: أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حكم بلاد كانو للمدة (١٤٦٣م – ١٤٩٩م)، وكان مهتمّاً بالعلم، استقبل في بلاده العالم الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، وتعلّم على يده، وأخذ عنه الكثير من المعلومات المفيدة في إدارة البلاد. ينظر: أ.م.كاني: مظاهر الاتصالات الفكرية والثقافية بين شمال إفريقيا ووسط السودان بين سنة (٧٠٠م –١٧٠٠م)، مع إشارة خاصّة إلى كانم – برنو، وأرض الهوسا، منشور في مجلة البحوث التاريخية، س٣، ع١، (ليبيا: ١٩٩٧)، ص ١٨.

(١٢) مهدي أدامو: الهوسا وجيرانهم في السودان الأوسط، بحث منشور في كتاب تاريخ إفريقيا العام، (اليونسكو – ١٩٨٨م)، (٢٧٩/٤).

(١٣) بغودا: ابن باو بن بايزيد حاكم بلاد الهوسا (نيجيريا)، أرسله أبوه لحكم دورة من بلاد كانو بعد أن سيطر عليها. ينظر: آدم عبد الله الآلوري: موجز تاريخ نيجيريا، (بيروت – ١٩٦٥م)، ص ٨٠.

(١٤) الآلوري، المرجع نفسه، ص ٨١.

في نجاح الكثير من معارك دولة السنغاي ضدّ الوثنيّين، فقد كانت تشكيلات الجيش، ولاسيما صنف المشاة، يزخر بالمقاتلين الأشدّاء الذين أخضعوا كلّ وادي النيجر تحت راية الإسلام[١]، كما أسهم الرقيق في تشكيلات الحرس الملكيّ التي تقوم بمهام حماية السلطان أو الحاكم في البلاد؛ لما يتمتّع به أفراد ذلك الصنف من موهبة قتالية وتدريب عالٍ وانضباط وأمانة، للحدّ الذي دفع بحكّام البلاد لاختيار قادتهم العسكريين من بين أبناء ذلك الصّنف[٢].

ويبدو- مما سبق وغيره- بشكلٍ جليٍّ اندماج الرقيق الأفارقة في الدولة العربية الإسلامية، ومعاملتهم معاملة الأحرار في المشرق والمغرب الإسلامي.

ثانياً: الموقف الأوروبي:

على عكس موقف العرب من الرقيق الأسود ورأيهم فيه، جاء موقف الأوروبيين من تلك المسألة ورأيهم فيها؛ متمثّلة في المعاملة السيئة التي عاملوا بها الرقيق الأسود، فقد دُعم الرأي الأوروبي بإباحة تجارة الرقيق بموقف علماء اللاهوت والمسؤولين في أوروبا؛ بدعوى أنّ الإفريقيين أفضل حالاً في ظلّ الإشراف المسيحيّ منه عند الوثنيين أو العرب من ملاك الرقيق، وأفادت تلك الحجّة أنه طالما كان الرّق شيئاً طبيعياً عند الإفريقيين فما على الأوروبي إلا أن يتأكد من أنّ العبد المشترَى يُستعبد بطريقة عادلة تتماشَى والقانون الإفريقي[٣].

وأمام ذلك؛ فقد عمل الغرب المسيحيّ على تبرئة نفسه من تدمير القارة الإفريقية بالرّق،

(١) نوري: تاريخ، ص ١٥٦.

(٢) زبادية: مملكة سنغاي، ص (٦٦-٦٧).

(٣) دونالد ويدنر: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الجيل للطباعة، (القاهرة - د/ت)، ص ٧٧.

رأى الغرب أنّ الإفريقيّ فاقدٌ للإنسانية، وباسترقاقه سوف يحصل على حياة أفضل

ووضع اللوم على العرب، وإظهار العربيّ بمظهر تاجر الرقيق المعلّم لبقية الأمم لهذه الفتنة، وتشويه صورته أمام الأفارقة، وزرع الحقد والكراهية في نفوسهم تجاه العرب[٤]، فيذكر جيمس ويللارد[٥] «أنّ استغلال العمال السود كان تقدمة العرب للبشرية؛ لأنهم هم الذين نظّموا هذه التجارة الواسعة بالبضاعة الإنسانية من إفريقيا إلى موانئ الأطلسيّ والمتوسط».

ويبدو أنّ المؤلف «ويللارد» لم يسمع بالمعاملة الحسنة التي لاقاها الرقيق بشكلٍ عامٍّ على يد العرب؛ مقابل ما لاقاه الأفارقة على يد الغربيين وباعترافهم أنفسهم.

فقد تشكّلت شركات خاصّة بعملية نقل الرقيق إلى أوروبا، كشركة غينيا الفرنسية، وشركة البحر الجنوبي الإنكليزية[٦]، إلا أنّ البرتغاليين كانوا قد سبقوا تلك الشركات وأرسلوا أول شحنة إلى خارج إفريقيا عام

(٤) أحمد مشهور الحداد: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، ص ٢٥.

(٥) جيمس ويللارد: الصحراء الكبرى، ط١، (بيروت - ١٩٦٧)، ص ١٥٤.

(٦) عبدالسلام الترمانيني: الرق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت - ١٩٧٩م)، ص ١٥٦.

١٤٤٢م؛ حينما أهدى هنري الملاح[١] عدداً من رقيقها إلى البابا، وباع الباقي في أسواق لشبونة[٢]، ليحصل بعدها على موافقةٍ رسميةٍ من البابا بعد أنّ أعلن أنه يعمل على استرقاق «الكفرة» من الأفارقة؛ مما أعطاه غطاءً جيداً لتحركاته[٣].

ويشير شهود العيان من الأوروبيين أنّ نهاية القرن الخامس عشر الميلاديّ شهدت بيع العبد الأسود مقابل اثنتي عشرة أو خمس عشرة قطعة من الأساور النحاسية[٤]، فقد كان التجار الأوروبيون الساكنون على الساحل الإفريقيّ يشترون الرقيق من الداخل الإفريقي بأبخس الأثمان، ويبيعونه بثمنٍ مرتفعٍ على الساحل[٥].

لقد تسبّب رأي الأوروبيين بالرقيق الأسود القاضي بضرورة استرقاق «الجنس الأسود» لخدمة «الجنس الأبيض» إلى إفراغ القارة الإفريقية من شبابها، ففي سنة ١٤٤٨م تركزت في مدينة إرغان تجارة نظامية تقوم على مبادلة البضائع بالبشر، وبعد سنة ١٤٦٠م كان يقصد البرتغال وأسواقها قرابة ١٠٠٠ عبد سنوياً[٦]، يتمّ استخدامهم في مزارع البرتغال وإسبانيا؛ إذ كانوا يُباعون إلى نبلاء الأسبان ليعملوا عمالاً في أراضي الريف الواسعة، فضلاً عن عمل آخرين في الجزر المقابلة للساحل الغربي الإفريقيّ التي تمّ اكتشافها، مثل ماديرا وجزر الكناري والرأس الأخضر وساوتوميه وبرنسيب، والتي زُرعت بالكروم وقصب السكر والخضروات وأنواعٍ من الفواكه[٧].

وكان جُلب الرقيق الأسود للعمل في تلك المزارع بسبب فشل العمّال السابقين من الهنود الحمر في تلك الأعمال؛ مما شجّع تجار الرقيق الأوروبيين ورجال السياسة، بالتعاون مع رجال الدين، في استصدار قرارٍ بمشروعية استرقاق السود، وبرغم ما قام به أولئك السود من ثورات ضدّ الظلم والتعذيب الذي تعرّضوا له خلال استرقاقهم؛ فإنّ البرتغاليين وغيرهم من المحتلين نجحوا في استرقاقهم، وفصلهم عن عوائلهم وأوطانهم، فعاشوا في محيطٍ غير مألوفٍ لهم، فهم لا يعرفون لغة الأهالي وعاداتهم[٨].

لقد عملت شركات تجارة الرقيق الغربية- المدعومة من قِبل حكومات البلدان التي تنتمي إليها- على تشويه صورة الأفارقة الذين تجلبهم كرقيق، فعملت تلك الشركات في البداية على خلق الفتن بين الإفريقيين أنفسهم، وتحفيز رؤساء القبائل وعلية القوم على اقتناص أبناء قبائلهم وبيعهم لتلك الشركات من خلال مبدأ

(١) هنري الملاح: هو ابن الملك يوحنا ملك البرتغال، عمل هنري في الكشوف الجغرافية بمباركة البابا نيقولا الخامس. ينظر: علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط١، (مصر - ٢٠٠١)، ص ١٩٣.

(٢) إبراهيم علي طرخان: البرتغاليون في غرب إفريقيا، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، مج ٢٥، ج ١، القاهرة - ١٩٦٣م)، ص ٢٤.

(٣) طرخان: البرتغاليون، ص ٢٥.

(٤) باسيل دافيد سون: إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، ترجمة: نبيل بدر وسعد زغلول، مراجعة: محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة - د/ت)، ص٦٠.

(٥) رولاند أوليفر وجون فيج: تاريخ إفريقيا، ترجمة: عقيلة محمود رمضان، مراجعة: أحمد صوار، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة - د/ت)، ص ٥٩.

(٦) ج. دينيس و ش. لبيب: إفريقيا من خلال العلاقات بين القارات، بحث منشور في كتاب تاريخ إفريقيا العام، (اليونسكو - ١٩٨٨م)، (٦٦٨/٤).

(٧) E.J.MURPHY , History of African civilization ., (New york:1979), p. 273

(٨) Murphy, History, p. 275.

«فرّق تسد»، ومن ثمّ العمل على ترويج أقاصيص تشـــير إلى وحشـــية الأفارقة، وبثّها على لسان المبشّـــرين والمستكشـــفين والتجار؛ لكي تقنع الجميع بأنّ الرق بالنسبة للأفارقة هو إنقاذٌ لهم من خلال نقلهم إلى العالم المتحضّر[١]!

ولنجـــاح أولئك التجار، ومن ثمّ الشـــركات العاملة بتجارة الرقيق في مسعاهم، فقد عملوا على غلـــق الطريق أمام الأوروبيين الراغبين في الوصـــول إلى إفريقيا للعمل في تجارة الملابس أو المواد الغذائية وغيرها، وحاربوا أصحاب تلك التجارات وأبعدوهم عن القارة؛ لكي لا يكتشفوا سرّ عمل تجّار الرقيق، ولينفرد أصحابها بذلك الربح[٢].

وكان الرقيق الأســـود الذي اســـتولى عليه الأوروبيون قد عانى الكثيـــر، وخصوصاً خلال نقلهم إلـــى خارج القارة، وذلـــك بقيامهم بعزل الرجال عن النســـاء، وإيقافهم بشكل دائرة بعد أن كانوا قد ساروا لمسافة طويلة؛ بحيث يعجز بعضهم عن الوقوف، ويقف في وســـط الدائرة تجار الرقيق ليتفحصوا تلك البضائع البشـــرية مـــن الرجال وكذلك النســـاء، وليُنقلـــوا بعدها بالســـفن التي خُصّصت لتســـتوعب أكبر عددٍ ممكن من البشـــر، وربما أكثر من حمولتها؛ مما يولّد الزحام الشـــديد الذي ينتج عنه الأمراض وحالات الاختناق[٣].

وكانت السفن التي تقوم بنقل أولئك الرقيق قـــد أنيطت قيادتها بأشـــدّ الملاحين قســـاوة ومكراً؛ ليتمكـــن من التعامل مـــع تلك الأعداد من البشـــر الذين لا يجدون مكاناً للجلوس على الســـفينة، بل المكان المخصّص لكلّ بشرٍ واحدٍ

(١) محمد عبدالفتاح إبراهيم: إفريقيا من السنغال إلى نهر جوبا، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الطباعة الحديثة، (القاهرة – ١٩٦١م)، ص ١٣٩.

(٢) دولاند أوليفر: موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة: دولت صادق ومحمد السيد غلاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة – د/ت)، ص ١٤٧.

(٣) الترمانيني: الرق، ص ١٥٦.

هو ما يكفي لوقوفه فقط، وبرغم ذلك يُجبر على التمدّد فيه، ومن ثمّ يتمّ شدّه بسلاسل مع مَن هو بجانبه، وإذا ما رأى القبطان أنّ السفينة معرّضة للخطر بسبب الحمولة الزائدة؛ فله أن يلقي في البحر مَن يشاء من الرقيق[١]!

وبرغم المعاملة السيئة التي تعامل بها الغرب مع الرقيق الأسود؛ فإنهم حاولوا أن يبعدوا مسألة البدء بتلك التجارة عن أنفسهم، ويلصقوها بالعرب، فيقول أحدهم إنّ ابن بطوطة تألّم كثيراً لأنه زار خلال رحلته المدن الزنجية، وشاهد أولئك السود الذين «تعوّد» أن يراهم رقيقاً، فقد رآهم أسياداً في بلادهم، وهو أمرٌ مزعج بالنسبة له[٢]، إلا أنّ الحقيقة غير ذلك إذ أنّ الرحالة ابن بطوطة وصل بلاد السودان برغبته وبتشجيع من السلطان المرّيني أبو الحسن[٣]، وقد شاهد خلال رحلته الكثير وفرح لبعضها، وضجر لبعض آخر، لكنه لم يفرّق بين عبدٍ أو حرٍّ، ولم يحكم على الجميع بأنهم رقيق[٤].

وفي المقابل؛ فقد سجّلت تجارة الرقيق الأسود سجلاً من أحلك السجلات في تاريخ الغرب، ففضلاً عن أنّ الإفريقيين استعبد بعضهم بعضاً، وأنّ عدداً من تجار الرقيق العرب عملوا في تلك التجارة بقوة، فإنّ وصول الأوروبيين وتخطيطهم للأمر زاد من بشاعة المسألة، وخصوصاً على الساحل الغربي للقارة في مناطق خليج بنين وساحل الذهب[٥].

وربما كان للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها القارة الإفريقية دورٌ في وصول الأوروبيين، ونظرتهم السيئة حول السكان الأفارقة، فقد صوّروا المجتمع كأنه بعيدٌ عن الحضارة، وأنّ الصراع بين القبائل هو السائد، والاقتصاد قائمٌ على الزراعة البدائية والرعي، وأنّ الوقوع في الأسر أثناء الحروب والتحوّل إلى رقيقٍ أمر طبيعي، لذا فإنّ وصول الأوروبيين للمنطقة هو الحلّ!، فجاؤوا ومعهم السلاح والمال، وشجّعوا القبائل القوية على شراء السلاح لقتال الأعداء والحصول على رقيق، وبالتالي بيعه للغرب[٦].

ويشير الأوروبيون إلى أنّ الرقيق الأسود تمكّن بحكم القابلية الجسمانية أن يقاوم ويعمل؛ على عكس الهنود الذين تمّ استبعادهم، وبمرور الزمن كانت أعداد الرقيق الأسود قد تزايدت في «العالم الجديد» كما سمّاه الغرب، وإن كانت تلك الحياة دون رغبة أولئك الرقيق، كما أنّ الهروب من ذلك المكان كان أمراً صعباً، وقد وصلت أعدادهم إلى حوالي ٧٥,٠٠٠ عبد في بدايات القرن السابع عشر الميلادي في أمريكا الإسبانية، كما تمّ نقل ٥٠,٠٠٠ عبدٍ إلى البرازيل البرتغالية[٧].

---

(١) الترمانيني، المرجع نفسه، ص ١٥٧.

(٢) بوفل: الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى، ترجمة: زاهر رياض، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة – ١٩٦٨)، ص١٢١.

(٣) أبو الحسن: هو أبو الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق، تولى الحكم بعد وفاة السلطان أبو سعيد المريني، وكان يسمّى بالأكحل للونه الأسمر، والذي اكتسبه من أمّه الحبشية، حكم البلاد حتى وفاته سنة (٧٥٢هـ/١٣٥١م). ينظر: ابن خلدون: العبر، (٢٨٦/٧-٢٨٧).

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي المعروف بابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسمّاة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، اعتنى به وراجعه: درويش الجويدي، المطبعة العصرية، (بيروت – ٢٠٠٧م)، (٢٧١/٢)، وما بعدها.

(٥) اياناكورين براون: تاريخ الزنوج في أمريكا، ترجمة: م.عيسى، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة – د/ت)، ص (١٧-١٨).

(٦) جهاد مجيد محي الدين: الآثار السلبية للرق في إفريقيا، بحث منشور في كتاب مسألة الرق في إفريقيا، ص (٥-٦).

(٧) muruphy , History , p. 276.

وكان لرأي الغرب في الرقيق الأسود (بكون الإفريقيّ فاقداً للإنسانية، وباسترقاقه سوف يحصل على حياة أفضل) تأثيرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على القارة الإفريقية بشكلٍ كامل، فكان الإفريقي لا يسير على الساحل إلاّ وهو مسلّح خشية الوقوع في الرّق، وكان ما يُحزن الأفارقة أنّ بعض أبناء جلدتهم من المتعاونين مع الأوروبيين؛ أسهموا بشكلٍ أو بآخر في عقد الصفقات مع الأوروبيين لبيع مواطنيهم الأفارقة، إذ لم يكن هَمّ هؤلاء سوى الربح الماديّ المتحقّق من وراء ذلك العمل[١].

ونتيجةٌ لقناعة الغرب المسيحيّ بأنّ استرقاق الإفريقي جاء لخيره، من خلال تحويله من الإسلام أو الوثنية إلى المسيحية، والتي ستحوله من حالته السيئة إلى الإنسانية والرقي، فقد هيؤوا بعثات تنصيرية داخل إفريقيا تنتشر بين السكان الذين بقَوا، ولم يتمّ استرقاقهم خارج القارة، وكان الهدف الأول لتلك الحملات يتمثّل بإقناع الأفارقة أنّ العرب ما قدِموا سابقاً إلى القارة إلا ليخطفوا أبناءها ويذهبوا بهم بعيداً ليبيعوهم، وربما يكون ذلك القول قد أثّر في نفوس البعض من الأفارقة، وجعلهم ينظرون إلى العرب نظرة حقد[٢].

وربما يكون قلّة وعي العرب وجهلهم وقلّة دعاة الإسلام في القارة الإفريقية، وخصوصاً في إفريقيا الوسطى، قد ساعد الأوروبيين في مساعاهم، فقد كان الإفريقيّ محبّاً للإسلام بعاطفته، إلا أنّ ذلك لا يكفي أمام وسائل التنصيريين ودهائهم، كما أنّ هؤلاء استغلوا الظروف الصعبة التي يعيش فيها الأفارقة، ولاسيما الفقراء منهم، وهم كُثر، من خلال منحهم الأموال ومعالجتهم مقابل تحوّلهم إلى النصرانية[٣].

وبذلك نلاحظ أنّ الاختلاف في الرأي ظهر جليّاً في التعامل مع مسألة الرقيق عموماً، والرقيق الأسود المجلوب من إفريقيا خصوصاً، فموقف العرب كان نابعاً من رأيهم المتمثل بعدم التفريق بين البشر مهما كان جنسهم، بل المقياس هو التقوى، في حين كان رأي الأوروبيين بالرقيق الأسود- خصوصاً- يتمثّل في كونهم من طبقة دنيا لا ترتقي إلى مستوى البشر، وأنّ استعبادهم له فائدةٌ كبيرةٌ لهم من خلال تحويلهم إلى مصافّ البشر.

وفي الختام:

هل هناك شكٌّ في تحديد هوية المسؤول عن استعباد الأفارقة وتشريدهم وتدمير مدنهم وقراهم؟ فإذا ما أردنا أن نحكم على الفريقَيْن: (العربيّ) و (الأوروبيّ)، وإلى وقتنا الحاضر، نلاحظ أنّ الرقيق الأسود قد تحوّل بمرور الزمن إلى مواطنين مندمجين في المجتمع الإسلامي، أما مَن تمّ استرقاقهم من قِبل الأوروبيين فقد شُرّدوا وقُتلوا وأُخرجوا من بلادهم، والأعداد الكبيرة الموجودة منهم في أمريكا أكبر دليل على ذلك ■

(١) ROLAND Oliver , The Middle age of African History, p. 36 – 37.

(٢) إبراهيم النعمة: الإسلام في إفريقيا الوسطى، دار الأنصار، (القاهرة – ١٩٧٧م)، ص ٥٣.

(٣) النعمة، المرجع نفسه، ص ٥٤.

طبيعة العلاقة بين اللغة العربية ولغة الأورومو

أ.د. كمال محمد جاه الله الخضر
كلية الألسن / جامعة إفريقيا العالمية – السودان

للّغة العربية بحكم إفريقيتها، وبحكم انتشارها الواسع في قارة إفريقيا، وبحكم ارتباطها بالدين الإسلامي، وبحكم ثراء إرثها وتراثها، علاقةٌ متميزةٌ بعددٍ من اللغات الإفريقية، ولا سيما لغات الشعوب الإسلامية، مثل: (السواحيلية، والهوسا، والماندنقو، والفولانية)، فهي (أي العربية) تتكلمها شعوبٌ وقبائلُ إفريقيةٌ بوصفها اللغة الأمّ، لا لغة ثانية أو أجنبية، ليس ذلك في شمال إفريقيا وحسب، بل في وسطها وغربها وشرقها.

ومن خلال هذه العلاقة المتميزة استطاعت اللغة العربية أن تؤثّر في هذه اللغات تأثيراً واضحاً، فأقرضت العربيةُ كثيراً من ألفاظها لقواميس كثيرٍ من اللغات الإفريقية، وساهمت في نشأة كثيرٍ من الآداب الإفريقية ذات الصبغة الإسلامية، مثل الأدب الهوسوي الإسلامي، كما وهبت حرفها لعددٍ معتبرٍ من اللغات الإفريقية، خصوصاً ذات الأكثرية المتحدثة، كالسواحيلية والهوسا والأورومو، وبذلك نقلتها من لغاتٍ شفاهيةٍ إلى مصافّ اللغات المكتوبة.. إلخ.

الحقّ؛ أنّ علاقة اللغة العربية باللغات الإفريقية يمكن تناولها - على الأقل - من خلال ثلاثة مستويات:

١- علاقة الاشتراك في الأصول: وهذا المستوى يخصّ اللغات التي تشترك مع العربية في الانتماء لأسرة اللغات الإفريقية الآسيوية بأفرعها المختلفة (السامي، والكوشي، والتشادي، والبربري، والمصري القديم، والأومي)[1].

٢- علاقة الاتصال المباشر: وهذا المستوى يعبّر عن وجود متحدثي اللغة العربية واللغة الأخرى في مكانٍ واحد، وجود يسمح بالتأثير اللغويّ الكثيف، كحالة اللغات الدارفورية المختلفة واللغة العربية في إقليم دارفور.

٣- علاقة الاتصال غير المباشر: وهذا المستوى يعبّر عن ذلك الاتصال الذي يتمّ عبر التقاليد الأدبية (كالقصيدة والرواية والمقامة... إلخ)، ولا يشترط وجود متحدثي اللغتين أو اللغات في مكانٍ واحد.

وتختلف مستويات العلاقة بين العربية واللغات الإفريقية من لغةٍ لأخرى، ومن منطقةٍ إفريقيةٍ

(١) يطلق بعض الباحثين على هذا الفرع تسمية: الفرع الأوميتي؛ وهو تعريب للكلمة الإنجليزية Omotic، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التسمية جاءت نسبة لنهر أومو Omo في إثيوبيا.

هناك صلةٌ عريقةٌ بين شبه جزيرة العرب وإفريقيا، تتمثل في وضوح التشابه، عرقاً، وثقافةً، ولغةً، بين الشعوب المتكلمة لأسرة اللغات الإفريقية الآسيوية بأفرعها المختلفة: السامي، والكوشي..

لأخرى، وهذا أمرٌ بالإمكان التحقّق منه نظريّاً وعمليّاً، لأنّ اللغة العربية ليست على حالةٍ واحدةٍ أو وضعٍ واحدٍ في جميع أنحاء قارة إفريقيا.

أمّا فيما يخصّ علاقة اللغة العربية بلغة الأورومو (تعد الأورومو من لغات إثيوبيا الكبرى، بل من اللغات العشر الأوائل في قائمة اللغات ذات الأكثرية المتحدَّثة في قارة إفريقيا التي تضمّ أكثر من ألفي لغة)؛ فيمكن تناولها في المستويات الثلاثة سابقة الذكر؛ لمعرفة طبيعة هذه العلاقة، وما ترتب عليها.

أولاً: علاقة الاشتراك في الأصول بين اللغة العربية ولغة الأورومو:

هناك صلةٌ عريقةٌ بين شبه جزيرة العرب وإفريقيا، تتمثل في وضوح التشابه، عرقاً، وثقافةً، ولغةً، بين الشعوب المتكلمة لأسرة اللغات الإفريقية الآسيوية بأفرعها المختلفة: السامي، والكوشي، والتشادي، والبربري، والمصري القديم، والأوميّ، التي مرّ ذكرها.

ويزيد هذا التشابه وضوحاً في منطقة القرن الإفريقي، ذي القرب الجغرافيّ بشبه جزيرة العرب، التي تربطها صلاتٌ تاريخيةٌ قديمةٌ بهذا الجزء من إفريقيا قبل الإسلام وبعده، بالإضافة

إلى أنّ منطقة القــرن الإفريقي تُعدّ موطناً مثاليّاً لثلاثة أفرع من أســرة اللغات الإفريقية الآسيوية، وهي:

١- الفرع الســامي، ومن أهم لغاته: الأمهرا، والتجري، والتجرينيا، والعربية.

٢- الفرع الكوشــي، ومن أهم لغاته: الأوروموا، والصومالية، والبجاوية.

٣- الفرع الأومي، ومن أهم لغاته: آري Aari، وكارو Karo، ودزي Dizi.

وكما أوضحنا- في عمل سابق[١]- أنّ هناك- على الأرجح- أصلاً سلاليّاً واحداً لمتحدثي أسرة اللغات الإفريقية الآســيوية، بالإضافة إلى الأصل اللغويّ المشــترك الذي أثبتــه اللغويون، فإننا في هذا المقام نضيف إلى ذلك رأي مستشــرقٍ مهمٍّ، هو صاحب مؤلَــف: (اللغات الســامية)، ألا وهو ثيودور نولدكه، حين يقول: «إنّ:... القرابة الكائنة بين اللغتين: السامية والحامية تدعو إلى الاعتقاد بأنّ الموطن الأصليّ للســاميين كان في إفريقيا، لأنه من النادر أن يظنّ أنّ الحاميين كان لهم موطنٌ أصليٌّ غير القارة السوداء»[٢].

وقد بنى نولدكه رأيه هذا على التشابه الخلْقيّ بين الحاميّين والســاميّين، وعلى الأخصّ ســكان جنــوب الجزيرة العربية، وقال: إنّ عَظْمة الســاق في الأقوام الســامية هزيلة، تماماً كما هو الحال في سكان إفريقيا الأصليّين، كما يشترك الشعبان في مشــابهة شــعر الرأس للصوف، وكذلك بروز الفكين[٣].

(١) انظر: كمال محمد جاه الله (٢٠٠٨): "الأصل السلالي المشترك لمتحدثي أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية"، دراسات إفريقية، العدد (٣٩)، يونيو، ص ص (١٣٧ - ١٥٥).

(٢) ثيودور نولدكه (١٩٧٧): اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالتواب، القاهرة، ص ٢١.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وإذا أردنــا تتبع بعــض التفاصيل ذات الصلة باللغتَيْــن الواردتَيْن بعنوان هذا البحث، وهما اللغة العربية ولغة الأوروموــو، من منظور بعض مصنفي اللغــات الإفريقيــة حديثــاً؛ فيمكن اســتعراض الإفادات الآتية:

أولاً: اللغة العربية:

تتبع هذه اللغة للفرع الساميّ أحد أفرع أسرة اللغات الإفريقية الآســيوية، وهــذا الفرع - وفقاً لرمضان عبد التواب - يضمّ[٤]:

١- لغات ســامية شــرقية: وهــي الأكادية؛ بفرعيها البابليّ والآشوري.

٢- لغات ســامية غربية: وتنقســم إلى لغات: غربية شمالية، وغربية جنوبية.

وتضمّ الغربية الشمالية: (الكنعانية، والآرامية)، والأولى تنقســم إلــى: كنعانية شــمالية؛ وتمثلها الأوجارتية، وكنعانية جنوبية؛ وتشمل اللغة العبرية، وكذلك اللغة الفينيقية. والثانية تنقسم إلى: قديمة ووسطى، والوسطى تنقســم إلى شرقية وغربية، ومن أهمّ لهجات الآرامية الشرقية: السريانية.

ويضــمّ القســم الغربي الجنوبي مــن اللغات السامية لغتَيْن، هما: (العربية، والحبشية).

فالعربية: تنقســم إلى قسمين، هما: (العربية الجنوبية، والعربية الشمالية)، فالأولى: تُعرف عند اللغويين باللغة الحميرية، وموطنها اليمن وجنوبي الجزيــرة العربية، ولها لهجتان، هما: (الســبئية، والمعينية).

أما الثانية: فهي لغة وســط الجزيرة العربية وشماليها، وهي تُسمّى: اللغة العربية الفصحى.

أما الحبشــية: فهي لغة ذلك الشعب الساميّ الــذي خرج مــن جنوبــي الجزيــرة العربية إلى

(٤) رمضان عبدالتواب (١٩٩٩): فصول في فقه العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص (٢٥ - ٣٥)، بتصرف.

الحبشة، واستعمروها، واختلطوا بأهلها القدامى من الحاميّين اختلاطاً شديداً، وتسمّت لاحقاً باللغة الجعزية، وأحياناً بالإثيوبية، وفيما بعد تفرقت إلى لهجات؛ أبرزها: الأمهرية.

ثانياً: لغة الأورومو:

تتبع هذه اللغة للفرع الكوشيّ، أحد أفرع أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية، وهذا الفرع- وفقاً لريتشارد هيوارد Richard J. Hayward - يضمّ[1]:

١ - اللغات الكوشية الشمالية: تضمّ لغة: البجا (البداويت).

٢ - اللغات الكوشية الوسطى: تضمّ لغات: أجاو Agaw، وهي نوعياتٌ لغويةٌ متباينة.

٣ - لغات كوشية المرتفعات الشرقية: تضمّ لغات: السيدامو، والكمباتة، والهدية، ويُستثنى من ذلك: البرجي Burji.

٤ - لغات كوشية المنخفضات الشرقية: وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات داخلية، هي:

أ - المجموعة الشمالية: وتمثلها لغتا: الساهو، والعفر.

ب - المجموعة الأوروميـة: وتمثلها لغة: الأورومو.

ج - مجموعة الأومو- تانا: وتمثلها اللغة الصومالية.

٥ - لغات الدولي Dully: وتمثلها لغة تسامي Tsamay.

٦ - اللغات الكوشية الجنوبية: وتمثلها لغة إراقو Iraqw.

ومن هذا نخلص إلى: أنّ بين اللغة العربية ولغة الأورومو علاقة رحمية (جينية)، تتمثّل في اشتراكهما في الأصول؛ إذ هما لغتان تنتميان إلى أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية (وهي- في الواقع- لا تساوي ما كان يسمّى باللغات السامية الحامية مساواة التطابق، بل تتشاركان في الغالبية العظمى من تلك اللغات)، لكنهما تختلفان في الأفرع، فالعربية تنتمي إلى (الفرع السامي)، والأورومو تنتمي إلى (الفرع الكوشي).

ومن الأمثلة التي توضح علاقة الاشتراك في الأصول بين العربية والأورومو:

- وجود تشابه في بعض العناصر اللغوية: ومن ذلك تشابه اللغتَيْن في بعض ما يُسمّى بالألفاظ الأساسية Basic vocabularies (وهي عدد محدود من الألفاظ لا تلجأ اللغات عموماً لاقتراضها من اللغات الأخرى، ويفترض أن تكون أصيلة في كلّ لغة، ومن ثمّ تعد معياراً لقياس درجة التشابه بين اللغات، ولاستنباط صلة القرابة بينها):

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
أب	aabba/abba/abbi
أرض	ardi
سماء	sami
قلب	galb
فم	(Afaa) n
أنا	anaa
روح	ruhi

- ومن ذلك: شيوع ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغتَيْن: وهي ظاهرة مميزة لأسرة اللغات الإفريقية الآسيوية عن الأسرات اللغوية الأخرى التي صُنّفت لها اللغات الإفريقية (وهي: أسرة اللغات النيلية الصحراوية، وأسرة اللغات النيجر كردفانية، وأسرة اللغات الكويسانية).

ولعل أقرب مثالٍ يعكس لنا شيوع ظاهرة التذكير والتأنيث في لغة الأورومو قولهم:

(١) Hayward, Richard, J. (2000): «Afroasiatic», in: Heine, B and D, Nurse, African Languages, An Introduction , Cambridge: Cambridge University Press, p.p. (80-81).

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
moti	بمعنى «ملك»
motitti	بمعنى «ملكة»
(deerri) dufe	بمعنى «جاء (الرجال)"
dubartiin) dufte)	بمعنى «جاءت (النساء)"

ثانياً: علاقة الاتصال المباشر بين اللغة العربية ولغة الأوروموا:

من المعلوم المسلّم به- تاريخيّاً- أنّ بين الجزيرة العربية والحبشة (إثيوبيا) صلة قديمة؛ بحكم الجوار والتجارة، وخصوصاً مع جنوب الجزيرة العربية، وقد أدى هذا إلى وجود تأثيرٍ متبادلٍ بين المنطقتين في الحياة الاجتماعية، واللغوية، وبعض التقاليد والعادات.

ومما لا شك فيه أنّ هذه الصلة قويت بصورةٍ واضحةٍ بعد ظهور الإسلام، وما تلا ذلك من عصورٍ صاحبها حراكٌ سكانيٌّ- قديمٌ وحديث- من وإلى المنطقتَيْن، وقد ساهم ذلك في بروز علاقة اتصالٍ مباشرٍ بين اللغتَيْن (العربية، والأورومية)، وبين المنطقتَيْن (جزيرة العرب، والحبشة).

ومن تفاصيل ذلك: أنّ العرب في إثيوبيا (في التاريخ الحديث والمعاصر)- كما يحدثنا محمد تاج الرحمن العروسي، في اختصارٍ شديدٍ- معظمهم من اليمن الشمالي والجنوبي، وقد كان عددهم في ازديادٍ مستمرٍ إلى عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وعندما تمّت مضايقتهم- لاحقاً- رحل معظمهم من إثيوبيا وعادوا إلى اليمن، كما ذهب أكثرهم إلى الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية.

ويضيف العروسيّ: أنّ التجارة كانت في السابق بأيديهم، ولهم جهودٌ طيبةٌ في نشر الدين الإسلامي بجانب الثقافة والتمدّن والحضارة، ومن الملاحظ أنهم كانوا يكثرون الزواج من الإثيوبيات، ولكنهم لا يزوّجون بناتهم للإثيوبيين إلا نادراً، كما أنّ الإثيوبيين لا يتحمّسون للزواج من بناتهم[1].

هذا بالإضافة إلى أنّ هناك قبائل من الحبشة يعود أصلها إلى العرب، لكنهم بطول الزمن نُسي تاريخهم، وإن كانت هناك بعض الملامح التي تدلّ على أصلهم، بينما هناك بعض الأفراد الذين استطاعوا المحافظة على شجرة النسب[2].

أما قديماً؛ فتُحدثنا المصادر التاريخية- فيما يخصّ الإسلام والعروبة في بلاد الحبشة والزيلع (منطقة القرن الإفريقي)- أنّ الإسلام تسرّب إلى تلك البلاد في عهده الأول، تسرباً بطيئاً في ركاب المهاجرين إلى إفريقيا من التجّار والدعاة عبر المسالك البحرية المعهودة، وكان لذلك أثرٌ كبيرٌ في نموّ المدن الساحلية الزيلعية التي ازدحمت بهؤلاء المسلمين المشتغلين بتجارة الرقيق وغيرها من التجارات، وظهرت في هذا العصر جالياتٌ إسلاميةٌ قويةٌ في: (دهلك، وسواكن، وباضع وزيلغ، وبربرة)، وقد انجلى عن ذلك ازدهار الحياة الإسلامية في تلك المدن، وتوطيد النفوذ الإسلامي على طول السهل الساحلي، وظهرت مدنٌ إسلامية على ذلك الساحل، كأنها العقد أو الطراز، في الفترة بين القرنَيْن العاشر والثالث عشر الميلاديَّيْن[3].

ويبدو أنّ الإسلام نفذ إلى الداخل في وقتٍ مبكر، ربما في القرن الثالث الهجري، حين تطرّق إلى منطقة شوا، حيث قامت سلطنة إسلامية، عملت على توطيد العقيدة الإسلامية في جنوب

(١) محمد تاج الرحمن العروسي (١٩٩٩): تاريخ إثيوبيا، الجزء الأول، إسلام آباد: الحافظ تريدرز، ص ص (١٦٥ - ١٦٦).

(٢) المرجع نفسه، ص (١٦٦).

(٣) رجب محمد عبدالحليم (١٩٩٧): الإسلام والعروبة في إفريقيا الشرقية، الموسوعة الإفريقية، المجلد الثاني، إعداد: شوقي عطا الله الجمل وآخرين، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مايو، (٢٤٩ - ٣١٠)، ص ص (٢٥٠ - ٢٥١).

الحبشة وشـــرقها، وهي سلطنة شـــوا الإسلامية (٢٥٥هـ - ٦٨٤هـ) (٨٩٦م - ١٢٨٥م)، ظهرت على يد أسرةٍ عربيةٍ تُسمّى ببني مخزوم، وهم مهاجرون عرب، نفـــذوا إلى هذه الجهات فـــي ذلك الوقت المبكر[١].

كما قامت سلطنة أوفات الإسلامية (٦٤٨هـ - ٨٠٥هـ) (١٢٥٠م - ١٤٠٢م)، وقد أسّسها قومٌ من قريش من بني عبد الدار، أو من بني هاشـــم؛ من ولد عقيل بن أبي طالب[٢].

ويـــرى بعـــضُ الكتـــاب أنّ علاقـــة الأوورومو بالإسلام بدأت منذ أن توطدت أركانه في الأجزاء الساحلية لشمال إفريقيا، بين القرنين الميلاديَّيْن العاشر والثاني عشـــر، بما يُعرف بمنطقة الطراز الإســـلامي، وانطلاقاً مـــن هذه الإمـــارات أخذ الإسلامُ ينتشر ويكسب مؤيدين له وسط الأوورومو، حتى إذا ما جاء الإمـــام أحمد إبراهيم دخلت في بيعته قبائل كاملة.

وكان اعتنـــاق الأوورومـــو للإســـلام بطيئـــاً وتدريجيّـــاً، وقد كانوا على حذرٍ شـــديدٍ في أثناء احتكاكهم بالقبائل التي اعتنقت الإسلام منذ زمنٍ طويل، وقد اعتنق عددٌ من أوورومو الجنوب الشرقيّ لهرر الإســـلامَ في القرن التاسع عشر الميلادي، وقد فسّـــر بعضُ المؤرخين انتشار الإسلام وسط الأوورومـــو بأنه جزءٌ من عمليـــة الدفاع عن النفس ضدّ محـــاولات تنصيرهـــم وأمهرتهـــم، وأصبح الإســـلام جزءاً من أيديولوجية البقاء والدفاع عن الذات[٣]، وتجلّى هذا الأمـــر في عظم الابتلاءات التي تعرضوا لها من قِبل الآخرين.

(١) المرجع نفسه، ص (٢٥٢).

(٢) المرجع نفسه، ص (٢٦٤).

(٣) حسن مكي محمد أحمد (١٩٨٧): الأوورومـــو (القـــالا): دراسة تحليلية، دراسات إفريقية، العدد الثالث، أبريل، (٨٧ – ١٠٨)، ص ص (٩١ – ٩٢).

انفتح شعب الأوورومو على الأقطار العربية والإسلامية، وزادت فيه نسب التعليم، والإقبال على تعلّم العربية، والتدين المؤسّسي والشعبي

هذا، وتشـــير بعضُ المصادر التاريخية إلى أنّ بعض مناطق الأوورومـــو، والمناطق المجاورة لهم، ســـادت فيها إمارات حكمت بالشريعة الإسلامية، وازدهرت فـــي كنفها اللغة العربيـــة[٤]، وكانت كلّ منطقـــةٍ من مناطق الأوورومـــو وغيرها من مناطق إثيوبيا تشـــتهر بعددٍ معتبرٍ من العلماء، وبمؤلفات لهم في مختلف العلوم[٥]، لا مجال للوقوف عندها هنا، وكلّ ذلك يدلّ على مكانة اللغة العربية والثقافة العربية والإسلامية في إثيوبيا عموماً، وفي منطقة أوروميا خصوصاً.

يُفهـــم من هذا ومن غيره، مما تذكره المصادر التاريخية عن الهجرات من شبه جزيرة العرب إلى منطقة شـــرق إفريقيا وإثيوبيا (الحبشة) تحديداً لأغراضٍ مختلفة كالتجارة والاستيطان، أنّ منطقة إثيوبيا- بما فيها المنطقة التي يعيش فيها شـــعب الأوورومو- كانت منطقة التقاء بين العرب والقبائل الإثيوبيـــة المختلفة قديماً وحديثـــاً، ليس مجرد التقاء فحســـب، وإنما اســـتطاع هؤلاء العرب أن يقيموا ممالك إســـلامية حفلـــت بتفاصيلها كتب

(٤) المرجع نفسه، ص (١٠٠).

(٥) انظر: محمد تاج الرحمن العروسي، مرجع سابق، وقد حفل بذكر عدد كبير من العلماء والشيوخ ومؤلفاتهم، ومناطق انتشارهم، في إثيوبيا.

التاريخ، وهذا كله أتاح لشعب الأورومو أن يحتك بالعرب مباشرة، ويأخذ عنهم، ويتأثر بلغتهم، وثقافتهم، وسنتناول بشيء من التفصيل جانباً من تأثر لغة الأورومو باللغة العربية لاحقاً.

أما حديثاً؛ فتوجد بمناطق الأورومو قبائل عربية يمنية، خصوصاً في منطقة جمة وهرر، إذ في هاتَيْن المنطقتين ما يمكن أن يُشار إليه بأنها ملامح عربية، مثل: طول الشعر، واللون (الفاتح)، والجمال البيّن في كثيرٍ من الفتيات[1]، وهذه ملامح يُمكن أن تلاحظ - أيضاً- عند بعض الإثيوبيين.

مهما يكن من أمر؛ فإنّ لعلاقة الاتصال المباشر بين متحدثي اللغة العربية (العرب)، ومتحدثي لغة الأورومو (الأورومو)، التي كان مسرحها أرض الأورومو (أوروميا)، تأثيراً مباشراً من العربية في الأورومو، إذ إنّ العربية أقرضت الأورومو ألفاظاً عديدة، خصوصاً في مجال الألفاظ الخاصّة بالدين الإسلامي، والتجارة.

والحقّ، فيما نرى، أنّ علاقة الاتصال المباشر بين اللغة العربية ولغة الأورومو تمثّل الآن أعلى مستوى للعلاقة بين اللغتَيْن؛ مقارنةً بمستوى علاقة الاشتراك في الأصول المذكورة سابقاً، وبمستوى علاقة الاتصال غير المباشر التي ستُذكر بعيد قليل، لذلك سيتم التفصيل في أحد مخرجات هذه العلاقة؛ تحت عنوان: الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو- كما سيأتي-.

ثالثاً: علاقة الاتصال غير المباشر بين اللغة العربية ولغة الأورومو:

يبدو لي أنّ ما تناولناه من تفاصيل تخصّ علاقة الاتصال المباشر بين متحدثي اللغة العربية (العرب)، وبين متحدثي لغة الأورومو (الأورومو)، تقف دليلاً على أنّ إمكانية علاقة الاتصال غير المباشر أقلّ درجةً ومقداراً في هذا المجال، خصوصاً في العصور القديمة التي كان فيها للعرب وجودٌ مؤثرٌ في إثيوبيا عموماً، وفي أرض الأورومو (أوروميا) خصوصاً.

أما في وقتنا الحالي؛ فيتاح لنا تصور علاقة اتصال غير مباشرة بين العربية والأورومو؛ لأنّ لغة الأورومو قد تتأثر بالعربية عن طريق التقاليد الأدبية العربية المختلفة في مظانها المتنوعة، أو عبر مصدرٍ آخر قد تمثله لغات إثيوبية مختلفة؛ كالأمهرية، أو لغات أوروبية؛ كالإنجليزية.

وعليه؛ بعد أن تضاءل الوجود العربي في إثيوبيا؛ فإنّ المستقبل كفيلٌ بخلق علاقة اتصال غير مباشر بين العربية والأورومو، ومن الصعوبة بمكان إعطاء أمثلة توضّح هذه العلاقة أو تصور طبيعتها وكيفيتها، ولكن يمكن استشرافها جنينيّاً بعد أن انفتح شعب الأورومو على الأقطار العربية والإسلامية، وزادت فيه نسب التعليم، والإقبال على تعلّم العربية، والتدين المؤسّسي والشعبي؛ انفتاحاً سيمنح الأورومو مزيداً من الاحتكاك بالتقاليد الأدبية المتنوعة للغة العربية.

الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو:

تبدو ظاهرة الاقتراض بين اللغات بأنواعها عملية اجتماعية في بعض مناحيها، وليست لغوية صرفة[2]، ونسبةً للفوارق الحضارية والثقافية الواضحة بين متحدثي اللغة العربية على امتداداتهم الجغرافية، ومتحدثي لغة الأورومو في مناطقهم

(١) مقابلة مع: آدم حسين (أورومي)، حوالي ٣٣ عاماً، إثيوبيّ، طالب دراسات عليا، جامعة إفريقيا العالمية، تمت بمركز البحوث والدراسات الإفريقية بالجامعة، بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٧م.

(٢) لمزيد من المعلومات حول ظاهرة الاقتراض بين اللغات، انظر: كمال محمد جاه الله (٢٠٠٨): «الاقتراض بين اللغات مفهومه وأسبابه ومصادره وأضربه»، كتاب مؤتمر اللغة العربية وتحديات العصر، كلية دار العلوم جامعة القاهرة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ص (٥٢ - ٨١).

المختلفة، فقد اقترضت الثانية من الأولى عدداً من الألفاظ المتنوعة، وقد كانت الأسباب الرئيسة من وراء ذلك الاقتراض هي الأسباب العامّة المشتركة التي تصاحب كلّ لغتَيْن تتعايشان لفترات طويلة، وتكون إحداهما أكثر تفوّقاً من الأخرى.

واستناداً على ذلك؛ يمكن تصور أنّ أهمّ أسباب اقتراض لغة الأورومو من العربية ما يأتي:

١- الحاجة: وذلك بإيجاد ألفاظٍ لموضوعات ومفهومات جديدة؛ لم تكن في الغالب موجودة في لغة الأورومو، (وهذا في رأينا أهمّ الأسباب قاطبة).

٢- المكانة: ونعني مكانة اللغة العربية بما تحمله من ثقافة، ومن رمزية حضارية، ودينية، وثقافية، (وهذا من الأسباب المهمة).

٣- النزعة إلى التفوق: وذلك أنّ اللغة العربية لغة أمّة محسوبة في عداد الأمم التي يُنظر إليها بأنها جديرة بالتقليد.

٤- الإعجاب باللفظ الأجنبي: وذلك أنّ كثيراً من الألفاظ العربية لها جرسٌ أو معنى يعجب الآخرين.

هذا فيما يخصّ أسباب اقتراض لغة الأورومو من اللغة العربية، فكيف تمّ جمع هذه الألفاظ؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال المهمّ يمكن اختصارها في القول: بأنّ القائمة الأولية التي تمّ إعدادها للألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو، وهي قائمة ليس القصد منها الحصر لوضع قائمة نهائية، لهي نتيجة لعددٍ من المقابلات مع عينات مختارة بعناية، تمثّل عدداً من الطلاب الإثيوبيين من قبيلة الأورومو من مختلف مناطقهم، وهم يمثّلون فئات عمرية مختلفة تتحدث لغة الأورومو بوصفها اللغة الأمّ، وما يزالون يتحدثون هذه اللغة بطلاقة، ويحافظون على استخدامها. ويغلب على هؤلاء الطلاب أنهم طلابٌ في كليات جامعة إفريقيا العالمية المختلفة، أغلبهم حديثُ

الاتصال المباشر بين العربية ولغة الأورومو، في المجالات ذات الارتباط بالدين الإسلامي والتجارة والمنتجات العضوية وغيرها، يمثّل أعلى درجة للعلاقة بين اللغتين

عهد بالسودان، وبعضٌ منهم طلاب دراسات عليا في الجامعة نفسها، ولم تنقطع صلاتهم ببلدهم.

استطاع الباحث بعد عدة أشهر من المقابلات المتنوعة زماناً ومكاناً- في عام ٢٠٠٩م- أن يجمع عدداً مقدّراً من الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو[(١)]، وهذا العدد يمثّل قائمة غير نهائية في هذا المجال، لأنه في رأينا لا يعكس طبيعة العلاقة الحميمة التي جمعت متحدثي اللغتَيْن طوال فترة ممتدة لعدد من القرون.

كما استطاع الباحث، من خلال مقابلاته مع عددٍ منهم، أن يقف على أصوات لغة الأورومو، وذلك لمقابلتها ومقارنتها بأصوات العربية؛ لمعرفة مدى التكيّف الصوتي للألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو - ستُنشر- إن شاء الله- في بحثٍ لاحق.

مهما يكن من أمر؛ فإننا الآن أمام عددٍ من الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو، فما الحقول الدلالية التي تمثلها هذه الألفاظ، تمهيداً لمعرفة تكيّفها الصوتي في هذه اللغة؟

(١) من الذين تمّت مقابلات عديدة معهم: الطالب بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية: أمان غوداتا فاتو (٢١عاماً)، وهو أورومي يتحدث لهجة بالي-أرسي بوصفها اللغة الأمّ، بالإضافة إلى أنّ له اهتماماً خاصّاً بهذه اللغة، وأثر اللغة العربية عليها.

لقد غطت الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو، بنسبٍ متفاوتة، عدداً مقدّراً من الحقول الدلالية، لعلّ أهمها (مقرونة ببعض الأمثلة):

أ- ألفاظ الدين الإسلامي، مثل[1]:

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
الكافر	kaafir
الحرام	haraama
الكعبة	kaaba
الآخرة	aakira
الحمد	hamdi
البركة	baraka
الإيمان	ilmaan
الشر	shari
الخير	kairi

ب - ألفاظ التجارة، مثل:

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
ميزان	miizaan
فائدة	faida
تاجر	daldalla

ج - ألفاظ المنتجات العضوية، مثل:

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
الصابون	saamuna
السكر	shukaara

د - ألفاظ الأيام والشهور العربية، مثل:

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
السبت	sabti
الأحد	ahada
الثلاثاء	talada
الخميس	kamsa
محرم	muharam
صفر	safar

هـ - ألفاظ التعليم، مثل:

الكلمة العربية	الكلمة الأورومية
اللوح	lohi
الكتاب	Kitaab
العالم	aalim
الأدب	adab
المتعلم	mutaallima

إنّ ما تمّ استعراضه من حقولٍ دلاليةٍ يظلّ قائمة أولية، آملين أن لا يكون هناك تعسف في استنباط مسمّيات هذه الحقول، وهذه القائمة الأولية يُقصد بها فقط تسهيل دراسة الألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو، وقد رأينا في هذا المضمار التعليق على حقلَين مهمَّيْن، هما: حقل ألفاظ الدين الإسلامي، وحقل ألفاظ التجارة.

١- حقل ألفاظ الدين الإسلامي: يعدّ الحقل الخاصّ بألفاظ الدين الإسلامي أكثر الحقول الدلالية حظوة بالألفاظ المقترضة في لغة الأورومو، وهذا يتناسب مع ارتباط تاريخ اللغة العربية بانتشار الإسلام في إثيوبيا (وبخاصّة أوروميا)، كما يؤكد أنّ الإسلام هو محور الارتكاز للعلاقة بين اللغتين، فالدين الإسلامي بوصفه نظاماً روحيّاً جديداً على مجتمع الأورومو (في ذلك الوقت)، ورد إليه متكاملاً، ومصحوباً بأدواته التعبيرية، إذ كان الأوروميون وثنيين، وما كان يتوقع للغتهم أن تحتوي على ألفاظ تعبّر عن مفاهيم ومضامين هذا الدين الجديد.

ولعلّ السبب المباشر، في كثرة الألفاظ العربية التي تقع ضمن هذا الحقل في لغة الأورومو، يرجع

(١) للاطلاع على مزيدٍ من الألفاظ في هذا الحقل يرجى أن يُنظر في: آدن سامّ شيخ (٢٠٠٠): كتابة اللغة الأورومية (لهجة البوران) بالحرف العربي كمدخل لتعليم القراءة والكتابة، أطروحة ماجستير، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم، غير منشورة، ص ص (١٣ - ١٥).

إلى أنّ الأورومو اتصلوا بالإسلام، كما أشرنا سابقاً، منذ توطيد أركانه في الأجزاء الساحلية لشمال إفريقيا بين القرنَيْن الميلاديَّيْن العاشر والثاني عشر، وما تلا ذلك من عقودٍ أصبح فيها للإسلام مكانة عظيمة في تلك البقاع من قارة إفريقيا.

٢- حقل ألفاظ التجارة: أما فيما يتعلق بحقل ألفاظ التجارة؛ فمعروفٌ أنّ للعرب منذ القدم نشاطاً تجاريّاً مع شرق إفريقيا ومع الحبشة (إثيوبيا)، وبالتالي مع (أورومیا)، وقد توسع هذا النشاط وازداد بمرور الزمن حتى بلغ منتهاه. وفي أيامنا الحاضرة ما تزال العقلية العربية تسيطر على أهمّ الأسواق التجارية في إثيوبيا، ولعلّ من أهم إفرازات ذلك تسرّب عدد من الألفاظ التي تعبّر عن ذلك النشاط إلى عدد من اللغات الإفريقية، وكان نصيب لغة الأورومو، كغيرها من اللغات، عدداً من الألفاظ التي ترتبط بهذا الحقل الحيوي.

ويُفهم من هذا ومن غيره، ممّا تقدمه لنا المصادر التاريخية عن خصوصية الإسلام والثقافة الإسلامية والتجارة التي يقوم بها العرب وما يزالون في أرض الأورومو (أرومیا)، أنّ للإسلام والتجارة دوراً كبيراً في تغذية لغة الأورومو بعددٍ معتبر من الألفاظ التي تعبّر عن هذَيْن المجالَيْن الحيويَّيْن.

خلاصة:

نخلص مما سبق إلى الآتي:

١- أنّ علاقة اللغة العربية بلغة الأورومو يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: الأول: علاقة الاشتراك في الأصول، إذ تنتمي اللغتان إلى أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية، وتختلفان في الأفرع، فالعربية تنتمي إلى الفرع الساميّ، والأورومو تنتمي إلى الفرع الكوشي، وهذا كفل لهما أن تشتركا في بعض العناصر اللغوية. والمستوى الثاني: علاقة الاتصال المباشر الذي تمّ بين العرب متحدثي العربية والأورومو متحدثي الأورومية، في أرض الأورومو، وهذا النوع من الاتصال جعل لغة الأورومو تتأثر بصورة مباشرة باللغة العربية وثقافتها، خصوصاً في مجال الحقول ذات الارتباط بالدين الإسلامي والتجارة والمنتجات العضوية وغيرها، ويمثّل هذا المستوى أعلى درجة للعلاقة بين اللغتين مقارنة بالمستويَيْن (الأول السابق، والثالث اللاحق). والمستوى الثالث: علاقة الاتصال غير المباشر، وهو يعكس فترة تضاؤل الوجود العربي في أورومیا؛ وتأثر فيه الأورومو بالعربية عبر التقاليد الأدبية المختلفة، وليس عبر العرب مباشرة، وهو ما يمكن استشرافه في المستقبل القريب.

٢- أنّ الأسباب الأساسية التي جعلت لغة الأورومو تقترض ألفاظاً من اللغة العربية هي الأسباب العامّة نفسها التي تصاحب كلّ لغتَيْن يحدث بينهما اتصالٌ عبر المتحدثين، وتتساكنان لفترات طويلة، وتكون إحداهما أكثر تفوقاً من الأخرى، من حيث المكانة الدينية أو الحضارية أو الثقافية، وهذه الأسباب هي باختصار: الحاجة، والمكانة، والنزعة إلى التفوق، والإعجاب باللفظ الأجنبي.

٣- أنّ الحقول الدلالية للألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو متنوعة، وتأتي بنسبٍ متفاوتة، لعلّ أهمها: ألفاظ الدين الإسلامي، وألفاظ التجارة، وألفاظ أيام الأسبوع والشهور العربية.

٤- أنّ حقل ألفاظ الدين الإسلامي أكثر الحقول الدلالية حظوةً بالألفاظ العربية المقترضة في لغة الأورومو، وهذا يتوافق مع ارتباط تاريخ اللغة العربية بانتشار الإسلام في إثيوبيا عموماً، وفي أورومیا خصوصاً، كما يؤكد أنّ الإسلام هو حجر الزاوية للعلاقة بين اللغتَيْن ■

أهم الأحداث

■ المجاعة تهدّد حياة ٤٠ ألف شخص بجنوب السودان:

أعلنت الأمم المتحدة أنّ ٤٠ ألف شخص على الأقلّ مهدّدون بالموت جوعاً في مناطق المعارك في دولة جنوب السودان، ودعت القوات المتحاربة إلى السماح بدخول المساعدات.

ووصفت المنظمة الدولية الوضع بأنه من أسوأ الحالات التي يعانيها السكان منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل سنتين، والتي شهدت فظاعات وجرائم حربٍ محتملة، من بينها منع دخول الإمدادات الغذائية، مؤكدة أنّ الظروف تتدهور، حيث يحتاج أكثر من ٢,٨ مليون شخص إلى المساعدات.

الجزيرة نت – ٢٠١٦/٢/٨م

■ الرئيس التشادي «إدريس ديبي» يدعو إلى تقييد الفترات الرئاسية:

أعلن رئيس تشاد إدريس ديبي الذي يشغل منصبه منذ أكثر من ٢٥ عاماً أنه سيُجري تعديلات دستورية، تضع حدّاً لفترات الرئاسة في حالة فوزه بولايةٍ خامسة في الانتخابات المقرّرة في أبريل القادم.

وأبلغ ديبي مؤتمر الحزب الحاكم الذي حصل على ترشيحه في الانتخابات الرئاسية: «اليوم لا شيء يضطرنا للإبقاء على نظام يصعب فيه تغيير الزعماء... في ٢٠٠٥م تمَّ التعديل الدستوريّ في وقتٍ كانت فيه البلاد في خطر».

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٢/١٠م

■ «فوستيان تواديرا» يفوز بالرئاسة في إفريقيا الوسطى:

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في جمهورية إفريقيا الوسطى فوزَ رئيس الوزراء السابق «فوستيان أركونج تواديرا» في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة، حيث حصل «تواديرا» على ٦٢,٧١٪، وحصل المرشح الآخر «أنيست جورج دولوجيليه»، وهو أيضاً رئيس وزراء سابق، على ٣٧,٢٩٪، وقد أقرّ بهزيمته في الجولة الثانية، ما قد يساعد في استعادة الاستقرار في البلاد؛ كخطوةٍ نحو إنهاء الحرب الطائفية الدموية في البلاد.

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٢/٢١م

■ فوز «موسيفيني» بالانتخابات الرئاسية الأوغندية، والمعارضة ترفض النتائج:

أعلنت اللجنة الانتخابية في أوغندا فوز الرئيس «يووري كاجوتا موسيفيني» بالانتخابات الرئاسية؛ معزّزاً حكمه المستمر منذ ٣٠ عاماً.

فاز «موسيفيني» بنسبة ٦٠,٨٪ من الأصوات؛ بينما حصل منافسه الرئيسي زعيم المعارضة «كيزا بيسيجي» على ٣٥,٤٪، وقد رفض «بيسيجي» نتائج الانتخابات، وقال في بيان: «شهدنا ما يجب أن توصف بأنها: العملية الانتخابية الأكثر خداعاً في أوغندا»، كما دعا أيضاً إلى مراجعةٍ مستقلةٍ للنتائج، مضيفاً أنه وُضع رهن الإقامة الجبرية في منزله.

وانتقد مراقبو الاتحاد الأوروبي والكومنولث

عمليـــة الاقتراع، وقالوا: إنها جرت في مناخٍ من التخويف، وإنّ لجنة الانتخابات في البلاد ليست مستقلة.

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٢/٢١م

■ الرئيس التركي يختتم سلسلة زيارات إلى دول غرب إفريقيا:

وصل الرئيـــس التركي رجب طيب أردوغان إلى العاصمة الغينية (كوناكري)، في ختام جولةٍ في دول غرب إفريقيا، قادته إلى ســـاحل العاج ونيجيريا وغانا.

وخلال جولته وقّع الرئيس التركي العديدَ من الاتفاقات مع الدول الأربع في مجالاتٍ مختلفة: (الســـياحة، النقل، الصحة، التعاون العسكري، الكهرباء، الهيدروكربونات، التعدين، البيئة).

وأشار بيانٌ صادر عن الرئاسة التركية إلى أنّ الجولة تهدف إلى تعزيز «الشراكة الاستراتيجية» لتركيا مع إفريقيا، وتطوير العلاقات مع أعضاء المجموعـــة الاقتصادية لدول غـــرب إفريقيا، وبحسب البيان؛ هذه هي المرة الأولى التى يزور فيها رئيسٌ تركيٌّ ساحل العاج وغينيا.

ويقـــود أردوغان، الذى زار إثيوبيا وجيبوتي والصومـــال العام الماضي، حملةً لتعزيز الوجود التركي فى إفريقيا.

وعزّزت تركيا عدد سفاراتها في إفريقيا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف منـــذ ٢٠٠٩م، في حين تقوم الخطـــوط الجوية التركيـــة برحلاتٍ إلى عشرات الوجهات فى القارة.

وكالة الأناضول – ٢٠١٦/٣/٤م

■ ١٦ قتيلاً؛ بينهم ٤ فرنسيين في هجوم على منتجعٍ سياحيٍّ بساحل العاج:

قتل مســـلحون ١٦ شـــخصاً، بينهـــم أربعة فرنسيين، في هجوم على منتجع شاطئٍ بساحل العاج، في أحدث هجوم من نوعه، ضمن سلسلةٍ من الهجمات وقعت مؤخراً في غرب إفريقيا.

واســـتهدف ســـتة مســـلّحين فنـــادق على الشـــاطئ في منتجع جراند بسام، وهو مقصدٌ ســـياحيٌّ يرتاده الغربيون، ويقع على مسافة ٤٠ كيلومتراً إلى الشـــرق من العاصمة الاقتصادية (أبيدجان)؛ قبل أن يُقتلوا في اشتباكٍ مع رجال القوات الخاصّة.

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٣/١٥م

■ رئيس وزراء بنين يقرّ بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية:

أقرّ رئيـــس وزراء بنيـــن المنتهيـــة ولايته «ليونيـــل زينســـو» بهزيمته أمـــام خصمه رجل الأعمال «باتريس تالون»، في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاســـية، وذلك قبل إعلان النتائج الرســـمية، وقال «زينسو» في بيانٍ على صفحته على فيســـبوك: «اتصلت بباتريـــس تالون الليلة لأهنّئه على فوزه، وأتمنى له التوفيق».

واعترف «زينســـو» بالهزيمة بعد أن أظهرت نتائـــج مبكرة أنّ «تالون» حصل على ٦٤,٨٪ من الأصوات؛ مقابل حصوله على ٣٥,٢٪.

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٣/٢١م

إفريقيا بالأرقام

■ **ساحل العاج: أكثر من ٦ ملايين شخص بين (٣ - ٢٤) عاماً خارج النظام الدراسيّ في عام ٢٠١٥م:**

كشف استطلاعٌ أجراه مركز الدراسات الوطنية، في مايو ٢٠١٥م، حول (وضع الأطفال والمراهقين خارج المدرسة في ساحل العاج) أنّ أكثر من ٦ ملايين شخص، تتراوح أعمارهم بين (٣ و ٢٤) عاماً، خارج النظام الدراسيّ في عام ٢٠١٥م.

وتمثّل هذه الفئة العمرية (٣ و ٢٤) سنة أكثر من نصف سكان ساحل العاج، أي ٥٦,٨٪.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٥/٣/٥م

■ **ساحل العاج تتلقى ٧٦ مليار فرنك إفريقيٍّ من بنك الاستثمار الأوروبي لدعم توليد الكهرباء:**

أعلن رئيس وزراء ساحل العاج «دانيال كابلان دونكان» ونائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار «أمبرواز فايول»، في أبيدجان، عن توقيع اتفاقية تمويل بقيمة ١١٧ مليون يورو، أي أكثر من ٧٦ مليار فرنكٍ إفريقيٍّ، لدعم مشروع «إينيرغوس» في مجال الطاقة.

ويأتي هذا التمويل المقدّم من البنك الأوروبي لدعم التنمية، وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء وتوسيعها في مدن بواكيه (الوسط)، وسان بيدرو (الجنوب الغربي)، وأبيدجان العاصمة الاقتصادية لساحل العاج.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٣/١٨م

■ **إعادة انتخاب «محمدو إيسوفو» رئيساً للنيجر بنسبة ٩٢,٤٩٪ من الأصوات:**

انتُخب رئيس النيجر المنتهية ولايته «محمدو إيسوفو» (٦٤ عاماً) رئيساً لولايةٍ جديدةٍ، مدتها خمس سنوات، بعد أن فاز في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بنسبة ٩٢,٥٪، في حين حصل معارضه «هاما أمادو» (٦٦ عاماً) المعتقل منذ نوفمبر الماضي على ٧,٥٪ من الأصوات.

وقبل إعلان النتائج؛ قال الائتلاف المعارض إنه لن يعترف بها، وقاطعت المعارضة جولة الإعادة التزاماً بقرارٍ أعلن عنه قادة المعارضة يوم ٨ مارس؛ احتجاجاً على ما وصفتها بالانتهاكات التي شابت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢١ فبراير، وعدم المساواة في التعامل بين مرشحي جولة الإعادة، واستمرار سجن مرشّحها «هاما أمادو».

لكن السلطة تجاهلت انتقادات المعارضة، وقالت إنّ الانتخابات كانت «نزيهة وشفافة»، والمعارضة «لا تريد تقبّل الهزيمة».

الجزيرة نت - ٢٠١٦/٣/٢٣م

قالو عن إفريقيا

▪ «لدى القـــارة امتيـــازٌ لكونها «متأخـــرة» عن التحـــوّل، وذلك لاكتساب وتعلّم وإعادة اختراع نماذج التنمية الأخرى لتناسب السياق الإفريقـــي.. إفريقيا بحاجة إلى التحـــوّل الهيكلي؛ الذي يغيّر تركيبة الهيـــكل الاقتصـــادي، وأفضل طريقـــة للقيام بذلك هـــو من خلال التصنيع.. لكـــن أيّ نوع من التصنيع؟ يجب أن يكون مختلفاً تماماً.. إذا نظرتـــم إلى تلـــك التجارب في أجزاء أخرى مـــن العالم؛ فهي لا تتكيف لحاجتنا (الإفريقيـــة) في الوقت الراهن؛ لأنها نُفّذت في ظلّ الظروف الاقتصادية العالمية التي لم تعد متوفرة لإفريقيا».

كارلوس لوبيز، السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، خلال منتدى استضافه المركز الإفريقي للتحول الاقتصادي (ACET)، حول سبل تحقيق التنمية السريعة والمستدامة في إفريقيا، مارس ٢٠١٦م.

▪ «إنّ الدارس لتاريخ إفريقيا ليتعجب كيف اســـتطاع أهل إفريقيا أن يحملوا هذا العبء الاســـتعماري كلـــه؛ وأن يظلّوا على قيد الحياة يكافحون!.. لذلك ليس من العجيب في إفريقيا أنّ شعبها قد استُعمر، ولكـــن العجيب أنه موجـــود، وأنه باق على إصـــراره أن ينتصر على مستعمريه!».

عايدة العزب موسى، من كتاب: (قرن الرعب الإفريقي)، دار البشير، مصر، ط١ – ٢٠١٤م، ص ٢٠٨.

▪ «إنّ النفـــط الإفريقـــي، بمواصفاتـــه النوعية العالية، ونســـبة الكبريت المنخفضة فيه، بات يشكّل مصدراً متنامياً لمصافي البترول على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية».

نائب الرئيس الأمريكي السابق، ديك تشيني، في كلمته عن سياسة الطاقة الوطنية الأمريكية, عام ٢٠٠١م.

فرق وأديان

■ ميليشيا «أنتي بالاكا» المسيحية المتطرفة تقتل ٥ مسلمين في إفريقيا الوسطى:

قُتل ما لا يقلّ عن ٥ مسلمين يوم الاثنين ٢٠١٦/٣/٧م، في هجوم شنّته عناصر تابعة لميليشيات «أنتي بالاكا» المسيحية الطائفية المتطرفة، في حينٍ حاولت عناصر من تحالف «سيليكا» المسلم صدّ الهجوم في محيط مخيّم اللاجئين، بقاعدة «سانغاريس» في بامباري، وفي قرية ليوا المجاورة.

وكانت ميليشيات «أنتي بالاكا» المسيحية المتطرفة، المدعومة من فرنسا، قد وقّعت اتفاقاً لوقف عملياتها العدائية مع تحالف «سيليكا»، نهاية ديسمبر الماضي، وهو ما أعاد الهدوء الحذِر إلى المنطقة.

وكالة الأناضول – ٢٠١٦/٣/٧م

■ ساحل العاج: أئمة المسلمين يدعون إلى التحلّي بالحكمة؛ بعد هجوم غراند بسام:

دعا أئمة المسلمين في ساحل العاج، خلال لقاءٍ في المجلس الأعلى للأئمة (COSIM)، المسلمين إلى: «التصرف بحكمة، والالتزام بالهدوء»، وأدانوا هذه الأعمال التي تتنافى والقيم الإنسانية، والتي يحرّم الإسلام ارتكابها، وذلك بعد ٢٤ ساعة من وقوع الهجمات المسلّحة في المدينة الساحلية غراند بسام، التي أسفرت عن وفاة ١٦ شخصاً، بينهم ١٤ مدنيّاً، واثنان من أفراد القوات الخاصّة، وإصابة ٢٣ آخرين، كما قُتل المسلحون الثلاثة الذين قاموا بالهجوم.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٣/١٥م

■ منتدى مجالس أساقفة إفريقيا ومدغشقر يعقدون اجتماعاً في العاصمة الغانية (أكرا):

عقد الأمناء العامّون للمجالس الأسقفية الوطنية والإقليمية، في منتدى مجالس أساقفة إفريقيا ومدغشقر، اجتماعاً في أكرا عاصمة غانا، من ٢٩ فبراير حتى ٤ مارس ٢٠١٦م، تمحور حول تبادل: «خبرات التنصير» بين الأسقفيات.

وجاء في بيان نُشر في ختام الأعمال: تجديد التزامهم في خدمة الكنيسة في إفريقيا والكنائس المحلية، وأنّ الأعمال تمحورت حول قرارات اجتماعهم في جنوب إفريقيا عام ٢٠١٤م.

إذاعة الفاتيكان – ٢٠١٦/٣/١١م

■ إعادة تهميش إفريقيا:

في عام ٢٠١١م نشـر معهد الدراسات الأمنية تقريراً مطولاً عن القارة الإفريقية ومستقبلها في ٢٠٥٠م، وتوقّع التقرير حدوث تحسـينات في الاقتصاد، والحكم الرشـيد، وتحسـينات في الناتج الزراعي، مع نوع من الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى زيادة المساعدات وخفض الديون، وأكد التقرير أهمية السلّع بالرغم من عدمً نموّها بصورةٍ كافية في العقدَيْن الماضيَيْن، وأنّ القارة قد خاضت عملية إصلاح هيكليّ للأفضل.

وأشـار التقرير إلى أنّ القارة ستشهد متوسـط نموٍّ بمقدار ٦٪ لدولها الأربع والخمسين في ٢٠٣٥م، واستبعد أيضاً القضاء التامّ على الفقر بحلول ٢٠٣٠م، وهو أحد أهمّ أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة لغالبية الأفارقة: فقد تحسّنت الأوضاع؛ بالرغم من أنها لم تتحسن بالسرعة المطلوبة.

وقد سلطنا الضوء على الدول الخمس الكبيرة في إفريقيا: (نيجيريا، جنوب إفريقيا، الجزائر، مصر، وإثيوبيا)، وخلص التقرير إلى أنّ نيجيريا وحدها كانت تملك إمكانيات حقيقية للنموّ لتصبح لاعباً دوليّاً مهمّاً، بشرط أن تتغلّب على عدة تحديات متعلقة بالحكم والأمن الداخلي.

وفي المجمل: توقّع التقرير أن يتوسع نفوذ القارة، ولكن بالنظر إلى مقوّماتها السياسية والاقتصادية؛ فإنّ القارة ستظلّ هامشية على مستوى الشؤون الدولية، حيث سيحتلّ الساحةَ ثلاثةُ عمالقة كبار، هم: الولايات المتحدة والصين والهند الواعدة، وسـيكون لديهم مزيد من السـطوة والنفوذ، من حيث المصادر والموارد والقوى الدبلوماسية مقارنة بالدول الأخرى، ويمكن أن ينضمّ إليهم الاتحاد الأوروبي إذا ما ظلّ موحّداً ومتكاملاً، في حين سـتظلّ الفجوة واسعة بين هؤلاء الأربعة وبقية دول العالم.

لكـن اليوم، وبعد هذا التقرير المتفائل لإفريقيا، فـإنّ دول جنوب الصحراء ربما لا تزال تعاني فقراً في التنمية المستدامة، لذلك سنرى مزيداً من التهميش لتلك الدول في السنوات القادمة، وهناك ثلاثة عوامل رئيسة لهذه الرؤية:

العامـل الأول: هو التغيّرات في الصين، التي تعدّ اليوم الشـريك التجاريّ الأكبر للقارة، ومن المتوقّع أن تدخل الهند بقوةٍ في هذا السوق، وأن تستعيد إفريقيا بعضاً من زخمها، ولكن في الوقت الراهن فإنّ النموّ العالميّ يتباطئ، وليس كافياً لتحلّ أيّ دولةٍ أخرى محلّ الطلب الصينيّ المتزايد على المصادر الطبيعية الإفريقية.

والعامل الثاني: يرجع إلى العنف واللاجئين؛ فالاسـتثمارات المخصّصة للترويج للتنمية الشاملة، وتقليل الفقر، وتطويـر البنية التحتية، والحكم الرشـيد، كلها تبخّرت مع تعثّر أوروبا في الوفـاء بالتزاماتها المالية كنتيجةٍ لأزمة اللاجئين من سوريا، ومن غيرها من البلدان.

أمـا العامل الثالث: فيتعلّق بالتغيّر في الأنماط الدولية تجاه العنف السياسـيّ، فبعد عدّة اضطراباتٍ وحروب، وحالات عدم استقرار صاحبت نهاية الحرب الباردة، شهدت إفريقيا حقبةً من السلام استمرت حتى منتصف ٢٠١١م، ولكن بعد ذلك ضرب العنف وعدم الاسـتقرار إفريقيا، ومن المتوقّع أن يعقب ذلك حالات من عدم الاسـتقرار، ربما تسـتمر عشر سنوات، فهناك حرب (سنّية – شيعية) في الشرق الأوسـط، وحرب بالوكالة بين دولٍ في منطقةٍ ذات أهمية اسـتراتيجية، لذلك من المتوقّع ألا تحظى منطقة جنوب الصحراء بمزيد اهتمامٍ أو أموال في الفترة القادمة؛ بسبب تلك التحديات.

بالإضافة إلى منظومة أخرى من المشـكلات، مثل: عدم المسـاواة في الدّخل، والمشـكلات السياسـية بين الجماعـات، ومع وصول تقنية المعلومات إلى أرجاء القارة أصبح من الأسـهل اليوم تحريك المجتمعات وحشـدها بسرعةٍ حول أيّ قضية، كما دلّل على ذلك الحوادث في تونس وجنوب إفريقيا.

ولذلك فمن المتوقّع أن يزيد الضغط من الأسـفل، من الشـعوب على الحكومات السـلطوية، وأنّ حالات عدم الاستقرار ستتراوح بين الانتفاضات والثورات التي ستتحرك في الريف والحضر، كما يتوقّع أن يزيد العنف المصاحب للانتخابات في مختلف البلدان.

معهد الدراسات الأمنية، ترجمة قراءات إفريقية – ٢٠١٦/٢/٩م

ذاكرة التاريخ

■ الشيخ أبو بكر جومي.. رائد الإصلاح الإسلامي في غرب إفريقيا:

هو زعيم الحركة الإصلاحية المناهضة للبدع والخرافات في غرب إفريقيا في القرن العشـــرين، أسهمت اجتهاداته الدينية والفكرية في إلهام الكثير من حركات الإصلاح الإسلامي، ليس فقط في نيجيريا، ولكن في غرب إفريقيا عموما.

وُلد الشـــيخ عام ١٩٢٢م، في بلدة جومي بولاية سوكوتو، كان أبوه قاضياً شرعيًّا، فتعلّم على يدَيْه القرآن الكريم، ثم التحق بمدرســـة سوكوتو الابتدائية المركزية، ثم مدرسة الحقوق التي عُرفت لاحقًا باسم: «مدرسة الدراســـات العربية»، وبعد ســـنوات من تخرّجه سافر إلى السودان، فحصل على دبلومة عليا في اللغة العربية عام ١٩٥٥م.

عند عودته من الســـودان؛ أرسلته الحكومة الفيدرالية النيجيرية مسؤولاً عن بعثة الحجّ، وفي عام ١٩٦٢م عُيّن الشيخ أبو بكر في منصب القاضي الأكبر لشمال نيجيريا، ومقرّه في مدينة كادونا، وخلال جلساته الدينية التي عُقدت في مسجد السلطان بللو، وكذلك أحاديثه الإذاعية من راديو نيجيريا في كادونا، بدأ الشيخ أبو بكر حملته الإصلاحية بتوجيه انتقادات حادّة للطُّرق الصوفية.

شغل الشيخ أبو بكر جومي كذلك منصب مستشار أحمدو بللو الذي جعل الإسلام نقطة الانطلاق الرئيسة في جهوده لتوحيد شـــمال نيجيريا، وقد أنشـــأ أحمدو بللو لهذا الغرض «جماعة نصر الإســـلام»، كما حاول الاستفادة من شعبية الطُّرق الصوفية؛ فأنشا جماعة «العثمانية» نسبةً إلى عثمان دان فوديو، وكان على الشيخ جومي أن يكيّف آراءه المناهضة للبدع مع هذا التوجّه الرســـميّ الجديد، لكن ســـرعان ما رُفع هذا القيد عن الشيخ جومي بعد اغتيال أحمدو بللو في انقلاب ١٩٦٦م.

ســـمح العسكريون الجدد للشيخ بممارســـة تأثيره الديني من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وقد حاول الشيخ أبو بكر التصالح مع علماء كانو؛ بيد أنّ جهوده أخفقت، عندئذ أصدر الشيخ كتاب: (العقيدة الصحيحة بموافقة الشـــريعة)، تضمّن هجوماً حادًّا على الخرافات والبدع، فكاد الشيخ أن يفقد حياته عام ١٩٧٨م على أيدي مجموعةٍ من غلاة الصوفية.

واســـتناداً إلى تلك المقدّمات تمّ تأسيس جماعة «إزالة البدعة وإقامة السنّة» عام ١٩٧٨م، وقام بإضفاء الطابع المؤسّســـي على حركة الإصلاح الدينيّ في شـــمال نيجيريا، واتخذت الجماعة منذ تأسيســـها مدينة «جوس» مقرًّا رئيســـا لها، وأنيطت إدارة هذه الجماعة للجنة من العلماء برئاسة الشيخ إسماعيل إدريس (أحد المقربين من الشيخ جومي)، وكان يساعد هذه اللجنة مجموعات من كبار المساعدين.

كان - رحمه الله - عضواً في المجلس الأعلى العالميّ لشؤون المساجد، والمجمع الفقهيّ بمكة، ومجمع البحوث الإســـلامية في القاهرة، والمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في القاهرة، وهو عضوٌ مؤسّس لرابطة العالم الإســـلاميّ بمكة، وجماعة أحمدو بللو، ومجلس كبار العلماء فـــي نيجيريا، أمّا آخر منصبٍ تولاه: فهو رئاسته لمجلس مركز التعليم في بلاده.

له كتاب: (العقيدة الصحيحة بموافقة الشريعة)، وكتاب: (ردّ الأذهان إلى معاني القرآن) في التفسير، كما ترجم معاني القرآن الكريم إلى لغة الهوســـا، وأشـــرف على ترجمة عدد من الكتب التي ألفها علماء نيجيريون باللغة العربية إلى لغة الهوسا، وكان له نشاطٌ كبيرٌ في الإذاعة والصحفً والمجلات، نال جائزة الملك فيصل - رحمه الله - العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤٠٧هـ.

المصادر:

١- كتاب: جائزة الملك فيصل العالمية في خمسة وعشرين عاماً، ص (٧٤ - ٧٥).
٢- موقع إسلام أون لاين.
٣- Muhammad Said Umar, Education and Islamic Trends in Northern Nigeria: 1970 -199, Africa Today - Volume 48, Number 2, Summer 2001, pp 127-150.

■ **نيجيريا: تتوقع إيرادات بـ ٢٥ مليار دولار من المنتجات غير النفطية بحلول ٢٠٢٥م:**

أفاد المجلس النيجيري لترويج الصادرات (NEPC)، الذي ذهب للاعتماد المفرط من البلاد على النفط كموردٍ للدخل القومي، بأنه يجب زيادة المنتجات غير النفطية لتصل إيراداتها إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م، بعد انخفاض سعر البترول في السوق الدولية.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٣/٥م

■ **ميناء ليبيريا يسجّل أرباحاً كبيرة خلال ٢٠١٥م:**

أفاد تقريرٌ سنويٌّ صادرٌ عن الهيئة الوطنية للموانئ (NPA) في ليبيريا: أنه تمّ تحقيق أرباحٍ تقدّر بنحو ٢٨,٨٧٧ مليون دولار؛ خلال (٢٠١٤ / ٢٠١٥م)، ويشير التقرير إلى أنّ عائدات الميناء قد ارتفعت بزيادة قدرها ٩٪؛ بالمقارنة مع ٢٦,٥٩٧ مليون دولار في (٢٠١٣ / ٢٠١٤م).

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٣/٩م

■ **الكاميرون تطلق حملة لتطعيم ٦ ملايين طفل ضدّ شلل الأطفال:**

أعلنت وزارة الصحة العامّة الكاميرونية عن إطلاق حملة وطنية لوقاية ٦ ملايين طفل، تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات، ضدّ شلل الأطفال، تغطي هذه العملية ١٣٣ منطقة صحية في جميع أنحاء البلاد، وذلك بهدف محاربة عودة شلل الأطفال، الذي لوحظ بشكلٍ خاصٍّ في شمال الكاميرون.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٣/١١م

■ **اتفاقية إفريقية مبدئية لتوحيد تكتلات تجارية رئيسة:**

صرّح مصدرٌ في وزارة الاقتصاد والمالية في بوركينافاسو بأنّ صندوق النقد الدولي (IMF) سيمنح البلاد قرضاً قدره ١٥ مليار فرنك إفريقي، وذلك في نهاية مجلس إدارته المقرّر عقده في أوائل شهر يونيو.

ومن المتوقع أن يعمل الصندوق على توسيع برنامج القروض بنهاية مارس ٢٠١٦م من طرف بعثة صندوق النقد الدولي، التي سيرافقها فريقٌ فني.

واجه الاقتصاد البوركينابي تحديات خطيرة على مدى العامَيْن الماضيَيْن بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري، وتأثير أزمة الإيبولا في المنطقة، والاضطرابات السياسية الداخلية التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس «بليز كومباوري».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٣/٢م

شهد إقليم ما يُعرف – حاليّاً – بالكاميرون، على مدار تاريخه، غزوات وهجرات عديدة، قامت بها مجموعات عرقية متنوعة، أبرزها: (الفولاني، والهوسا، والفانج، والكنوري).

وكان المكتشفون البرتغاليون أول من وَفَد من الأوروبيين إلى الكاميرون، وخلال القرن التاسع عشر تنازعت الدول الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) في السيطرة على الكاميرون، إلى أن أصبحت الكاميرون محميةً ألمانيةً عام ١٨٨٤م.

وخلال الحرب العالمية الأولى فقدت ألمانيا السيطرة على الكاميرون لمصلحة فرنسا وبريطانيا، فقامتا بتقسيم الكاميرون عام ١٩٢٢م إلى: «الكاميرون الفرنسي» و «الكاميرون البريطاني»، وفي عام ١٩٤٦م تعهدت بريطانيا وفرنسا بمنح الكاميرون استقلالاً أو حكماً ذاتيّاً.

الاستقلال: استقلت المناطق التي كانت خاضعة للإدارة الفرنسية، بموجب وصاية الأمم المتحدة، في الأول من يناير ١٩٦٠م، بينما استقلت المناطق التي كانت خاضعة للحكم البريطاني، بموجب وصاية الأمم المتحدة، كذلك، في الأول من أكتوبر ١٩٦١م، وظلّت اتحاداً فيدراليّاً حتى مايو ١٩٧٢م؛ حين أُقرّ دستورٌ جديدٌ وحّد الدولتَيْن.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١- الموقع الجغرافي: تقع الكاميرون في غرب قارة إفريقيا، تطلّ على خليج غينيا بيافرا، يحدّها من الشمال: تشاد ونيجيريا، ومن الجنوب: غينيا الاستوائية والجابون وجمهورية الكونغو، ومن الشرق: جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، ومن الغرب: نيجيريا والمحيط الأطلسي.

٢- المساحة: ٤٧٥,٤٤٠ كم٢، مساحة اليابس: ٤٧٢,٧١٠ كم٢، مساحة المياه: ٢٧٣٠ كم٢.

٣- المناخ: مداري على طول الساحل؛ شبه جافٍّ وحارّ في الشمال.

٤- التضاريس: سهل ساحليّ في الجنوب الغربي، وهضبة تكسوها الغابات في الوسط، وجبال في الغرب، وسهول في الشمال.

٥- المصادر الطبيعية: النفط، البوكسايت، خام الحديد، الخشب، الطاقة الكهرومائية.

ثانياً: السكان في الكاميرون:

١- عدد السكّان: ٢٣,٧٣٩,٢١٨ نسمة؛ بتقديرات يوليه ٢٠١٥م.

٢- معدَّل النموّ السُّكّاني: ٢,٥٩٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٣- معدل انتشار مرض الإيدز بين البالغين: ٤,٧٧٪؛

بتقديرات ٢٠١٤م.

٤- عدد حالات مرضى الإيدز بين الأحياء: ٦٥٧,٥٠٠ آلاف حالة؛ بتقديرات ٢٠١٤م.

٥- عدد الوفيات بسبب مرض الإيدز: ٣٤,٢٠٠ ألف حالة؛ بتقديرات ٢٠١٤م.

٦- التقسيمات العرقية: يمثل الكاميرونيون سكان المرتفعات ٣١٪، والبانتو الاستوائيون ١٩٪، أما الكيرديون Kirdi فنسبتهم ١١٪، والفولاني ١٠٪؛ والبانتون الجنوب غربيون ٨٪، والنيجيريون الشرقيون ٧٪، والأفارقة الآخرون ١٣٪، وغير الأفارقة أقلّ من ١٪.

٧- الديانات في الكاميرون: يشكّل المسلمون ٢٤٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم حوالي ٢٣,٧ مليون نسمة، والنصارى- سواء البروتستانت أو الكاثوليك- نحو ٤٠٪، وأصحاب المعتقدات الوثنية نحو ٣٦٪.

٨- اللغات المنتشرة: الفرنسية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان في جمهورية الكاميرون، ويوجد بها ٢٤ لغةً من اللغات الإفريقية المهمّة.

٩- نسبة الإنفاق في التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي: ٣٪؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

١٠- نسبة الإنفاق في الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي: ٥,٢٪؛ بتقديرات ٢٠١١م.

ثالثاً: النظام السّياسي في الكاميرون:

١- اسم الدولة: الاسم الرسمي الكامل: جمهورية الكاميرون، الاسم الرسمي المختصَر: الكاميرون، الاسم السابق: الكاميرون الفرنسي، والكاميرون الإنجليزي، وجمهورية الكاميرون الفيدرالية، وجمهورية الكاميرون المتحدة.

٢- نظام الحُكم: جمهوري، نظامٌ رئاسيٌّ قائم على التعددية الحزبية.

٣- العاصمة: ياوندي Yaounde.

٤- التقسيمات الإدارية: تنقسم إلى عشر مناطق: أداماوا Adamaoua، والوسطى، والشرقية، والشمالية البعيدة، وليتورال (الساحلية) Littoral، والشمالية، والشمالية الغربية، والغربية، والجنوبية، والجنوبية الغربية.

٥- الدستور: اعتُمد في ٢٠ مايو ١٩٧٢م؛ وأقرّ رسميّاً في ٢ يونيه ١٩٧٢م، وروجع في يناير ١٩٩٦م، وعُدِّل عام ٢٠٠٨م.

٦- النظام القانوني: نظام قانوني مختلط، من القانون العام الإنجليزي، والقانون المدني الفرنسي، والقانون العرفي. وتقبل الكاميرون السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وليست دولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

٧- السنّ القانوني للانتخاب: مكفول لمن يبلغ عشرين عاماً، من الذكور والإناث.

٨- الهيئة التنفيذية:

أ - رئيس الدولة: رئيس الجمهورية، بول بيا Paul BIYA، منذ ٦ نوفمبر ١٩٨٢م.

ب - رئيس الحكومة: رئيس الوزراء، فيليمون يانج، منذ ٣٠ يونيه ٢٠٠٩م.

ج - الحكومة: مجلس للوزراء، يعيّنه رئيس الجمهورية، من أسماء يرشحها رئيس الوزراء.

د - الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية في اقتراع شعبي، لفترة سبع سنوات (لا حدود للفترات الرئاسية؛ وفق تعديلات الدستور عام ٢٠٠٨م)، وقد جرت الانتخابات الأخيرة في ٩ أكتوبر ٢٠١١م؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في أكتوبر ٢٠١٨م، أما رئيس الوزراء، فيعيّنه رئيس الجمهورية.

٩- الهيئة التشريعيّة:

أ - تكوين الهيئة التشريعية: تتكون الهيئة التشريعية من مجلسين، هما:

مجلس الشيوخ: هو المجلس الأعلى، ١٠٠ عضو، منهم ٧٠ عضواً يُنتخبون بالتصويت غير المباشر من قبل المجالس البلدية، لخمس سنوات؛ و ٣٠ عضواً يعيّنهم رئيس الجمهورية.

الجمعية الوطنية: تتألف من ١٨٠ مقعداً، يُنتخب الأعضاء في انتخابات شعبية مباشرة؛ مدة خدمتهم خمس سنوات.

ب - الانتخابات: جرت آخر انتخابات مجلس الشيوخ

فـي ١٤ أبريـل ٢٠١٣م، ومن المقرر إجـراء الانتخابات القادمة عام ٢٠١٨م، جرت آخر انتخابات للجمعية الوطنية في ٣٠ سـبتمبر ٢٠١٣م، ومن المقـرر إجراء الانتخابات القادمة عام ٢٠١٨م.

١٠- وصف العلَم: يتكون من ثلاثة أشـرطة رأسـية متساوية؛ بالألوان: الأخضر، جهة السارية؛ ثم يليه الأحمر، فالأصفر. يتوسط الشريط الأحمر، نجم خماسي أصفر.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١- النظام الاقتصادي:

يُعـدُّ الاقتصـاد الكاميرونـي مـن أفضـل الاقتصاديات، التي تقوم على السلع الأولية، في شبه الصحراء الإفريقية، نظراً إلى ما تتمتع به البلاد من موارد نفطية معتدلة، وظروفٍ زراعية جيدة، غير أنّه لا يزال يواجه مشـكلات خطيرة وعديدة، لا تختلف عن الدول النامية الأخرى، مثل عدم العدالة في توزيع الدخل، والفساد، وعدم مواءمة المناخ العام لشركات الأعمال.

بـدأت الكاميرون - مؤخراً - فـي تنفيذ العديد من مشـاريع البنية التحتية الضخمة، تتضمـن بناء ميناء في كريبـي Kribi في عمق البحر، ومنشـأة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي، وتشـييد عدة سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية.

٢- إجمالـي الناتـج المحلـي: ٧٢,١١ بليون دولار؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٣- مصـادر إجمالي الناتج المحلـي: قطاع الزراعة: ٢٢,٣٪، قطـاع الصناعـة: ٢٩,٩٪، قطـاع الخدمات: ٤٧,٩٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٤- قـوة العمـل الإجماليـة: ٩,٣٣٢ ملايين عامل؛ بتقديرات ٢٠١٥م. توزيعهـا؛ بتقديرات ٢٠٠١م: الزراعة: ٧٠٪، الصناعة: ١٣٪، الخدمات: ١٧٪.

٥- معدل التضخم: ٢٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م:

٦- الموازنـة: الإيـرادات: ٤,٠٣٥ بلايـين دولار، النفقات: ٥,٤٠٤ بلايين دولار؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٧- الدَّين العـام: ٣١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٨- أهمّ المنتجات الزراعيـة: البن، الكاكاو، القطن، الموز، بذور الزيت، الحبوب، الكاسـافا؛ إضافة إلى تربية المواشي، والأخشاب.

٩- الصناعات: إنتاج النفط وتكريره، إنتاج الألومنيوم، الصناعـات الغذائيـة، السـلع الاسـتهلاكية الخفيفة، المنسوجات، الخشب، إصلاح السفن.

١٠- القيمة الإجماليّة للصادِرات؛ بتقديرات ٢٠١٥م: ٥,٢٨٣ بلايين دولار.

- أهم الصـادرات: النفط الخام، المنتجات النفطية، الخشب، الكاكاو، الألومنيوم، البن، القطن.

- أهم الدول المُسْـتوردة: إسـبانيا ١٣,٩٪، الصين ١٢٪، الهنـد ١٠,١٪، إيطاليـا ٨,١٪ هولندا ٨٪، بلجيكا ٥,١٪، فرنسـا ٤,٦٪، النرويـج ٤,٥٪، المملكة المتحدة ٤,٣٪؛ طبقاً لعام ٢٠١٤م.

١١ - القيمة الإجماليّة للوارِدات؛ بتقديرات ٢٠١٥م: ٦,١٥٩ بلايين دولار.

- أهـم الـواردات: الآلات، التجهيـزات الكهربائية، معدات النقل، الوقود، المواد الغذائية.

- أهم الدول المُصَدِّرة: الصين ٢٦,٢٪، نيجيريا ١٢٪، فرنسا ١١,٨٪، بلجيكا ٤,٩٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٢٪.

١٢- احتياطي العملة الصعبة والذهب: ٢,٥١ بلايين دولار؛ بتقديرات ٢٠١٥/١٢/٣١م.

١٣- الدَّين الخارجي: ٥,٧٨٤ بلايين دولار؛ بتقديرات ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

١٤- العملـة المتداولة ورمزهـا: الفرنك الإفريقي (XAF) (فرنك وسط إفريقيا).

خامساً: المسلمون في الكاميرون:

يشكّل المسلمون نحو ٢٤٪ من سكان الكاميرون، ويُعدّ الإسـلام الديانـة الثانية فـي الكاميرون بعد المسيحية، وغالبية المسلمين هناك ينتمون للمذهب

المالكـــي، ويتركّـــز ثلث المســـلمون فـــي العاصمة (ياوندي)، وتزداد كثافتهم في الشمال.

ومن أهمّ الأعراق المسلمة في الكاميرون قبائل: (الفولاني، الباموم، التيكار، الماندرا، الشاوية العرب، والكيردي).

دخول الإسلام:

بدأت الدعوة للإسلام على يد الزعيم الإسلامي عثمان فودي، فقد وصـــل الكاميرون قبل ١٦٠ عاماً، وساهم في نشر الإسلام في الشمال، وأسّس أنصاره مملكة إدماو الإســـلامية في عام ١٨٢٦م، وساهمت قبيلة الهوســـا في نشر الإسلام عبر عملهم بالتجارة، وأدت أخلاق المســـلمين دوراً كبيراً في اعتناق آلاف النصارى والوثنيين للإسلام.

زاد انتشار الإسلام، بعد الحرب العالمية الثانية، بين القبائل التي تسكن وسط الكاميرون؛ مثل: (باموم، وديورا، ولاكا)، وانتقلت الدعوة الإسلامية إلى الجبال غرباً بين قبائل: (كوتين، وجيـــدرا، والفالي، وموفو، ومتكارم)، كما انتشـــرت الدعوة الإسلامية جنوباً بين قبائل: (ماوندانج، وموسجوم).

ومن أبرز الزعماء المسلمين هناك: «أحمد إيجو» الذي استمر في الحكم أكثر من عشرين عاماً، أسهم خلالها في دعم المؤسسات الإسلامية، وشهد عصره انتشـــاراً للإسلام في معظم أنحاء البلاد، ثم تصاعد نفوذ النصارى حين وصل إلى حكم البلاد «بول بيا».

يوجد فـــي الكاميرون أكثر من ١٢٠٠ مســـجد، معظمها في حالة ســـيئة جدّاً، ولا يوجد دعم إلا من عـــدد قليلٍ من بعض مؤسســـات الإغاثة في الكويت والإمـــارات التي قامت بإنشـــاء عددٍ مـــن المدارس والمراكز الإسلامية في العاصمة ياوندي التي يعيش فيها أكثر من ٩٥٠ ألف مسلم.

أوضاع المسلمين:

ينتشـــر الفقر في مناطق المسلمين، وفي مدنهم الكبـــرى: (ناروا، وماروا، وســـاميان)؛ وهو ما أعطى فرصة لمنظمات التنصير كي تنشـــر سمومها؛ حيث تنتشر في الكاميرون كثيرٌ من الإرساليات التنصيرية، منهـــا: الإخـــوة الكومبنيـــون، وإرســـاليات إفريقيا المعمدانيـــة، ومنظمة كاريتاس، وبرغـــم إنفاق هذه المنظمات ملايين الدولارات على تنصير المسلمين؛ فإنّ النتائج التي حققتها ضئيلة جدّاً.

ويقابَـــل هذا الغـــزو التنصيري الكثيـــف بغيابٍ إســـلاميٍّ شـــبه كامل؛ فـــلا توجد فـــي الكاميرون مؤسّسات إغاثة إسلامية إلا القليل جدّاً، بعد تشديد الدولة ضغوطها على الجمعيات الإغاثة الإســـلامية، والتـــي كانت تعمل في الكاميرون قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

والصلات بين الكاميرون والعالم الإسلامي شبه مقطوعـــة، تقتصر علـــى بعض المنح التـــي تقدِّمها جامعات إســـلامية لطـــلاب كاميرونيين للدراســـة في جامعـــة الأزهر في مصر والجامعة الإســـلامية بالســـعودية، ونادراً ما نجد في العاصمة ياوندي، أو غيرها، بناءً أسهمت دولةٌ عربية في بنائه، أو مسجداً شيدته، حتى الدول التي يوجد لها كليات أو جامعات إسلامية متخصّصة في الدراسات الإسلامية أو اللغة العربية.

المصادر:

١- موقع وكالة الاســـتخبارات المركزية (CIA) - مكتبة العالم-:
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/cm.html

٢- معجم بلـــدان العالم، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٥١٦.

٣- موقع مقاتل من الصحراء:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Cameroon/index.htm

٤- مجلة البيان، العدد ٢٨٥، أبريل ٢٠١١م.

مجلة قراءات إفريقية.. في حوار مع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل الشيخ

أجرى الحوار: الدكتور ربيع القمر الحاج
عضو هيئة التحرير بمجلة قراءات إفريقية

بدايةً نقدّم لقراء مجلة قراءات إفريقية نبذة مختصرة عن ضيفنا الكريم:

الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن إبراهيم آل الشيخ من مواليد الرياض، وهو من أسرة عريقة في العلم والفضل.

درس الشيخ عبدالرحمن في الكتاتيب حتى حفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى المدرسة المحمدية، وانتقل بعد السنة الرابعة إلى الدراسة في المعهد العلميّ عام ١٣٧٠هـ، إلى الثانية متوسط، درس على الشيخ عبدالعزيز السلمان في الفقه، والدكتور عبدالوهاب البنا في اللغة العربية، كما درس القرآن الكريم على الشيخ عبدالفتاح قاري. بعد إتمام الثانوية تقدّم إلى الدراسة في كلية التجارة قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود (الرياض سابقاً)، وكانت كلية الحقوق وقتها مدموجة بكلية العلوم السياسية.

تدرّج في العمل الحكومي حتى تقاعد عام ١٤٢٥هـ، ثم تفرّغ بعدها للدعوة إلى الله تعالى، بجانب مشاركته في إدارة بعض الجامعات والقنوات الفضائية.

فضّل – حفظه الله – أن يتوجه إلى العمل الدعوي في إفريقيا بعد التقاعد بعد أن رأى حاجة المسلمين الملحّة للخدمات العامّة، من المساجد إلى المدارس إلى المستشفيات، خصوصاً في ظلّ سيطرة الكنيسة على معظم هذه الخدمات والمرافق، وتعرّض المسلمون لفتنة التنصير بسبب ذلك، فبدأ أعماله الدعوية بإنشاء مستوصفٍ لرعاية الأمومة والطفولة، ومن ثمّ توالت مشروعاته النوعية وجهوده الدعوية الأخرى.

والآن نتابع حوار مجلة قراءات إفريقية مع فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل الشيخ:

● فضيلة الشيخ عبدالرحمن.. بوصفكم من المهتمين بالتاريخ الإسلامي، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقات الإسلام بإفريقيا، لعلكم تتفضلون بذكر إشارات عن هذه العلاقة التاريخية؛ تكون مدخلاً لحديثنا عن الدعوة في إفريقيا.

– أولاً.. إفريقيا جارةٌ للمنطقة العربية وقريبة، والأقربون أحقّ بالمعروف، وكانت السودان هي المعبر للإسلام قديماً وحديثاً، والسودان بلدٌ عربيٌّ مسلمٌ على ثغرٍ من ثغور الإسلام.. ومن خلال السودان انتقل الصحابة – رضوان الله عليهم – إلى القارة.

في لقاءٍ جمعنا بالرئيس التنزاني جكايا كيكوته قال لنا: إنكم مدعوون إلى قضاء يوم في جزيرة كيلوا كيسيواني لتطّلعوا على الآثار الإسلامية في تنزانيا، وقد وجدنا منارةً كُتب عليها: «رممّت هذه في عام مائتين وثمانية (٢٠٨هـ) »، فهذا دليلٌ ماديٌّ على أنّ الإسلام دخل مبكراً إلى القارة الإفريقية قبل أن يأتي إليها المنصّرون، الحاكم المسلم هناك قلت له: الإسلام أقدم في دخوله إلى القارة قبل النصارى، فقال: نعم صحيحٌ.. الإسلام أقدم دخولاً إلى القارة الإفريقية.

ثم نأتي إلى أهمّ دليل، وهو المَعْلم الواضح على علاقة الإسلام بإفريقيا وسَبْقه إليها، وهو استقبال النجاشيّ لصحابة رسول الله رضوان الله عليهم، فقد أمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالذهاب إلى الحبشة، ما قال لهم: اذهبوا إلى فارس أو الروم، وقد كان فيهما حضارات.. لكن قال صلى الله عليه وسلم: «لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ؛ فَإِنَّ بِهَا مَلِكًا لا يُظْلَمُ عِنْدَهُ أَحَدٌ، وَهِيَ أَرْضُ صِدْقٍ؛ حَتَّى يَجْعَلَ اللهُ لَكُمْ فَرَجًا مِمَّا أَنْتُمْ فِيهِ»[1]، والملك هو أصحمة، وقد اختلفت

وصول الدعوة الإسلامية إلى إفريقيا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والشواهد التاريخية والمادية الدالة على ذلك

الأقوال في أصحمة رضي الله عنه، منهم مَن قال: إنه كان يتكلم اللغة العربية ولم يحتج إلى مترجم مع الصحابة، حتى إنه ترجم للقساوسة عندهَ النقاشَ الذي دار بينه وبين جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

عاش الصحابة والمسلمون في منطقةٍ معروفة في الحبشة إلى الآن، كان منها رئيس الوزراء السابق ملس زيناوي، تُسمّى: إقليم تيغراي، وتقع شمال إثيوبيا.

ثم تطور الوضع واعتنق كثيرٌ من أهل الحبشة الإسلام، وبرز منهم علماء وزعماء، وصارت الحرب سجالاً بينهم وبين بعض القبائل هناك، أحياناً ينتصرون، ويقولون: دولة الساحل كلها إسلامية، ويشهد التاريخ للمسلمين بالعدل والإنصاف والتسامح الديني، فما شهدت أرضُ الحبشة التسامحَ الدينيَّ إلا عندما حكمها المسلمون، والعكس عندما يستولي النصارى على الحكم ويقيمون دولتهم يسوقون المسلمين إلى المشانق، وفرضوا النصرانية بالقوة، والتهديد بالطرد.. إما المشنقة وإما التنصّر، كما حدث مع زعيم من زعماء المسلمين، لكنه

(١) البيهقي: كتاب السير، باب الإذن بالسير (١٨١٩٠)، وابن هشام: السيرة النبوية (٣٢٢/١، ٣٢٣)، وقال الألباني: صحيح. انظر: السلسلة الصحيحة (٣١٩٠).

وقف وقال: أشـــهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله، والله لا أبدلنّ ديني! فشنقوه، واسمه الحسين.

وإذا حكم المســـلمون ساد الهدوء والتعايش السّلمي، وتسامحوا مع الطوائف الأخرى، حتى إلـــى الوقت الحاضر نـــرى أنّ أطفال النصارى يمكنهـــم دخول مـــدارس تعليم القـــرآن في كلّ مكان في الحبشـــة، وفي تنزانيا، لكن الكنيسة تحاول أن توجد الخلاف والشقاق بين النصارى والمسلمين.

● خلال السـنوات العشرين الماضية برز عدد مـن الكليات والجامعات في القـارة الإفريقية، أسّـس معظمها خريجو الجامعات الإسـلامية فـي العالـم العربي والإسـلامي، مـن جامعات المملكة ومصر والسـودان وباكسـتان وماليزيا وغيرها، كيف تنظرون إلى مسيرتها؟

– هذه الكليـــات والجامعات، خلال تجوالي في إفريقيا، وجدت أثرها – ما شاء الله – قويّاً، ونفعها كبيراً، لكن بالرغـــم من ذلك؛ يوجد لها أثرٌ سلبيّ، حيث كانت تركّز على نوعٍ واحدٍ فقط من التعليم، وهـــو التعليم الديني، وتهمل التعليم المدني، وهذا في الحقيقة فيه أخطار؛ فالتعليم الدينيّ والتعليم المدنيّ بالنسبة للمسلمين يجب أن يكونا خطّين متوازيين لا يتقاطعان، وكما أننا في حاجة إلى فقيهٍ وإمامٍ وخطيبٍ وداعية؛ فنحن بحاجةٍ إلى طبيبٍ ومهندسٍ ومحامٍ وإعلامي، في حاجةٍ إلى مشـــغّل كمبيوتر ومبرمج.. إلى آخره، هذه الأمور كلها يحتاج المسلمون إليها.

ويقـــال: إنّ النصارى ســـكتوا وتغاضوا عن وجود هذه الكليات والمعاهد لهذا السبب!! فهم يقولون: هذا تعليم ديني.. تأثيره محدود، دعهم يشتغلون به عن غيره. لأنهم لا يريدون للمسلمين أن يتعلمـــوا التعليم المدنـــيّ حتى لا يصلوا إلى مراكز صنع القرار، لا يريدون أن يصلوا مثلاً إلى منصب القيادة في اتحـــاد المحامين، أو اتحاد الأطبـــاء، أو في البرلمان أو أجهزة الدولة، حتى لا يشاركوا في صنع القرار، برغم أنّ المسلمين في كثيرٍ من الـــدول الإفريقية يمثّلون الأغلبية، لكنهم أغلبية صامتة، أو مجهّلة ومغيّبة.

والخلاصـــة: أنهم لا يســـتطيعون منع تعليم الإســـلام للمســـلمين، لكنهم يحاولون ألا يتعلم المسلمون العلوم المدنية الأخرى حتى لا يصلوا إلى منطقةِ صنع القرار، فهذا سيزعجهم أكثر.

وفـــي الجانـــب الإيجابـــيّ لهـــذه الكليات والجامعات الإســـلامية؛ فالحقيقة أنّ الله نفع بها، حيث تخـــرّج فيها الفقهاء والدعاة والأئمة، والحمد لله! انتشـــر التعليم الديني والتفقّه في الدين، وكان لهذا أثرٌ واضحٌ في إصلاح عبادات الناس، وانتشـــار السنّة، وكذلك في اندثار كثيرٍ من المظاهر الســـلبية المضـــادة للتوحيد، مثل زيارة القبور وزيارة الأولياء.

● هل توضّح فضيلتكم كيف كان لهذه الكليات والجامعات الإسـلامية أثرٌ في نشـر التوحيد والعقيدة الصحيحة في إفريقيا؟

– فـــي إحدى رحلاتنا فـــي منطقة الحدود الكينية مع دولةٍ إفريقية التقينا باحثاً، كان يتكلم اللغة المحلية، ويتكلم عـــدة لغات، قال: أنا من الدانمارك، أرسلني البابا لأدرس ظاهرة انتشار (الوهابية).

دراسة ظاهرة انتشـــار (الوهابية) تعني: أن يختـــار مكاناً فيه قبور الأولياء وقبور الصالحين ويراقب أعداد الزائريـــن لها، قال: حينما أتيت إلى هنا ســـابقاً كان هذا المكان يزوره في اليوم خمسمائة، الآن تقلّص العدد إلى خمسة أو ستة مسنّين يزورون المكان في الأسبوع مرة واحدة. يقول: على حســـب دراستي أو بحثي وجدت أنّ بعضهم ذهبوا إلى مدارس إسلامية وتعلّموا في كليات إســـلامية في باكســـتان والسعودية وفي

مصر والمعاهد والكليات الإسلامية في إفريقيا، وعادوا وأنكروا على ذويهم، وكانت استجابتهم سريعة؛ أي استجابوا للتوحيد الخالص.

سألنا ذلك الباحث أهو مبشر؟ فقال: لا، أنا باحثٌ فقط، لست مبشّراً ولا رجل دين، إنما أنا أراقب الظاهرة، ووجدت أنها بدأت تختفي (يعني: ظاهرة زيارة قبور الأولياء).

حاولنا أن نتناقش معه فقال: لا، لا تناقشوني في ديني، إن كان هناك نقاشٌ دينيّ فأنا لا أحسنه، أنا جئت أرصد الظاهرة فقط.

● وهل تنبهت المؤسسات الدعوية والمتبرعون لهذا التوجّه النوعي في التعليم، وما كان دوركم في هذا المجال؟

– نعم! والحمد لله؛ حيث استدركت المؤسسات الإسلامية هذا الخلل، وأنشأت في إفريقيا كليات وجامعات تدرّس الطب، والكمبيوتر، والهندسة، وكانت هناك عقبات، لكن بالرغم من ذلك – والحمد لله – أُنشئت عدد من الجامعات والكليات في تنزانيا وكينيا وجزر القُمر.. وغيرها.

وإذا نظرنا إلى دور رجال الأعمال – جزاهم الله خيراً – نجد لهم دوراً فاعلاً في هذا الاتجاه، حيث أنشؤوا كليات لتعليم أبناء المسلمين، وكنت قد تحدثت إلى عددٍ من الإخوة عن أهمية إنشاء كليات الطب، أو معاهد الطب، من خلال التمويل الإسلامي، وقلت لهم: هذا النوع من التخصّص، يعني الطبيب المسلم أو مساعد الطبيب، هو الذي نعاني النقص فيه، وأرغبهم في ذلك التوجّه، وأقول لهم: الحمد لله! أنتم عندكم قيمٌ إسلامية إذا مُزجت بالعلم المدنيّ ستكون النتيجة – بإذن الله – تشرف كلّ مسلم.

● هل لكم أن تقدّموا لنا مثالاً على ذلك؟

– هناك في تنزانيا مثلاً – والحمد لله ربّ العالمين – وُفقنا في هذا الاتجاه، المسلمون، خصوصاً في إفريقيا، يحتاجون إلى طبيب مسلم ومساعد الطبيب (ممرض)، وهو مَن يتعلّم ثقافة إسلامية مكثفة ويدرس علوم الطب في الوقت نفسه، فيكون نصف داعية ونصف طبيب، هذا الطبيب المسلم لا يفرّق في العلاج بين المسلم وبين النصراني وغيره، الكلّ في نظره له حقّ العلاج، الطفل له حقّ العلاج، والعجوز له حقّ العلاج، والعاجز له العلاج، الجميع لهم حقّ العلاج.

وبذلك نحمي المسلمين من فتنة التنصير؛ بسبب الحاجة للعلاج، حيث ترفض كثيرٌ –بل غالب – مستوصفات النصارى؛ ترفض علاجَ المسلم حتى يغيّر إسمه إلى جون أو ميشيل وغيرها من أسماء النصارى.

لهذا ركزنا على إنشاء المستوصفات، وكانت الاستجابة – والحمد لله – واسعة ومشجّعة من أبناء المسلمين وبناتهم، حتى إنّ الكثير من الأطباء قالوا لنا: إنّا معكم في هذا المشروع. فساعَدونا في ذلك – جزاهم الله خيراً – وبدؤوا يعملون، ويُمنحون على ذلك الرواتب المجزية – إن شاء الله–، عملوا في مناطق المسلمين في المستشفيات، وفي كليات الطب.

فالآن – بحمد الله – صار هناك مستوصفات يقوم عليها مسلمون، وتقدّم المساعدة للجميع،

جهود الشيخ عبدالرحمن في إنشاء المشروعات النوعية والتعليم المدني في إفريقيا

الطب للجميع، والتعليم للجميع، فلا يمكن أن يستأثر بالتعليم طائفةٌ دون أخرى.

وبدأ المواطن المسلم هناك يشعر بالأمان؛ بسبب توفر المساعدة الطبية الإسلامية اللازمة له.

● هل قدّمت المنظمات الدولية مساعدات لكم في هذه المشاريع؟

– المنظمات الدولية يئسنا منها، لم تكن تساعدنا أبداً، وكانت هناك مبالغ مساعدات كبيرة حاول القائمون عليها توزيعها على المستحقين من خلال المنظمات الدولية، فكانت تأخذ ٤٠٪ من التكلفة، والباقي يرسلونه إلى جمعيات نصرانية، ولا يأتي للمسلمين إلا القليل جدّاً!

● هل يعني تعصّب تلك الجهات وجود انقسام في المجتمع الإفريقي؟

– الأفارقة طيبون بطبعهم، فهم يتعاونون بعضهم مع بعض، وما عندهم تفرقة، حتى إنّ المسلم إذا طبخ يعطي جاره النصراني، وكذلك بعض النصارى، والكنيسة عندما تتدخل تفرّق بين الناس، لكن الحمد لله بدأ الوعي ينتشر.

● نعلم أنّ لكم اهتماماً كبيراً بالشخصيات الإفريقية البارزة في مجال الدعوة وخدمة التعليم، ومن تلك الشخصيات الرئيس التنزاني السابق علي موينى، كيف تنظرون إلى شخصية الرجل، وماذا قدّم إلى بلاده ومجتمعه؟

– الرئيس التنزاني السابق د. علي حسن موينى (١٩٨٥م – ١٩٩٥م) أكمل ولايتَين في رئاسة تنزانيا، وقاد تنزانيا إلى اقتصاد السوق، وكافح الاشتراكية، هذا البلد (تنزانيا) حباه الله من النعم الشيء الكثير، عندهم مزارع، وعندهم معادن، وسياحة، وكلّ شيء، ولكنه ابتُلي بالاشتراكية التي ساوت بين المواطنين في الفقر، ونزّلت الغني إلى فقير.

أول عمل أقدم عليه الرئيس موينى أنه فتح الباب على مصراعيه لتحرير الاقتصاد، وحرية الأفراد في نواحي الفكر والمعتقد والنشاط الاقتصادي، وقال كلمته المشهورة: «مهمّة الدولة هي الدفاع والأمن، أما الاستثمار وبقية المرافق فهي من حقّ المواطن»، فازدهرت البلاد في عهده ازدهاراً عجيباً جدّاً.

وهو – وفّقه الله – حافظٌ لكتاب الله تعالى، كان يؤمّ المسلمين، ويذهب إليهم ويصلّي بهم التراويح في رمضان، ويؤمّهم في الجُمع والأعياد.

والغريب أنه حين أُعيد انتخابه كان أكثر مَن صوّت له من غير المسلمين، وذلك لما رأوا حرية التعدد والتسامح وهذا الازدهار الذي شهدته البلاد في عهده، في بلد أغلبيته أو دعنا نقول: النصف، نصفها مسلمون، والنصف الآخر منهم وثنيون ومنهم مسيحيون، كان يساوي بين الجميع في التعامل.

وكانت تجربة د. علي حسن موينى – الرئيس الأسبق لجمهورية تنزانيا المتحدة – تجربةً رائعةً في تحسين أحوال المسلمين، لكن المؤاخذ عليه الشدّة في ذلك الوقت، حيث أراد هذا الرئيس أن يغيّر أوضاع المسلمين السيئة بالقوة السياسية، وخصوصاً في مجال التعليم والمناصب السياسية، لأنه رأى أنّ المسلمين محرومون من التعليم العصري، ومن ثمّ من دخول البرلمان، لأنّ المسلمين أكثر من نصف السكان، وبرغم ذلك لم تكن نسبتهم تبلغ في المجلس أكثر من النصف.

قويت علاقتي بهذا الرجل، وهو يستحق التقدير والتكريم، السودان كانت أفضل من قدّر عمل هذا الرجل، حيث كرّمته منظمة الدعوة الإسلامية – التي يرأسها المشير عبدالرحمن

سوار الذهب - على جهوده في دعم مسيرة منظمة الدعوة الإسلامية والعمل الخيري والطوعي بإفريقيا، كذلك تمّ تكريمه في جامعة إفريقيا العالمية.. جزاهم الله خيراً.

● لكم صلات جيدة ومتميزة بالمشير عبدالرحمن حسن سوار الذهب الرئيس السوداني الأسبق، ورئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، ما أبرز ملامح شخصيته وعلاقتكم به؟

- المشير عبدالرحمن سوار الذهب رجلٌ نادر، حينما أُرغم على حكم السودان حَدّد لهم فترة، قال: الفترة كذا وكذا، وبعدها نعود إلى ثكناتنا ونترك الحكم المدني.. إلى آخره، فكانوا دائماً يقولون: إن شاء الله يتمّ كلّ شيء.. وكذا، ويطمئنونه، ويقول: أنا ابتُليت بهذا.. لست راغباً فيه.

شارك في إنشاء منظمة (الدعوة الإسلامية)، التي تأسست في رجب ١٤٠٠هـ الموافق لمايو ١٩٨٠م، وكان أول رئيس لها مبارك قسم الله، وكانت ولا تزال من أنجح المنظمات العاملة في إفريقيا.

والمشير سوار الذهب رجلٌ منصفٌ وعادلٌ، توجّه باهتمامه وجهده للدعوة إلى الله بإخلاص، أسأل الله له الثبات وحسن الإثابة.

وعلاقتي به قوية، قائمة على التعاون على الخير وما ينفع المسلمين، ودائماً يدعمنا في كلّ المجالات التي نقوم بها، وهو صديقٌ عزيز، وشخصيةٌ متميزةٌ فريدة، وفّقه الله، وزاده منطقاً وسداداً.

● فضيلة الشيخ أنتم من أعضاء مجلس إدارة قناة إفريقيا الفضائية التي تُبثّ بعددٍ من اللغات الإفريقية لمجتمعات المسلمين في القارة؛ كيف تنظرون إلى دور الإعلام وأهميته في نشر الثقافة والدعوة واللغة في الوقت الراهن؟

- الإعلام يؤدي دوراً مهمّاً وخطيراً في حياة الأمم، وكثيرٌ من المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء عاشوا فترة محرومين من سماع البرامج الدينية؛ من دروس وخطب ومواعظ.. إلى آخره، وعندما فكّر الإخوة في إنشاء هذه القنوات - جزاهم الله خيراً -، ورشحوني لعضوية المجلس، اقترحت عليهم أن نبدأ باللغة الأمهرية.. ثم انطلقت بعد ذلك القنوات بعدة لغات.

كما قلت لهم: هذه أرضٌ مُقفرة تحتاج إلى المطر، تحتاج إلى شيء يرويها، لكن انتبهوا لخطابكم وإلا سيحتجّ الكارهون للدعوة عليكم ويقولون: هذه القناة كذا وكذا وتفرّق بين الناس، انتبهوا كونوا في خطٍّ حياديّ، والتزموا بالمنهج الوسطي، ولا تنشروا إلا ما جاء به الإسلام الصحيح، ولا تتحازوا لأحد، ولا تفرقوا بين المسلمين، ولا تنشروا الأخبار التي تؤدّي إلى ذلك.. حتى لو كان الخبر الذي قد يسبّب مشكلةً منشوراً بمجلات ومصادر رسمية من الدولة.. لا تتعرضوا له، والحمد لله! التزم الجميع بهذا المبدأ.

وفوجئنا فعلاً بخطابٍ من إدارة قمر عرب سات، قالوا فيه: إنّ هذه المحطة أُنشئت للتفريق بين المواطنين. فرددنا عليهم: نتحدّى إذا كانت

دور الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ في توجيه الإعلام الإسلامي في إفريقيا

قناة إفريقيا العالمية التي تنطق باللغة الأمهرية أذاعت خبراً أو نشرت تحقيقاً أو قابلت شخصاً تكلّم في السياسة أو.. إلى آخره، فسكت الجميع وخرس الأفاكون.

تلقينا - ما شاء الله تبارك الله - آلاف الرسائل من الإخوة وجميع المسلمين في المنطقة تعبّر عن فرحتهم بالقناة، وقالوا: إنّ للإسلام في الحبشة يومين بارزين؛ الأول: هجرة الصحابة إلى الحبشة، وعندما أتوا استقبلهم النجاشي، والثاني: افتتاح هذه القناة، وعندما جاءت استقبلها المسلمون استقبال الأرض العَطْشَى للمطر.

طبعاً السلطات المحلية تخشى أن تدعو هذه القنوات إلى التفرقة أو العنف، لكن الحمد لله ربّ العالمين.. خاب ظنّهم، واستمرت القنوات في أداء رسالتها، وجاءتنا الصور والتقارير التي تشهد بأنّ المسلمين في هذه المنطقة الإفريقية فرحوا بها فرحاً شديداً؛ ونفع الله بها نفعاً كثيراً.

● فضيلة الشيخ: في أثناء عملكم الدعوي مرّت بكم مواقف كثيرة مؤثرة، ولها دلالات كبيرة، هلا ذكرتم لنا موقفاً من هذه المواقف المؤثرة؟

- كما ذكرتم المواقف كثيرة ومتنوعة، ومن أبرزها موقف وقع لأحد الدعاة وحدثني به: أنّ امرأةً تُدعى: «الحاجة عائشة»، من مدينة (موروغورو)[1] في تنزانيا، أُعيد تخطيط الحيّ الذي تسكن فيه؛ فصار منزلها يطلّ على شارع رئيس - تمّت سفلتته وإنارته-، فذهبت إلى هذا الداعية، وقالت له: أريد أن أقدّم بيتي ليكون مسجداً أو مدرسةً لتحفيظ القرآن. فسألها الداعية: وأنتِ أين ستسكنين؟ فقالت: هذا أمرٌ يخصّني، أنا أريد أن أقدّم هذا البيت، وهو كلّ ما أملك في هذه الدنيا.

ولمّا بحث الداعية عن عملها ومصدر رزقها وجده عملاً بسيطاً، وهو صنع الفحم في الغابة ثمّ بيعه، ولمّا علم المنصّرون برغبتها في التبرّع بمنزلها؛ أتوا إليها وعرضوا عليها استبدال بيتها ببيتٍ آخر - غير مطلٍ على الشارع-، ووعدوها براتب ١٠٠ دولار شهرياً؛ على أن يأخذوا بيتها ليكون كنيسة، فقالت لهم: حاشا لله حاشا لله! لا يكون هذا أبداً؛ أنا أريد به بيتاً في الجنّة.

وعند ذلك ذهبتْ مسرعةً إلى صاحبنا الداعية، وقالت له: أريد أن أتنازل الآن وبدون تأخير! وفعلاً تمّ نقل الملكية في الجهات الرسمية، ثم تمّ تجهيزه مسجداً؛ ولمّا رُفع فيه الأذان بكت من شدة الفرح - رحمها الله-.

● في رأيكم هل تستطيع الدعوة الإسلامية في إفريقيا مواجهة التنصير بالرغم من إمكانيات المنصّرين الكبيرة؟

- المنصّرون يصيحون يقولون: المسلمون في دعوتهم لا يصرفون ربع ولا خمس ولا خمسة في المائة ممّا نصرفه، وبالرغم من ذلك الإسلام ينتشر أكثر منا!

وهذا يدلّ على قوّة الدعوة الإسلامية، وعمق أثرها في النفوس، وسهولة نشر الإسلام؛ لأنه دين الفطرة، والإنسان الإفريقي قريبٌ من الفطرة.

● كيف ترون ما حدث في إفريقيا الوسطى، وما ينبغي عمله في مثل هذه الأحداث بالقارة الإفريقية؟

- الحقيقة.. هذه الأحداث يجب ألا تدفعنا إلى اليأس، فأمّة محمّد - عليه الصلاة والسلام - مبتلاة، والابتلاء يأتي قبل النصر، لا بد من ابتلاء، لا بد من امتحان، ولا بد من الصبر والاحتساب، الله تعالى يقول: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة : ٢٤].

(١) موروغورو: مدينة تقع في المرتفعات الجنوبية من تنزانيا، وتبعد ١٩٠ كم غرباً من مدينة دار السلام، وهي عاصمة منطقة موروغورو.

ولكن على المسلمين قادةً وشعوباً ألا يتركوا هؤلاء يقتلون المسلمين، لا يصحّ أن يُقال ما نستطيع أن نقدّم أكثر مما قدمنا، لا.. يجب أن تساعدهم بالعمل، بالقول، ننشر ما يجري لهم، ولو أنّ المسلمين استعملوا مع فرنسا شيئاً من المقاطعة الاقتصادية لكان لذلك أثرٌ في نجدة المسلمين.

كلّ البلاء أتى من الجنود الفرنسيين، الجنود الفرنسيون هم الذين شجّعوا على قتل المسلمين.

تلك الأحداث هزت كلّ مسلم، وفي كلّ مكانٍ مثل هذا يتعرض المسلمون للأذى، وهذا من غياب المرجعية الدينية القوية، وغياب التعاون بين المسلمين، واللهُ قادرٌ على أن يُصلح الأمور، وأسأل الله – تعالى– أن يجعل لكلّ مسلمٍ مضطهدٍ فرجاً.

● في ظلّ التحديات التي تواجه عالمنا الإسلامي كيف تنظرون إلى مستقبل الإسلام في إفريقيا؟

– هذا دين الله، واللهُ سبحانه يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة : ٣٣].

الإسلام هو الدين الموعود، حتى في الغرب، يظلّ انتشار الإسلام شيئاً محيّراً في الغرب؛ بالرغم من أنهم ينسجون ضدّه القصص الكاذبة، ويحيكون المؤامرات، ولكن المواطن الغربيّ كلما أثاروا قضيةً ضدّ الإسلام زاد بحثه عن الإسلام فدخل فيه، وبعد أحداث ١١ سبتمبر زاد عدد المسلمين في أمريكا وفي الغرب.

فهم – مثلاً – ينفّرون من الإسلام من مدخل: أنّ الإسلام يُنقص المرأة في حقوقها، والعجيب هنا أنّ الذي يُسلم في الغرب أكثرهم من النساء، ومَن يدخلون الإسلام في الغرب كثيرٌ منهم يخدمون الدعوة الإسلامية، فهذا دليلٌ على انتشار الإسلام، وسهولة تعلمه، وملائمته للفطرة البشرية.

● فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل الشيخ.. نشكركم على هذا اللقاء الممتع، الذي حوى الكثير من العبر والدروس والفوائد، نرجو من الله تعالى أن يجعلها في ميزان حسناتكم، ونود في الختام أن نعرف رأيكم في مجلة قراءات إفريقية؟

– حياكم الله! أنا سعدتُ بالحديث معكم، مجلة قراءات إفريقية مجلةٌ مرموقة، تنشر تحقيقات قيّمة عن المسلمين وغير المسلمين، وأنا بصفتي طُويلب علم ألجأ لها دائماً وأستزيد منها، وأنتم الآن صارت لكم مكانة في إفريقيا، وانتشر حيّز قراءة مجلة قراءات إفريقية، فهذه المجلة من النوادر على الساحة الدعوية، ولها مكانة متميزة في الإعلام الإفريقيّ والإسلامي، فجزاكم الله خيراً على ما قدّمتم وما ستقدمون في الدعوة للإسلام.

ونصيحتي لكم: أنّ الحياة دائماً يشوبها تعبٌ وإرهاقٌ ونقدٌ؛ فلا تلتفتوا إلى ما يُقال.. استمروا على نهجكم، ولا يجرمنكم قومٌ انتقدوكم أو قالوا فيكم ما قالوا، الحياة كلها كفاحٌ وجهاد، والإنسان كما يجاهد بالسلاح يجاهد بالكلمة أيضاً، الكلمة جهاد، الكلمة الصادقة التي يحتسبها العبد عند الله يُثاب عليها، كما في الحديث الشريف: «الكلمة الطيبة صدقة»[1]، الكلمة الصادقة لها مفعولها بين الناس، فاستمروا على هذا النهج الطيّب، أعانكم الله فيه، وجزاكم الله خيراً ■

(١) متفق عليه: صحيح البخاري (٢٧٠٧)، وصحيح مسلم (١٠٠٩).

استمرار حملات القلوب الصغيرة من المنتدى الإسلامي بدول العالم

استكمالاً لمسيرة العطاء، وإنقاذ القلوب الصغيرة، قام المنتدى الإسلامي بعدّة حملات طبية خلال الأشهر السابقة، حيث تمّت اثنتان منها في السودان، وواحدة في بنغلاديش.

المشاركون في هذه الحملات:

وكما هي العادة في هذه الحملات الطبية التي يقيمها المنتدى الإسلامي؛ شارك فيها فريقٌ طبيٌّ عالميٌّ متطوّع ومتخصّص في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، يعمل في عددٍ من المستشفيات في المملكة العربية السعودية، في: (الرياض – وجدّة – والقصيم)، ويتكون من عددٍ من الأعضاء؛ ما بين استشاريّين، وجرّاحين، وأخصائي العناية المركزة والتخدير، وفنيّين وممرضين.

١ - حملة (القلوب الصغيرة ١٢) بالسودان، في أكتوبر ٢٠١٥م:

حملة (القلوب الصغيرة ١٢)، (هي الثانية عشرة على مستوى العالم، والخامسة في السودان)، جاءت بشراكة إنسانية خيرية بين كلٍّ من: (المنتدى إيد، ومؤسسة سند الخيرية)، في الفترة من ٢-١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، أجرى فيها الفريق الطبيّ على مدى ٧ أيام: (٩٠) عملية، منها (٦٢) عملية قسطرة للقلب، و (٢٨) عملية جراحية للقلب المفتوح.

وقد أقام المنتدى حفلاً بفندق السلام روتانا، وزّع فيه الشهادات التقديرية على أعضاء الفريق الطبيّ والشركاء، وشكر الشيخ خالد الصقير (مساعد أمين عام المنتدى الإسلامي للشؤون التنفيذية) الجهودَ التي قام بها الفريق الطبي، والشركاءَ الذين ساهموا

في إنجاح الحملة، مؤكّداً أنّ (المنتدى إيد) يعمل عبر هذا المشروع الاستراتيجيّ على إنقاذ أكبر عددٍ من الأطفال في أنحاء العالم كافة.

٢ - حملة (القلوب الصغيرة ١٣) ببنغلاديش، في ديسمبر ٢٠١٥م:

أقام المنتدى الإسلامي حملته الطبية الثالثة عشرة (القلوب الصغيرة لجراحة وقسطرة قلب الأطفال) في العاصمة البنغالية (دكا)، في الفترة من ٥-١٢ ديسمبر ٢٠١٥م، برعاية مؤسسة الجميح الخيرية، وبحضور مدير الخدمات الطبية في بنغلاديش ميجور جنرال ربيع الإسلام، وعدد من قيادات الجيش العسكري، وكان مقرّ الحملة في: (المستشفى العسكري) بالعاصمة (دكا)، وقد تمّ توفير جميع الأدوات الطبية اللازمة للعمليات.

شارك في الحملة فريقٌ طبيٌّ عالميٌّ متطوّع ومتخصّص في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، يعمل في عددٍ من المستشفيات في المملكة العربية السعودية، قاموا في هذه الحملة - بتوفيق الله - بإجراء: (٨٤) عملية، منها (٤٧) عملية قسطرة للقلب، و (٣٧) عملية جراحية للقلب المفتوح.

في ختام الحملة؛ أكّد الشيخ خالد الصقير (مساعد أمين عام المنتدى الإسلامي للشؤون التنفيذية) سعيَ المنتدى الإسلاميّ لتلمّس معاناة إخواننا في بنغلاديش، وبخاصة الاحتياجات الطبية، وأشاد الشيخ الصقير بتعاون الجهات الرسمية في بنغلاديش، وخصوصاً إدارة المستشفى العسكريّ والفريق الطبيّ المساند، لتعاونهم وتهيئتهم كلّ الوسائل والخدمات لإنجاح الحملة.

٣ - حملة (القلوب الصغيرة ١٤) بالسودان، في مارس ٢٠١٦م:

قام المنتدى الإسلامي بالشراكة مع شركة أبو داوود بحملة (القلوب الصغيرة ١٤) بالسودان / الخرطوم، في الفترة من ٥-١١ مارس ٢٠١٦م.

أجرى خلالها الفريق الطبي: (٨٤) عملية، منها (٦١) عملية قسطرة للقلب، و (٢٣) عملية جراحية للقلب المفتوح، في مركز جراحة القلب بمستشفى أحمد قاسم.

وبهذا؛ يصبح إجماليّ ما تمّ تنفيذه خلال أربع عشرة حملة دشنها المنتدى: (٨٧٧) عملية، منها: (٥٥٤) عملية قسطرة للقلب، و (٣٢٣) عملية جراحية للقلب المفتوح، تكلّلت كلها بالنجاح ولله الحمد ■

إفريقيا الوسطى خطوات نحو الاستقرار

«فوستن توادیرا» رئيساً جديداً لإفريقيا الوسطى

د. محمد البشير أحمد موسى
باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية، تشاد

التقيتُ بـ «فوستن توادیرا Faustin Touadéra » في مكتبه، في مجلس الوزراء في العاصمة بانقي، حينما كان رئيساً للوزراء في عهد حكومة «بوزيزي»، ضمن وفدٍ معنيٍّ بإنشاء قسْم للغة العربية في جامعة بانقي الوطنية، حينها بيّنا له الهدفَ من الزيارة، فتحّدث حديث الملمّ بوضع بلاده، ومقدّراً أهمية موقعه الجغرافيّ وتشكيلاته الإثنية والدينية، لذا كان دعمه قويًّا في كلمته لإنشاء هذا القسْم، حيث قال: «إنَّ إنشاء قسْم اللغة العربية في جامعة بانقي سيُسهم في رفع مستوى الوعيّ التعليميّ في البلاد، وسيُساعد هذا القسْم على التعرف على الحضارة العربية الإسلامية، وخاصّة أنّ العربية تُعتبر اليوم في المدارس الحكومية مادةً اختيارية، وجزءاً لا يُستهان به من شعبي من المسلمين، فبهذا القسْم سيتمّ تأهيل عدد من الأساتذة الذين يدرّسون هذه المادة والحضارة العربية في مدارسنا المختلفة، وآن الأوان للتوجّه إلى المشرق العربي؛ باعتبار اللغة العربية والحضارة العربية جزءاً من الحضارات الإنسانية، لذا أقترح أن يكون قسْماً ليس للغة العربية فحسب، بل للحضارة العربية الإسلامية أيضاً؛ حتى يتسنّى لطلاب إفريقيا الوسطى التعرّف على هذه الحضارة العظيمة التي ساهمت في تطوّر البشرية».

وبعد مرور عام ونيّف؛ تغيّرت المعادلة في البلاد، ووصلت حركة «سيلكا» إلى الحكم، وأطاحت بحكومة الرئيس «بوزيزي»، ومن ثمّ بعد عام آخر اندلعت الحرب الطائفية التي أدّت إلى تشريد أكثر مَن (٤٧٠,٠٠٠) لاجئ وتهجيرهم إلى دول الجوار، ونزوح أكثر من (٥٠,٠٠٠) نازح إلى المدن الشمالية في البلاد، وبعد وساطات من أطرافٍ عدّة، تمخّض عن كلّ ذلك عقدُ الانتخابات التشريعية والبرلمانية، حيث بدأت في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م، وانتقل اثنان للدور الثاني الذي عُقد في يوم الأحد ٢٠١٦/٠٢/١٤م، حيث فاز «توادیرا» بما نسبته (٦٣٪)؛ متفوّقاً على خصمه رئيس الوزراء الأسبق «أنسيت جورج دلوقلي» المدعوم من قِبل الحكومة الفرنسية ومن حزب الرئيس الأسبق «بوزيزي»؛ لذا كان يعدّ مرشح «بوزيزي» بامتياز، إلا أنه مُني بخسارةٍ أمام «توادیرا» المدعوم من قِبل بعض المعارضة غير المسلمة، بالإضافة إلى شرائح كبيرة من المسلمين، وتجلّى ذلك بزياراته قبيل انتخابات الدور الثاني لعددٍ من مخيّمات اللجوء في دول الجوار، بالإضافة إلى النازحين في الداخل، مما كان له الأثر الواضح في سير العملية الانتخابية، حيث تمّ دعمه من قِبل المسلمين بشكلٍ لافت.

وسيُؤدّى القَسَم في حفلٍ كبيرٍ، في ٣٠ مارس ٢٠١٦م، بعد اعتماد المحكمة الدستورية لنتيجة الانتخابات بشكلٍ نهائي، وتهنئة «دلوقلي» منافسَه بالفوز، مما يبشر أنّ هناكَ أملاً يلوح في الأفق نحو الاستقرار والسلام بعد سنواتٍ من الاحتراب والتهجير القسري.

إلا أنّ المستفيدين من الفوضى الخلاقة لم يسرّهم كثيراً فوز «توادیرا» في الانتخابات، لذا كانت العملية التي أدّت إلى مقتل (١٢) من رعاة البقر المسلمين في مدينة بامباري في وسط البلاد[1]، وهي واحدة من العمليات التي يتوقّع أن تستمر بين الفينة والأخرى لتعطيل الاستقرار والأمن في إفريقيا الوسطى وإعاقته، وخصوصاً بعد ظهور تقارير «ويكليكيس» عن التواطؤ الخارجيّ بين شركات فرنسية، وحكومة الكونغو الديمقراطية، وحكومة «بوزيزي»، في منح

(١) الوكالات، انظر: «بان برس، يوم ٢٠١٦/٣/٠٧م تحت عنوان: «مقتل ١٢ شخصاً في هجمات بقرية وسط جمهورية إفريقيا الوسطى»، ٧ مارس ٢٠١٦م - ٠٦:٠٣:٢٧ http:// www.panapress.com/pana-pays-7-lang3-cf-index.html

هذه الشـــركات حقوق امتياز في بعض المناطق للتنقيب عن الغاز والنفط والألماس، وبخاصّة شركة «أريفا» الفرنسية، مما كان سبباً من أســباب الحرب الأخيرة على المسلمين، حينما أحسّـــت هذه الشـــركات بخطورة حكومة «دوجوتيا»، فكانت المساهمة الفاعلة في الحرب الأخيرة بدعم ميليشيات «أنتي بـــلاكا»، حيث جاءت تحت عنوان: «الحـــرب القذرة»، وذكرت التقارير أعداداً كبيرة من الوثائق التي تُثبت عملية التواطؤ بين الشـــركات الغربية والحكومات الإفريقية لإراقة دماء الفقراء والمساكين في إفريقيا الوسطى، وبخاصّة المسلمون منهم[1].

جدول يبيّن نتائج المرشحين[2]

المرشح	الحزب	نتيجة تصويت الجولة الأولى		نتيجة تصويت الجولة الثانية	
		٪	الأصوات	٪	الأصوات
أنسيت جورج دلوقلي Anicet-Georges Dologuélé	اتحاد إفريقيا الوسطى للتجديد Union for Central African Renewal	٢٣,٧٤	٢٣٨,٩٥٢	٣٧,٢٩	٤١٣,٣٥٢
فوستن أركانج توادیرا Faustin-Archange Touadéra	مستقل	١٩,٠٥	٢١٥,٨٠٠	٦٢,٧١	٦٩٥,٠٥٩
ديزري كوليمبا Désiré Kolingba	التجمع الديمقراطي بإفريقيا الوسطى Central African Democratic Rally	١٣١,٣٩٨	١٢,٠٤		

والملاحظ على هذه النتائج:

أنّ المشـــاركة كانت كبيرة، ووجود ثلاثة مسلمين ضمن المرشـــحين، أبرزهم: ابن الرئيس الســـابق كوليمبا ديزري «بـــلال كوليمبا ديزري»، الذي جاء فـــي الترتيب العام ثالثاً، يـــدلّ على أمرٍ مهمٍّ، وهو وجود قابلية لأن يحكم هذه الدولة مســـلمٌ عبر صَناديق الانتخاب، وهو ما كاد أن يحقّقه «بلال كوليمبا»، وهو ينتمي لقبيلة مـــن القبائل المهمّة في جنوب البلاد، ومن بينها العاصمة بانقي.

كما تدلّ هذه النتائج على أمرٍ آخر، وهو أنّ الزخم الغربيّ لبعض المرشّـــحين لم ينجح، وعلى رأسهم المرشّح «دلوقلي» الـــذي كان آخر رئيس وزراء في الحكومة الانتقالية برئاســـة المسلم «ميشيل دوجوتيا»، حيث أخفق الدعم الفرنسيّ ودعم الشـــركات الفرنســـية له، وكذا لم ينفعه دعـــم بعض التجّار اللبنانيين الذين ينتمون إلى حزب الله ويمتلكون ثروات كبيرة، حيـــث دفعوا مبالغ طائلـــة لدعم حملة «دلوقلـــي»، وبخاصة التاجر «هزاع»، فأتت الرياح بما لا يشتهيه حكّام الإليزيه.

والأمر اللافت الآخر: أنه بالرغم مما صاحب الانتخابات مـــن تهييج إعلاميٍّ ضدّ الرئيس المنتخب «توادیرا» من قِبل وســـائل الإعلام الفرنسية؛ فإنه استطاع بماضيه العمليّ أن يتغلّب على هذه العقبات بنســـبة مريحة جدّاً، بعد انضمام «بلال كوليمبا» إليه في الجولة الثانية.

وماذا بعد الانتخابات؟

تفيد كلّ المؤشرات إلى أنّ الوضع سيستقر بشكلٍ كبير - بإذن الله تعالـــى-، وخصوصاً أنّ الرئيس «توادیرا» عُرف عنه أنه شخصية عملية، وينتمي لإحدى القبائل المؤثّرة في البلاد، ولديه قابلية لأهل الجنوب والشمال معاً، ودليل ذلك فوزه بهذه النسبة العالية على خصمه.

وبرغم أنّ التحديات المعقّدة في إفريقيا الوسطى تؤرّق الرئيس المنتخب وســـتثقل كاهله كثيراً؛ فإنّ تهنئة المسلمين ومشـــاركتهم، والاحتفاء العام بفوزه، مؤشّر مهمٌّ للعوامل التي يمكن أن تساعد على الاســـتقرار، وخصوصاً بعض العناصر القوية في تحالف ســـيلكا، حيث إنه من المفترض، بناءً على شـــروط الاتفاقية الموقّعة في «برازافيل» لإحلال السلام في بانقي، أن يكون أحد المسؤولين الرئيس أو رئيس الوزراء من المسلمين؛ بناءً على نتائج الانتخابات، وإذا ما طُبّق هذا؛ فإنّ التكامل بين رئيسٍ ذي رؤية واضحة لإحلال الســـلام وتحقيق الازدهار الاقتصادي، ورئيس وزراء مســـلم منســـجم مع هذه الرؤية، لعاملٌ مهـــمٌّ من عوامل عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وعودة الأمن في البلاد، وأي اختلال في هذه المعادلة قد يُرجع البلاد إلى حالة الفوضى المدمّرة، وهذا ما يخشـــاه كثيرٌ من دول الجوار، ومن عقلاء إفريقيا الوسطى ■

(١) التقرير منشور في ٢٠١٦/٠٢/٢٥م بعنوان: The New Dirty War for Africa›s uranium and mineral rights, https://wikileaks.org/car-mining

(٢) انظر: http://afriquenewsinfo.net/2016/25/01/centrafrique / http://www.anerca.org/index.-php/elections-presidentielles/2eme

تحولات الخطاب الإسلامي في إفريقيا..
من الصوفية الإصلاحية إلى بوكوحرام

كانت - ولم تزل - الحركات الإسلامية في إفريقيا تشكّل هاجساً شغل الكثير من المعنيين بدارسة القارة السمراء، ففي الماضي أدت هذه الحركات دوراً مهمّاً في تأسيس الكثير من الممالك الإسلامية، والتي كانت سبباً مباشراً في تحقيق قدرٍ كبيرٍ من الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ في مناطق مختلفة من القارة. وفي مرحلة الاحتلال الغربي للقارة كان لهذه الحركات مواقف متباينة، انعكست بشكلٍ رئيسٍ ومباشرٍ على مستقبل هذا الاحتلال في القارة أيضاً.

عرض: أسامة الهتيمي
صحفي وكاتب مصري

المؤلف: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن – أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة، والمتخصّص في الشأن الإفريقي.

الكتاب: ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير.

الناشر: من إصدارات مركز الأهرام للنشر.

تمهيد:

وكان التحـــول الفكـــريّ الذي طـــرأ على الحركات الإســـلامية مؤخراً دافعاً كبيراً للكثير من الباحثين والمراقبين لمعرفة الأســـباب وراء هذا التحـــوّل في خطابها الـــذي ربما انحصر – ســـابقاً – في الجوانب الصوفيـــة في غالبه، والإصلاحيّ في بعض الأوقـــات، إلى الخطاب الراديكالـــي المتجسّـــد في نماذج مـــن مثل: «بوكوحرام» و «حركة الشباب الصومالية».

ويأتي كتاب: (تحولات الخطاب الإسلامي في إفريقيا من الصوفية الإصلاحية إلى بوكوحرام)، للأســـتاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن، كإحدى المحـــاولات للإجابة عن تســـاؤلات التحوّل في هذا الخطاب الإسلامي في إفريقيا.

أهمية الدراسة:

في مقدمة الكتـــاب؛ يرى الباحث أنّ الواقع الإفريقي، بما يشهده من تنوع وتعددٍ في الأديان والمعتقدات، يضفي على دراسة الظاهرة الدينية، وارتباطهـــا بالتحولات السياســـية والاجتماعية التي تشهدها القارة، أهميةً خاصّةً، مضيفاً: أنّ الملاحظة الأساســـية المرتبطة بحقيقة الأديان التقليدية في إفريقيـــا أنها محلية الطابع، فهي أشـــبه بالجُزر المعزولـــة، أي أنها لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها، وهي لا تطرح رؤى تجديدية، وليس من أهدافها تجاوز جماعتها العرقية والانتشار على المستوى الوطنـــي أو القاري، فضلاً عن أنها مشـــدودة إلى الماضي والأســـلاف أكثر من استشـــرافها للمســـتقبل، فكلّ الذي تقوم به هو الإبقاء على الوضع القائم ومقاومة التغيير، وعليه: لم تشهد القارة قبل قدوم المسيحية أو الإسلام ما يمكن أن نســـميه بظاهرة الحروب الدينية أو حركات الإحياء الديني.

ويستطرد الباحث قائلاً: (وإذا كان الإسلام هـــو أكثر الأديان انتشـــاراً إفريقيـــا، حتى أنها وُصفـــت بـ «قارة الإســـلام»، فإنه في جوهره – بالنسبة للشـــعوب الإفريقية – يُعدّ ديناً إفريقيّاً انتشـــر بقوته الذاتيـــة وخصائصـــه الدفينة، إنـــه أكثر الأديـــان صلاحيةً وارتباطـــاً بالواقع الإفريقي، وعليه: فإنّ دراسة الظاهرة الإسلامية في إفريقيا تطرح عدداً من الملاحظات المهمّة، لعلّ من أبرزها:

– أنّ الإســـلام، وبرغم التحديـــات، لا يزال بمقدوره أن يمارس دوراً مهمّاً في عملية النهضة والتطور للشعوب الإفريقية.

– أنّ القضية الأساســـية فـــي إفريقيا غير العربيـــة ذات جانبين: أولهمـــا يتمثّل في حركة التجديد الدينـــي بهدف العـــودة بالعقيدة إلى مرحلة النقاء الأول، والثاني يرتبط بعملية نشر الدعوة، حيث يُعدّ الإسلام أكثر الأديان انتشاراً، وربمـــا يُعزى ذلك إلـــى قدرته علـــى التطويع والتطبيع إزاء الواقع الإفريقي، فضلاً عن تأكيده على قيم العدالة والمســـاواة، والنظر إليه – في الإدراك الإفريقي – بأنه ليس ديناً أجنبياً.

– إذا كانت مســـالك الإســـلام في إفريقيا متعددة ومتشعبة، حيث تشتمل على دَوْر التجّار والدعاة الأفارقة فضلاً عـــن الطرق الصوفية، فإنّ حروب الجهاد خلال القرنين ١٨ و ١٩ التي شـــهدتها بعض المناطق، مثل بلاد الهوسا، قد اكتسبت أهميةً خاصّةً؛ نظراً لأنها أدت إلى قيام دولة إسلامية تصدّت بقوة للغزو الأوروبي، كما شكّلت بذوراً للمقاومة الوطنية للاستعمار.

– أنّ تحليل الظاهرة الإسلامية في إفريقيا خضـــع لعملية دعايـــة مغرضة فـــي الكتابات الأوروبية المتخصّصـــة، حيث بدأ الحديث منذ نهاية القرن ١٩ عن ظاهرة: «الإســـلام الأسود»، إنه إسلام خضع لعملية إعادة صياغة وتفكيك، فأضحى أكثر توافقاً مع الخصائص النفســـية

للأجناس السوداء، وقد تجاوب بعض المفكرين الأفارقة، ولاسيما في إفريقيا الفرانكفونية، لهذه الدعوة، وقالوا بوجود مصادر محلية للإسلام أو ما أُطلق عليه: «أفرقة الإسلام».

- أنّ النّخب الحاكمة في الدول الإفريقية الإسلامية سعت بعد الاستقلال إلى محاولة تحييد المتغيّر الديني، من خلال فرض دساتير علمانية تفصل بين الدين والدولة، وتؤكد حرية المعتقد، وقد ظهر ذلك واضحاً في الخطاب الديني الرسمي المرتبط بالدولة أو المتحالف معها؛ أنه يسير وفق المشروع الوطنيّ للنّخبة السياسية الحاكمة.

قضايا ومحاور:

يشير الباحث إلى أنّ البحث جاء للتركيز في أحد جوانب دراسة الظاهرة الإسلامية في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي إشكاليات وقضايا تجديد الإسلام وإصلاحه في الواقع الإفريقي، ومن ثمّ فقد حاول الباحث في هذا السياق أن يطرح رؤية شمولية لفهم بيئة الخطاب الإصلاحي والتجديدي وأنماطه، وذلك عبر المكان والزمان.

يدور الكتاب حول خمسة محاور رئيسة، تمّت معالجتها في تسعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

المحور الأول: دراسة الظاهرة الإسلامية في إفريقيا بشكلٍ عام؛ من حيث إشكالاتها النظرية والمنهجية، وتحدياتها التاريخية.

المحور الثاني: أنماط الخطاب الإسلامي الذي يطرح رؤى تجديدية، تدفع بالدين ليكون مشروعاً للنهضة والتقدّم، وقد شهدت القارة خلال القرون الثلاثة الأخيرة تيارات وحركات إصلاحية عديدة، تراوحت مناهجها ما بين العمل من داخل النظام الحاكم، وبين الثورة عليه والإطاحة به.

المحور الثالث: خطاب الهوية والتعامل مع الآخر، وقد ركّز هذا الخطاب على مدخل الإصلاح التعليمي، وتطوير النظام القانوني بما يحافظ على هوية المجتمعات الإسلامية؛ كما هو الحال في شرق إفريقيا وجنوبها.

المحور الرابع: الجدل الذي أثاره خطاب تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا، حيث يطرح إشكالية الديمقراطية، والتعامل مع الآخر غير المسلم.

المحور الخامس: تحديات المشروع الحداثي الغربي، وأثره في موضوعات وقضايا خطاب التجديد الديني، حيث يناقش المشروع الفكري الذي يقدّمه المفكر السوداني حسن الترابي، وكذلك اجتهادات المفكر والناشط الجنوب إفريقي فريد إسحاق.

الفصل الأول: الإسلام في إفريقيا: رؤية منهجية وتاريخية:

يقول الباحث: (إنّ الإسلام، وكما هو معلوم، يُعدّ أحد المكونات الرئيسية للموروث الحضاري الإفريقي، وقد حسبه علي مزروعي أحد أبعاد ثلاثة تشكّل الميراث الثلاثي لإفريقيا، وعليه: فإنّ التأكيد على الذات الحضارية الإفريقية يمثّل خطوةً واعيةً لوضع إفريقيا على طريق النهضة والتعامل الصحيح مع واقع ومتغيرات العالم من حولها)، ثم يتساءل الباحث قائلاً: (أليست إفريقيا - وكما وصفها مفكرنا الأشهر جمال حمدان - هي: جبهة حفظ الإسلام، واحتياطيّ توسعته في المستقبل؟!).

المبحث الأول: الإشكاليات المنهجية:

أكد الباحث أنّ حال إفريقيا والمسلمين بها، وإن كانت له خصوصية غير منكرة، فإنه لا يخالف المشكلات والعوائق التي تواجه

المسلمين في مناطق العالم الأخرى، وأنه بمراجعة الأدبيات الحديثة عن الإسلام - على كثرتها - نجد أنّ بعضها حاول التركيز في إشكالية التاريخ والتعدد والتنوع في إطار الممارسات الإفريقية للإسلام.

وفي موضع آخر؛ قال: (إنّ الملاحظة المهمّة المرتبطة بتقاليد دراسة الإسلام والمجتمعات الإسلامية، في إفريقيا منذ أعوام الستينيات من القرن الماضي، مثّلت في مرحلة معينة ما يمكن أن نُطلق عليه اسم: «الموضة الفكرية» في حقّ الدراسات الإفريقية، إذ لا يخفى على الباحث أنّ دراسة الظاهرة الإسلامية اكتسبت أهميةً ومكانةً بارزة بين أدبيات دراسة الواقع الإفريقي الكلاسيكية).

ويضيف أنّ: تناول الظاهرة الإسلامية في إفريقيا من خلال المنظور الصوفي - برغم أهميته - لا يخلو من مخاطر جمّة، فالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شهدتها المجتمعات الإسلامية في إفريقيا منذ الاستقلال، تفرض ضرورة تبنّي مناهج أخرى وطرائق مختلفة للتحليل.

المبحث الثاني: عوامل الانتشار وتحديات الاستعمار الغربي:

بلُغةٍ حاسمة يقرّر الباحث أنّ منطقة شرق إفريقيا مثّلت مهداً لانطلاقة الإسلام والمسلمين الأولى، وهو شرف يكاد يضاهي ما تمتلكه الحجاز من أمر الدعوة إلى الإسلام، مضيفاً أنّه عادةً ما يغفل كثيرٌ من الناس عن أنّ الإسلام قد وصل إلى إفريقيا قبل أن يصل إلى المدينة المنورة، فقد كانت هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة عميقة الأثر بالنسبة للجماعة المسلمة في مكة المكرمة.

وتناول الباحث عوامل انتشار الإسلام في إفريقيا، وهي:

تناول الظاهرة الإسلامية في إفريقيا من خلال المنظور الصوفي - برغم أهميته - لا يخلو من مخاطر جمّة

١ - الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا.

٢ - العوامل الشخصية ودور التجار المسلمين.

٣ - الهجرات، ومنها هجرات القبائل العربية، والهجرات التي تمّت عبر الصحراء الإفريقية.

٤ - طبيعة الدين الإسلامي، ويقصد بها ما يتّسم به الإسلام من سماتٍ جعلته قريباً من أفئدة الأفارقة.

٥ - الشعور بالرقيّ الاجتماعيّ للمسلمين.

٦ - الطُّرق الصوفية، والتي مارست دوراً مهمّاً في جذب كثيرٍ من الأفارقة إلى الإسلام.

وتناول الباحث خريطة انتشار الإسلام والممالك الإسلامية؛ مشيراً إلى بعضها:

- إمبراطورية غانا.
- إمبراطورية مالي.
- إمبراطورية الصونغاي.

ثم تطرّق إلى: إشكاليات الإرث الاستعماري، والذي رأى أنّ له: مجموعةً من الملامح العامّة التي مثّلت قاسماً مشتركاً في إفريقيا، ومن أبرزها:

- جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار: «الأبوية السياسية».
- واجهت بعد انكشاف أهدافها الحقيقية

مقاومةً عنيفةً من الأفارقة.

– أفضت عملية التدافع الأوروبي إلى احتلال إفريقيا، وإلى خلق ظاهرة: «الدولة الحديثة».

– ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإدارية، وظهور دولٍ مصطنعةٍ، وبحدودٍ مصطنعة.

– أدى الاستعمار إلى تنامي الروح الوطنية الإفريقية.

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية في إفريقيا:

وفي هذا المبحث؛ تناول الباحث نشأة الحركات الإسلامية وتطوّرها، مشيراً إلى أنّ المتابع لنشأة الحركة الإسلامية وتطوّرها في إفريقيا، يجد أنها لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في أنحاء العلم الإسلامي؛ من حيث ارتباطها بالحقبة الاستعمارية، بيد أنّ هذه الحركات اتخذت أشكالاً تنظيمية وحركية؛ فيها قدرٌ كبيرٌ من النضج والوعي في فترة ما بعد الاستعمار.

كما تناول تصنيف الحركات الإسلامية؛ ناقلاً عن المفكر الكيني علي المزروعي قوله: «الحركات الإسلامية من حيث تطوّرها في إفريقيا انحصرت في نموذجين رئيسيين: أولهما: النموذج الإحيائي الإصلاحي، والثاني: هو النموذج التبشيري الدعوي».

الفصل الثاني: مفهوم الخطاب الإسلامي ودوافع تجديده:

المبحث الأول: مفهوم الخطاب الإسلامي:

أشار في مقدمة الفصل إلى أنه يمكن النظر إلى مفهوم الخطاب الإسلامي بدلالته المعرفية، وأبعاده الأيديولوجية المرتبطة بمصدره، وسياقاته المجتمعية المختلفة؛ باعتباره أحد المداخل الأساسية لفهم تقاليد الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر ودراستها.

ثم يتطرق الباحث في هذا المبحث للحديث عن مفهوم الخطاب الديني لدى العديد من المفكرين الإسلاميين، ومفهوم تجديده، ومعوقات هذا التجديد.

المبحث الثاني: دوافع تجديد الخطاب الديني:

وفي هذا المبحث يشير إلى أنه انتشر في إفريقيا نمطٌ من أنماط الخطاب الدينيّ، يمكن تسميته: «الخطاب التقليدي»، وهو يرتبط بشخصية المعلّم أو عالم الدين الذي يلتف الناس حوله، ويمارس هذا المعلّم في مجتمعه وظائف أخلاقية ودينية بما له من منزلة رفيعة، جعلت منه أنموذجاً أخلاقيّاً يُحتذى.

وينتقل الباحث بعد ذلك للحديث عن المتغيرات التي دفعت للتحول من الخطاب التقليدي إلى الخطاب التجديدي أو الإصلاحي، ومنها:

– التأثّر بظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر ١٩٢٨م، وظهور الجماعة الإسلامية التي أسسها أبو الأعلى المودودي عام ١٩٣٤م.

– خفوت أهمية المتغيّر الديني في إفريقيا وتراجعه لصالح الأيديولوجيات المهيمنة ذات الطابع العلماني بعد الاستقلال.

– ظهور رؤى إصلاحية إسلامية، طرحت قضايا مهمّة تدخل في صلب خطاب التجديد.

– قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

– غياب الديمقراطية، وانتشار الفساد في الواقع الإفريقي.

– طرح الموقف من الآخر الغربي، ومن محاولاته لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية على شعوب العالم غير العربي.

المبحث الثالث: مفهوم الخطاب الإسلامي في الفكر السوداني الحديث:

وفيه أوضح الباحث أنّ البعض يرى أنّ الحركة الإسلامية السودانية قدّمت نفسها بوصفها حلقةً من حلقات التجديد الإسلامي، واصلةً نفسها بتاريخ الإسلام في السودان، ومستفيدةً من تجارب الحركة الإسلامية السودانية ببعدها التاريخيّ الذي مثّله الفقهاء والمتصوّفة.

ويتناول الباحث بعضاً من آراء عددٍ من المفكرين السودانيين حول مفهوم الخطاب الديني، ومنهم البروفيسور عبد الرحيم علي، والبرفيسور حسن مكي، والشيخ صادق عبد الماجد، والإمام الصادق المهدي، والدكتور حسن الترابي.

الفصل الثالث: الخطاب الصوفي المهادن: السنغال نموذجاً:

وينقل الباحث في مقدمة الفصل مقولات الإمام الغزالي في كتابه: (المنقذ من الضلال) حول الصوفية، ومن ثم يبني الباحث فكرته على أنّ الطُّرق الصوفية في الإسلام لا يمكن مقارنتها ببساطة مع الطُّرق الباطنية الموجودة في العقائد والثقافات الأخرى.

غير أنه يخلص إلى أنّ خطاب إسلام التكايا أو الطُّرق الصوفية هيمن – ولا يزال – في كثيرٍ من المناطق؛ على الرغم من تعدّد مصادره الفكرية وجهود إصلاحه وتجديده.

ويقسّم الباحث هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

وقد حمل عنوان الفصل نفسه، وفيه أشار إلى أنّ الخطاب الصوفي التقليدي في السنغال لم يواجه أي تحدٍ حقيقيٍّ منذ العهد الاستعماري، وربما يرجع ذلك إلى:

– أنّ أغلبية المسلمين في السنغال يدينون بالولاء للطُّرق الصوفية.

– أنه عند مجيء الاستعمار الفرنسيّ، وتبنّيه نمط الحكم المباشر، بما يعني تدمير البنية السياسية التقليدية في السنغال، تحركت الطُّرق الصوفية لتسدّ هذا الفراغ؛ من خلال إعلان سياسة التحالف، أو المهادنة على الأقل، مع السلطات الاستعمارية.

ثم يتطرق الباحث إلى تسليط الضوء على «الطريقة المريدية» في السنغال، متناولاً مؤسّسها، وأهمّ ما طرحته من أفكار.

كما تناول نشأة «جمعية لواء تآخي المسلم الصالح» في الثلاثينيات من القرن الماضي.

هناك مجموعة من العوامل أسهمت في مجملها في تحدّي الخطاب الصوفي، وإنتاج خطابٍ إصلاحيٍّ جديدٍ، يستند إلى مرجعيات أصولية سلفية

المبحث الثاني: الخطاب الصوفي الجهادي.. نموذج عثمان بن فودي:

وخصّص المؤلف هذا المبحث لتسليط الضوء على عثمان بن فودي، وجماعته التي تمكّن عبرها من تأسيس أحد الممالك الإسلامية في إفريقيا، متطرقاً إلى سيرته الذاتية، وجهوده الإصلاحية، وعلاقته بالمتصوّفة في بلاده، وموقفه منها، وكيف أنه وفّق بين هذه العلاقة وبين تجاوزه للنمط التقليدي للصوفية.

ولقد أبرز الباحث بعضاً من أهمّ أفكار ابن فودي، من خلال تحديد محاور مفهوم العِلْم لديه، ومنها:

– ما فرضته الشريعة الإسلامية من الأصول والفروع الظاهرة والباطنة.
– الحثّ على اتباع السنّة.
– ردّ الأوهام التي شاعت عند طلاب العلم.
– ردّ البدع الشيطانية والعوائد الرديئة.
– بثّ العلوم الشرعية، وتحرير المشكلات فيها.

ثم حدّد الباحث أهمّ ملامح مشروع ابن فودي الإصلاحي فيما يأتي:
– نبذ التقليد، والحثّ على الجهاد.
– حجّية السنّة.
– ضرورة تصحيح المفاهيم الإسلامية.

المبحث الثالث: الخطاب الفلسفي الإشراقي في الفكرة الجمهورية:

وفي ذلك المبحث تناول بالإيجاز: فكر المفكر السوداني محمود محمد طه، والذي اعتبره نموذجاً لخطابٍ فلسفيٍّ جديدٍ ذي مرجعيةٍ صوفيةٍ خالصة.

وتناول الباحث سيرة طه الذاتية، وتطوّره الفكري، ونشاطه السياسي، وعلاقة بالفكر اليساري، واجتهاداته في الفكر الإسلامي، ورؤاه حول المرأة والجهاد والرقّ والحجاب والرأسمالية.

وأشار الباحث إلى: أنّ أهمّ ما طرحه محمود طه هو الحديث عن أنّ للإسلام رسالتين، وأنّ كلاً منهما تناقض الثانية! كما تطرّق إلى بعض أفكاره الشاذة: كالحديث عن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، ورفضه للحجاب، ودعوته للسفور!

الفصل الرابع: الخطاب السلفي وردّ الفعل الصوفي:

يرى الباحث أنّ انتشار الإسلام في إفريقيا من خلال التوجّه الصوفيّ المالكيّ والشافعيّ كان أحد الأسباب التي أدّت إلى تأخّر وصول الدعوة السلفية إلى إفريقيا، وأنّ ذلك ظهر مع تأسيس «جماعة إزالة البدعة وإقامة السنّة» في نيجيريا عام ١٩٧٨م على يد الشيخ إسماعيل إدريس.

وأشار الباحث إلى: أنه على الرغم مما اعترى جماعة إزالة البدع من تحديات ومشكلات؛ فإنها ظلّت على موقفها الثابت الرافض للتصوّف والطقوس المرتبطة به، مثل زيارة الأضرحة، والموالد، كما أنها قاومت ما اعتبرته النفوذ الشيعي المتزايد في إفريقيا.

وخلص الباحث إلى: أنّ هناك مجموعة من العوامل أسهمت في مجملها في تحدّي الخطاب الصوفي، وإنتاج خطابٍ إصلاحيٍّ جديدٍ، يستند إلى مرجعيات أصولية سلفية، لعلّ من أبرزها: ظهور حركات وتنظيمات إسلامية ودعاة جدد، أخذوا على عاتقهم مهمّة تفسير القرآن وقراءته بشكلٍ مختلف ومنظور جديد، وهو ما يشكّل تحديّاً للخطاب الصوفي السائد.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ظهور ثلاثة تنظيمات في الواقع النيجيري:
١ – جمعية الطلاب المسلمين.
٢ – جمعية الدعوة في نيجيريا.
٣ – جماعة إزالة البدعة وإقامة السنّة.

المبحث الأول: الشيخ أبو بكر جومي وجماعة إزالة البدعة:

تناول الباحث السيرة الذاتية للشيخ أبو بكر جومي، وقد اعتبره أحد الشخصيات الإسلامية المحورية في تطوّر الخطاب الإسلاميّ النيجيريّ بعد الاستقلال، فقد كان العقل المدبر للسياسات المرتبطة بالجانب الديني في عهد أحمدو بللو (رئيس وزراء شمال نيجيريا ١٩٠٩م – ١٩٦٦م)، والذي بعد اغتياله عام ١٩٦٦م حاول جومي الاستمرار على النهج نفسه الخاصّ بتوحيد

مسلمي الشمال، وتجديد خطابهم الديني.

وقد حاول أن يجنّد التأييد الخارجيّ لمواقفه وسياساته عن طريق رابطة العالم الإسلامي، وأن يتبنّى خطاباً معادياً للصوفية، مع الاستعانة في ذلك بحركةٍ دينيةٍ شعبيةٍ كبرى أسّسها في السبعينيات، وهي: «جماعة إزالة البدعة وإقامة السنّة».

وتناول الباحث أهمّ خصائص المشروع الإصلاحي للجماعة، وهي:

- تبنّي الفَهْم السلفي للإسلام.
- انتقاد الطرق الصوفية ورفضها.
- عدم الموافقة على «الإسلام الشعبي»، الدعوة إلى الاجتهاد، ورفض التقليد والبدع.

المبحث الثاني: الخطاب الصوفي الإسلامي.. «خطاب التكفير»:

وفي هذا المبحث يقول الباحث: (لقد ظهر تيارٌ إسلاميٌّ مناهضٌ للإصلاح السلفي، ومعبّرٌ عن الفكر الصوفيّ في نيجيريا، ففي عام ١٩٦٣م تأسّست «منظمة فتيان الإسلام»، وذلك بعد تزايد روابط وعلاقات الطبقة الدينية والاقتصادية في مدينة كانو بالعالم الخارجي، وقد قام الشيخ مودي صالغا بدورٍ بارزٍ في تأسيس هذه المنظمة التي وقفت بالأساس في وجه خطاب «إزالة البدعة»، وفي عام ١٩٨٠م تمّ تأسيس «حركة جند الله» في مدينة كانو بزعامة: كمال الدين ناما جي.

المبحث الثالث: الخطاب السلفي الجهادي.. خبرة الساحل الإفريقي:

ويتطرّق الباحث هنا إلى مفهوم السلفية، ثم يتناول بعضاً من تعريفاتها لدى بعض الكتاب والمتخصّصين.

ويرى الباحث – وفق ما خلص إليه – أنه يمكن التمييز بين تياراتٍ ثلاثة داخل السلفية،

حدث تحولٌ فارقٌ في خطاب بوكوحرام منذ أواخر عام 2013م، حيث انتقلت الحركة من العداء للدولة الكافرة إلى العداء لكلٍّ من الدولة والمجتمع معاً

وهي: السلفية الأصولية، والسلفية المسيّسة، والسلفية الجهادية، وأوضح أنّ:

التيار الأول: يمثّله المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة لبعض الرموز السلفية.

أما الثاني – الأكثر ارتباطاً بالسياسة –: فإنه يعبّر عنه ظهور حركات الإسلام السياسي التي مثّلتها «جماعة الإخوان المسلمون».

فيما يعبّر الثالث، وهو السلفية الجهادية: عن غموضٍ شديدٍ من حيث نشأته، وثمّة مَن يرجعه إلى تقاليد الجماعات الإسلامية الجهادية التي حملت لواء الجهاد المسلح في مواجهة قوى الهيمنة العالمية.

ثم يتناول الباحث بعضاً من نماذج السلفية الجهادية في إفريقيا، ومنها:

- حركة أنصار الدين السلفية، وتُعدّ بمثابة: طالبان أزواد.
- الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

الفصل الخامس: خطاب الحركة المهدية في السودان:

المبحث الأول:

قال الكاتب: (إنه يمكن النظر إلى المهدية باعتبارها واحدة من أهم الحركات الثورية التي

شهدها العالم العربيّ والإسلاميّ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتُعدّ هذه الحركة ذات مضامين دينية وسياسية، بحيث أنها أثرت بشكلٍ كبيرٍ على عملية تشكيل وتطوّر الدولة الوطنية الحديثة في السودان).

ثم تطرّق الباحث إلى شرح الأجواء والظروف التي نشأت المهدية في ظلّها، حيث نشأت على يد أحد المنتمين للطريقة القادرية، مشيراً إلى سيرة المؤسّس لها، وهو الشيخ محمد أحمد، الملقب بالمهدي.

وتطرق الباحث إلى أهمّ ملامح الثورة عند المهدي:

- محورية مفهوم: «المهدي المنتظر».
- الدعوة إلى الزهد ونبذ الدنيا؛ من أجل أن يتفرّغ المرء لخدمة الله.
- الخروج من الواقع المليء بالمظالم، والالتحاق بالدعوة المهدية.
- تكفير المنكرين للمهدية، وهو ما يساعد على توحيد كلّ القبائل الرافضة للحكم الأجنبي.

المبحث الثاني: الدولة المهدية:

وفي هذا المبحث تناول الكاتب ظروف إقامة الدولة المهدية، والمعركة التي هزم فيها الجنرال هيكس في يناير عام ١٨٨٣م، ثم ظهور ملامح الدعوة الأممية الإسلامية، حيث التطلع إلى فتح البلاد الإسلامية الأخرى، مثل مصر وشمال إفريقيا وفلسطين والعراق.

ويرى الباحث أنّ الأمام المهدي قد تأثّر كثيراً بالأفكار الإصلاحية لكلٍّ من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، كما أنه كان قريباً من الحركة الوطنية في مصر بزعامة أحمد عرابي، ولم يكن بعيداً عن المؤثرات الصوفية التي شكّلت وصاغت جوانب شخصيته المنحازة إلى حياة الزهد والبعد عن اللهو والترف، ولعلّ ذلك كلّه أسهم في بروز النمط القيادي للإمام وحركته الثورية في نهاية القرن التاسع عشر.

ويرى كلٌّ من: حسن أحمد إبراهيم وإبراهيم زين أنّ الدولة المهدية، على عكس الرؤى الإسلامية الإصلاحية لمؤسسها، تحولت تدريجيّاً إلى النظام الملكيّ التقليديّ خلال فترة سيطرتها على شمال السودان، والتي دامت نحو ١٣ عاماً (١٨٨٥م – ١٨٩٨م).

وربما أتت الوفاة المبكرة والمأساوية للإمام المهدي في عام ١٨٨٥م بعد نجاح ثورته مباشرة إلى تغيّر طبيعة الدولة المهدية، فقد كان البعض يتصوّر إمكانية تحوّل السودان تحت حكم المهدي لتصبح دولة إسلامية تصبو لتحقيق مقاصد الشريعة وتحقيق الخير والرفاه للشعب السوداني كافة، وعوضاً عن ذلك أصبحت الدولة في ظلّ حكم الخليفة عبد الله التعايشي تعاني سوء الإدارة والاستبداد، ولاسيما الفترة من (١٨٨٥ – ١٨٩٨م)، والتي مثّلت مرحلة حرجة في تاريخ كلٍّ من السودان والأمّة الإسلامية.

المبحث الثالث: خطاب المهدية الجديدة:

المهدية الجديدة هي حركة قادها عبد الرحمن المهدي بهدف إحياء التراث المهدوي وقيمه الروحية والوطنية؛ في مواجهة المستجدات بعد هزيمة ١٨٨٩م، وهي تستند على تراث الثورة المهدية، وترتبط بها وطنيّاً وروحيّاً، ولكنها مهدية جديدة لأنها تستوعب حقائق العصر، ذلك أنّ الانتفاضات المهدوية المسلّحة جرى قمعها بالشدّة والقسوة والوحشية.

وأشار الباحث إلى أنّ أهم ملامح الفكر المهدوي، هي:

١ – الإيمان بمفهوم المهدية.
٢ – تجديد الفكر الإسلامي.
٣ – الحرية وحقوق الإنسان.
٤ – الحوار الإسلامي – الإسلامي.

الفصل السادس: الخطاب الدينيّ الجهادي:

يذكر الباحث أنّه خطاب التيار الثوري الذي يهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في كلٍّ من الدولة والمجتمع؛ بما يعني إقامة المجتمع الإسلامي أولاً؛ بهدف الوصول إلى النظام الإسلامي ثانياً.

تناول الباحث ثلاثة نماذج أساسية لهذا التيار، هي: جماعة إخوان نيجيريا، وجماعة بوكوحرام، وجماعة الشباب المجاهدين الصومالية.

المبحث الأول: إخوان نيجيريا:

وفي هذا المبحث يسلّط الباحث الضوء على دور مؤسّس إخوان نيجيريا «إبراهيم الزاكزاكي»؛ متناولاً سيرته الذاتية والمؤثرات الفكرية التي أثّرت فيه.

ولخّص أهمّ الملامح الفكرية في الحركة في الآتي:

١ - محورية دور القيادة.

٢ - الهدف الأسمى للحركة هو إقامة دولة إسلامية.

٣ - الاهتمام بعملية الإصلاح الفكري وتغيير عقول الأفراد.

٤ - يمثل المكوّن الجهادي أحد أركان المشروع الإصلاحي للحركة الإسلامية.

٥ - التأثّر الشديد بالخطاب الشيعي.

المبحث الثاني: بوكوحرام.. طالبان نيجيريا:

تناول ظروف نشأة هذ الجماعة، والأسباب وراء انتهاجها للعنف، والذي أرجعه الباحث - ربما - لاغتيال زعيم الجماعة محمد يوسف.

ويشير الباحث إلى أنه حدث تحولٌ فارقٌ في خطاب بوكوحرام منذ أواخر عام ٢٠١٣م، حيث انتقلت الحركة من العداء للدولة الكافرة إلى العداء لكلٍّ من الدولة والمجتمع معاً؛ باعتبارهما لا يطبّقان شرع الله.

وتناول الباحث بعضاً من القضايا المهمّة في المجتمع النيجيري، من بينها نشأة الفكر التكفيري وتطوّره، وعلاقة بوكوحرام بالتكفير، والأسباب المجتمعية والسياسية التي أدّت إلى تبنّي هذا الفكر.

المبحث الثالث: الشباب المجاهدين وحلم الإمارة في الصومال:

يؤكد الباحث أنّ اسم: «الشباب» لم يكن مطروحاً على نطاقٍ واسعٍ في الأدبيات الصومالية حتى عام ٢٠٠٧م، وتشير بعض الدراسات إلى أنّ تأسيس حركة الشباب الصومالية يرجع إلى عام ٢٠٠٤م، حينما قام مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباً عسكريّاً في أفغانستان بعقد مؤتمر في مدينة لاس عنود شمال الصومال من أجل تنظيم جماعة سلفية جهادية.

وتناول الباحث بعضاً من منطلقات حركة الشباب المجاهدين، ومنها:

- رفض مبدأ الديمقراطية والحكم البرلماني، واعتبار المؤسسات التي تأتي من خلالها مؤسسات كفرية.
- الجهاد المسلح ماضٍ إلى يوم القيامة.
- السعي إلى تحرير جميع الأراضي الصومالية.
- مواصلة الجهاد بعد ذلك لتحرير جميع المسلمين في شرق إفريقيا، وفي العالم أجمع.
- عدم الاعتراف بجميع المؤسسات والمنظمات الدولية، واتخاذها عدوّاً.
- عدم الاعتداد بمفهوم الوطن والمواطنة، وبناءً عليه: لا يوافقون على الحدود المرسومة.

الفصل السابع: خطاب الهوية والتعامل مع الآخر:

يرى الباحث أنّ منطقة شرق إفريقيا شهدت

منذ نهاية القرن التاسع عشر خطاباً إسلاميّاً إصلاحيّاً مرتكزاً على تقاليد الطُّرق الصوفية، وقد مثّل كلٌّ من الطريقتين (القادرية والعلوية) مصلحون بارزون، أمثال: الشيخ عويس البروي، والشيخ سيد أحمد بالصميت، وعبد الله باكثير الكندي، وسيد حبيب صالح .

المبحث الأول: الإسلام وإشكالية الهوية الإفريقية:

تناول الباحث خلاله أبرز التطورات والتحولات الكبرى في إفريقيا بعد دخول الإسلام:

- تعريب وأسلمة شمال إفريقيا.
- الهجرات العربية والإسلامية واستقرارها في منطقة ساحل شرق إفريقيا.
- التنافس بين أوروبا المسيحية والدولة الإسلامية من أجل السيطرة على طرق التجارة العالمية.
- تعاظم عملية تدجين الإسلام في المجتمعات الإفريقية.
- نشر المسيحية الأوروبية، وتأثير الاستعمار الغربي في المجتمعات الإفريقية.
- ظهور حركة الوحدة الإفريقية وأيديولوجية الزنوجة.

المبحث الثاني: خطاب الإصلاح الإسلامي في شرق إفريقيا:

يرى الباحث أنّ تاريخ الحركات الإصلاحية في ساحل شرق إفريقيا بصفةٍ عامّةٍ وفي «زنزبار» بصفةٍ خاصّةٍ قديم.

وأوضح الباحث أنّ الملاحظة الأساسية التي تواجه الباحث في تاريخ حركات الإصلاح والتجديد تتمثّل في قلّة الاهتمام بدراستها.

وتناول الباحث بالدرس عدداً من رجالات الإصلاح والتجديد في المنطقة، ومنهم:

أ - الشيخ الأمين بن علي المزروعي.

ب - الشيخ عبد الله الفارسي.

المبحث الثالث: الخطاب الإصلاحي في جنوب إفريقيا:

وفي هذا المبحث تحدث الباحث عن وصول الإسلام إلى جنوب إفريقيا، وتناول عدداً من رجالات الإصلاح وجهودهم فيها، ومنهم:

أ - عبد الله هارون.. الإمام الشهيد.

ب - أحمد ديدات، وخطابه الدعوي.

وألقى الضوء على بعض التنظيمات الفاعلة، ومنها:

١ - مجلس القضاء الإسلامي.

٢ - حركة الشباب المسلم.

٣ - مجلس اتحاد علماء جنوب إفريقيا.

الفصل الثامن: خطاب تطبيق الشريعة: الخبرة النيجيرية:

يقول الباحث: (في نيجيريا مثّل تطبيق الشريعة مطلباً شعبيّاً جماعيّاً في الولايات الشمالية، حيث طالبت التنظيمات الشبابية والنشطاء وعلماء الدين وخريجو الجامعات العربية بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومنذ ذلك الحين شهدت ولايات الشمال المسلمة تطبيق بعض الأحكام).

المبحث الأول: الخطاب الإسلامي في مجتمع منقسم:

وفيه أشار إلى أنه يمكن النظر إلى نيجيريا باعتبارها نموذجاً مصغّراً للواقع الإفريقي العام، وما ينطوي عليه من تعدّدٍ في الأديان والأعراق والثقافات.

ويضيف أنه إذا نظرنا إلى واقع العلاقات المسيحية الإسلامية وتاريخها في نيجيريا منذ الاستقلال؛ لوجدنا أنها تتصف - غالباً - بالتوتر الشديد؛ نظراً لاعتبار الدين أحد العوامل الأساسية في الخبرة النيجيرية.

المبحث الثاني: خطاب الشريعة في نيجيريا:

تناول فيه موقف الحركة الإسلامية من تطبيق الشريعة الإسلامية، وكيف أنها أوْلت لهذه القضية أهميةً خاصّة، حيث سيطر خطاب الشريعة الإسلامية على قضايا الحركة.

وسرد الباحث الكثير من تطوّر خطاب الشريعة في نيجيريا، والجدل القائم على تطبيقها في بعض الولايات الشمالية، والخطوات التي اتخذت من أجل هذا التطبيق، فضلاً عن الآليات والوسائل والمؤسسات لتحقيق أفضل تطبيق.

المبحث الثالث: تطبق الشريعة في نيجيريا: السياق التاريخي والممارسة:

وفيه تناول الباحث الدور الذي مارسه الاستعمار الغربي في مواجهة تطبيق الشريعة الإسلامية، والسياسات الاستعمارية لمواجهة المقاومة الدؤوبة لمسلمي نيجيريا لإعادة الاعتبار لقوانين الشريعة، كما تناول الباحث نموذج «زمفرا» في تطبيق الشريعة.

الفصل التاسع: خطاب الحداثة، وتجديد الخطاب الديني:

المبحث الأول: قضايا تجديد الخطاب الإسلامي:

وفيه تناول بعضاً من القضايا التي طرحها الخطاب الإسلامي، ومنها: الديمقراطية، ومفهوم المواطنة، وقضية المرأة .

المبحث الثاني: خطاب الحداثة الإسلامي: الترابي نموذجاً:

وتمّ تخصيص هذا المبحث لطرح بعض أفكار المفكر السوداني حسن الترابي؛ متناولاً سيرته الذاتية وأهمّ اجتهاداته الفكرية، والتي يأتي في مقدمتها مفهوم الحداثة والابتلاء لدى الترابي، حيث يرى أنّ الحداثة هي ابتلاء الزمن الراهن الواقع على المسلمين.

المبحث الثالث: «حركة الإسلام التقدمي: فريد إسحاق نموذجاً»:

وخصّصه الباحث لطرح أفكار المفكر الجنوب إفريقي فريد إسحاق، حيث تناول سيرته الذاتية، وأهمّ أفكاره الإصلاحية.

ويرى الباحث أنّ من أهمّ أفكار إسحاق: رؤيته أنه لتجاوز ما يبدو أنه تقليدي أو غير ليبرالي في النصوص الإسلامية؛ ينبغي الوصول إلى إطارٍ تفسيريٍّ وتأويليٍّ جديد، وعليه: فقد حاول أن يعيد تقويم عملية تفسير القرآن وأصوله بمنهج علميٍّ جديد.

الخاتمة:

الملامح العامّة لتيارات تجديد الخطاب الإسلامي في إفريقيا:

وفيها أشار الباحث إلى أهمّ القضايا العامّة التي انشغلت بها تيارات التجديد الإسلامي في إفريقيا، خصوصاً في القرنين ١٩ و ٢٠، وذلك على النحو الآتي:

١ - تحدي الخطاب الإسلامي التقليدي.

٢ - تبنّي خطابٍ معادٍ للصوفية، ومناهضٍ للمكونات الغيبية التي يقوم عليها هذا الخطاب.

٣ - التركيز على قضية التعليم، والاهتمام بكلٍّ من العلوم الإسلامية والعصرية.

٤ - معاداة الإمبريالية الغربية، والنّخب الموالية لها.

٥ - معارضة العلمانية، واتخاذ موقفٍ رافضٍ لها.

٦ - ميل بعض الحركات الإسلامية المعاصرة إلى تبنّي خطابٍ راديكاليٍّ، يؤمن بالعنف وسيلةً لتغيير المجتمع وبناء الدولة الإسلامية ■

State Crisis in African Sahel: Past Burdens and Future Challenges

Arbi Boumediene
Assistant Professor, Department of Political Sciences and International Relations, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria

With global strategic changes after the Cold War, there was a great hope that Africa would stabilize and move away from the specters of civil wars and ethnic conflicts. However, since then, we have witnessed a great deal of internal conflicts. Indeed, most internal conflicts in the post-Cold War era occurred in Africa. Many researchers explained this as a result of failures of state-building and integration after independence, given the diversity and plurality in African societies. This article addresses an important issue concerning the state-building crisis in the African Sahel. It highlights the particularities of African state, reasons and factors of its state-building crisis, and the most important challenges facing development and state-building in the Sahel. It also links the state-building crisis and issues of state failure and lawlessness, and the lack of political and social stability. It concludes that this failure is due to structural reasons (i.e. internal environment) as well as systemic reasons (i.e. external environment). The state building process must be based on the local characteristics of African societies without importing models and ready-made templates for judgment. Thus, the study confirms that state in Africa in general, and in the Sahel region in particular, was created deformed in terms of legal and political structures, due to following European models without taking into account anthropological and societal considerations ■

The European Union (EU) Africa Strategy

Dr. Bard Rutayba
Professor of International Relations, College of Law and Political Sciences, Mouloud Mammeri University of Tizi-Ouzou, Algeria

World order changed in the 1990s: new powers emerged; new territorial and political entities united; and new ideologies formed. This environment favored the development of European countries, rivaled by the United States, Japan and China. These rivalries became a major source of threat against European economy and hegemony over Africa. Thus, the Europeans proposed political and economic cooperation with Africa, which was still dependent on their aids. Hence, this article aims to answer the following questions: what are the different fields of cooperation between the European Union and Africa? What are the goals of this cooperation? Is there any hidden agenda behind this cooperation? Will the European Union really improve the African countries' situation or will it only re-impose its hegemony over Africa and steal its wealth? To answer these questions, this article uses a descriptive-analytic method emphasizing the nature of the Euro-African cooperation. It takes into consideration the conditions of this cooperation, including rivalries and political disputes between great powers after the Cold War ■

Exchanging Envoys between Mali and the Marinid State and its Impact on the Relations between the Two States (591875- AH / 11951470- AD

Professor / Abdul Aziz bin Rashid Al-Obeidi

Professor, Department of History and Civilization, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Riyadh, KSA

This is a study of the exchange of envoys between the Marinid and the Mali kings, who ruled in the same era and had distinguished relations that had the greatest impact on the prosperity of various aspects of their mutual activities, particularly the scientific, economic and social ones.

The rulers of the State of Mali were keen to send delegations to the Marinids. They took the initiative when Mensa Moses sent a delegation and a gift to congratulate Abu Al-Hassan Al-Marini for conquering Tlemcen. The Marinids, in turn, were keen to send delegations and gifts to the rulers of the State of Mali. This became a tradition practiced by contemporary kings and continued until the demise of both states.

This article discusses the historical sources on the exchange of envoys and the prominent figures from each state who visited the other state, and were received, welcomed and honored by Kings, and praised by historians, writers and poets. They had the greatest impact on the prosperity of friendly relations between the two states in the scientific, economic and social fields ■

26th African Union Summit: Observation and Analysis

Dr. Badr Hassan Shafei
Expert in African Affairs, Cairo University, Egypt

The 26th African Union summit held in Addis Ababa in January 2016 raised the slogan: 2016 is the year of African Human Rights with a particular focus on women's rights. This year also marked the 35th anniversary of the African Charter on Human and Peoples' Rights. Nevertheless, many countries are yet to ratify several African human rights treaties such as the African Charter on Democracy, Elections and Governance; and the protocol establishing the Pan-African Parliament. While the Charter stipulates no specific sanctions against Africa's political regimes that violate human rights, it focuses on terrorism carried out by some groups which may well be only a result of those regimes' practices. Some leaders have suggested a collective but gradual withdrawal from the Rome Convention that established the International Criminal Court, on the pretext that the Court focuses on issues of African countries only and ignores other issues. The question then is whether this justifies the impunity of African leaders, including those involved in such violations, especially in the absence of an African alternative because 'the African Court' faced financing, neutrality and independence problems. In the end, the question remains: is there a real African desire for practical implementation of the summit's slogan? Or will that slogan remain only a dream as a result of human rights violations by African political systems? ■

Arab and European Positions on African Slaves in the 15th and 16th Centuries: A Comparative Study

Dr. Bashar Akram Jameel
College of Arts, University of Mosul, Iraq

This article discusses Arab and European dealings with African slaves and how each party handled this issue. Westerners accuse Arabs of enslaving Africans, and hold them accountable for the disastrous consequences. They attempt to convince Africans that Arabs destroyed their countries and tore them apart, enslaved their sons, and started the notorious slave trade. The West has a purpose, that is, to distort the Africans' image of Arabs, and to widen the gap between Arabs and Africans. Nevertheless, this goal failed because Africans are not deceived by such claims; rather, they compare between the positions of Arabs and those of Europeans, noticing how Westerners treated them; uprooted African youth from the continent and took them to work in Western countries; killed African children, elderly and women; burned villages and towns; and attempted to eliminate the African identity and Westernize Africans. This article attempts to clarify all of that ■

Arabic-Oromo Relations

Dr. Kamal Mohammad Jahullah Al-Khidr
Languages College, Africa International University, Sudan

This study clarifies aspects of the relations between Arabic and Oromo. While Arabic is Africa's first language in terms of number of speakers, Oromo is another widely-spoken language in Africa. Three aspects of their relations are discussed here. First is the origins of the two languages. While both belong to the Afro-Asiatic language family, they fall under different branches, as Arabic is Semitic, and Oromo is Cushitic. Second is the direct contact between Arabs and the Oromo people, who borrowed many words from Arabic. While loan words represent various semantic fields, the big percentage of loan words is known to be in religious and commercial fields. Third is the indirect contacts between Arabs and the Oromo people, which usually occur through literary traditions in diverse communities, such as the case of Oromo in Ethiopia ■

Relations between Morocco and West Africa: determinants and Interactions

Dr. Mohammad Buboosh

Reesearcher in International Relations, Center of Studies and Research in Humanities and Social Sciences, Ojdah, Morocco

The official relations between Morocco and West African countries are always described as historically rooted, brotherly, strong and distinctive. The commonalities between Morocco and West African countries include common geographic position; close histories, ideologies and religions; and common political, economic and investment interests.

Morocco's move towards Africa is determined by immediate and urgent economic demands in light of current economic crisis in Europe, Africa's main partner. Another determinant is Morocco's need to return to Africa in cultural, humanitarian, political and economic terms, away from constraining political agendas and the international scramble for Africa carried from the Cold War era. A third determinant is the Western Sahara problem which is likely to come soon to an end with a political solution acceptable to all various parties.

Morocco has been aware of the compelling political and security conditions and their impact on its access to the African continent and representation in the Organization of African Union. It is also concerned about certain economic issues, such as China's South Africa's economic expansions in the region, which require highlighting Morocco's economic approach towards the region. In addition, Morocco's religious diplomacy plays a pivotal role in consolidating its influence in West Africa and the Sahel.

Royal visits have helped give a real momentum to enhance political, economic and cultural relations, and resulted in concluding agreements in economic, technical, social, cultural and religious fields, as well as human development ■

Local Content Bill and Opportunities of Industrial Nationalization in Nigeria

Jameel Hilmi Mohammad Abdul-Wahid, Ph.D. (Economics, Cairo University)
Economic Consultant

There is an urgent need that African countries work hard to achieve a real economic growth through exploiting local resources for the benefit of Africans. Nigeria has already started the first step towards an inclusive economic growth, as it enacted the Nigerian Local Content and Development Bill in 2011. This bill aims at encouraging local producers and workers by giving them a preferential treatment in oil and gas procurements. Moreover, it specifies a local content share that must be achieved annually by national and foreign oil companies. Official statistics show that between 1956 and 2006, Nigeria had paid about US$380 billion for importing goods and services for the oil and gas sector. This large amounts of money was fairly enough to create about 2 million jobs in a country that is suffering now from an increasing unemployment rate. This article demonstrates that this bill will create about 57,472 new job opportunities annually, as a result of increasing investment by US$150 billion in the first five years after enacting it ■

Authoritarianism extended its influence and domination over, thus weakening and paralyzing the capabilities of, all aspects of security, political, economic and social power. For example, civil society organizations are politicized and linked to state. Therefore, the World Bank called them paradoxically "Government-Organized NGOs." To protect itself, authoritarianism established its own militias, and granted the military extensive powers and supported it for establishing its own companies to ensure its loyalty.

As a result of the crisis of power transition in Africa and the illegal practices of authoritarian regimes, a legitimacy crisis emerged, and protests increased and are usually met quickly by suspending constitutions and resorting to martial laws in many African countries. This political oppression is a response to raising political and social discontent among citizens, turning certain events into violence, and political conflicts into bloody clashes, and leading political groups to resort to form their own militias.

Media and information outlets were not absent from this political scene, and were often exploited by authoritarian governments in propaganda campaigns to justify their decisions and practices to prevent peaceful transfers of power, to distort facts, and to have negative impacts on the formation of public opinion. Foreign powers, whose interests are linked with the ruling authoritarian regimes, were also supportive of the intransigence of rulers and their retaining of power.

These are the most prominent features and cornerstones of the crisis of power transition in African, highlighting its reality, implications, dimensions, negative effects and consequences on the overall development process in the continent, and making it one of the most important issues to which efforts of those who are interested and involved in African affairs should be directed ■

altogether. In this sense, the president may become like a "king", or sometimes a president-for-life, with the blessing and approval of his cronies and patrons.

On the political scene in Africa, there also prevail the confiscation of political rights, the prevention of freedoms, and the suppression of all manifestations of political opposition that calls for peaceful transfer of power. Also, most African counties suffer from the imprisonment of political opponents without trials or with trumped-up ones with false charges, going as far as political assassinations and physical liquidation of opponents.

As a result of power monopoly and the crisis of power transition in Africa, many negative consequences are apparent, notably the prevalence of what is described as the "leadership fever" or the "presidential phenomenon." In order to reach this point, authoritarian regimes have always resorted to constitutional and legal amendments to remove any obstacles. Some succeeded in making constitutional amendments in favor of the continuation of presidents for unlimited terms, as is the case in Uganda, or extended the presidential terms, as in Chad, where the parliament made constitutional amendments in the second half of May 2004, which extended the presidential terms to three five-year consecutive terms.

The personalization of power turned ruling regimes into authoritarianism, erased borders between various political sources of power, and led to the dominance of the president over all authorities. For example, "the president of the Republic of Gabon was initially the minister of national defense, foreign affairs, media and planning. As for his relations with the parliament, it was commonly characterized by a sense of superiority that makes the parliament only a device to recommend and applaud his decisions. As the chairman of the only or leading party in the country, his authority deepens further."

Expanding and enlarging the influence of the central executive power, which is subject somehow to the leader-president, led to weakening the effectiveness of formal and informal institutions.

it is a most important factor of political and security stability, which is a necessary conditions of development in its various dimensions.

There are many evidences of the real crisis of power transition in Africa, which has various false or distorted shapes and multiple forms and manifestations. It has bad connotations, and effects, as it is considered a direct cause of political and security instability and a factor that hampers development in Africa with all its dimensions.

Authoritarian tendency and oppressive regimes are prevalent and very common in most African countries, and the most distorting forms of power transition are the following:

Military coups that began since the independence of African nations. A majority of African countries suffered from it. Some coups occurred ahead of elections to prevent them, or after announcing the results of free and fair elections to deny the winners from assuming power and perpetuate the one-party authoritarianism.

The phenomenon of clinging to power after assuming it. Soon after assuming power, most rulers, both individuals, groups and parties, demonstrate authoritarian tendencies and eagerness to monopolize power. Thus, Africa still has the oldest leaders in posts in the world.

Therefore, it is common to note what may be described as "Electoral Coup d›états" which ensure certain presidents to be reelected and hence staying in power, plus the secret rigging of elections and electoral deals and bargains, and buying votes or forgery. Consequently, elections in general are phony and fabricate the popular will in order to legitimize the existing structure of power, and prevent political opponents from reaching power through fair competition.

The consecration of individual leadership in Africa "is almost institutionalized and depends on complex recipes of legacies of charismatic heritages, and constitutions, laws, beliefs, traditions and customs that attempt to impose a certain routine and monopoly of power."(1)

The tribal, partisan and ideological supporters, who make up the political ruling class with the president, work to endure his leadership and their continuity

(١) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm

Power Transition Crisis in Africa

Peaceful power transition is considered as a guarantee for laying down the foundations of good governance, and also as an embodiment of a set of prerequisites that make good governance a meaningful practice. Most notably, these prerequisites include the respect for political rights of others, the materialization of people's will, and enabling them to participate effectively in policy making through electing those who take the lead on their behalf, confirming the legitimacy of government, strengthening the rule of law, and maintaining the constitutional and legal principles governing the process of power transition and legitimacy, in accordance with the required commitment to its regulations and controls.

Apart from detailing different opinions about the conditions, means and methods that legitimize or delegitimize power, and the extent of exercising power in terms of sphere, time and place, we look at transition of power in Africa and its problems through an existing political consensus among relevant parties, elites and leaders about the system of governance, and resorting to a set of principles and constitutional and legal rules, and pledges from all concerned to adhere to regulations of procedures and mechanisms, including regulations and conditions that ensure the integrity of exercising political rights and the empowerment of the true will of people and their genuine participation, leading to empowering whomever the people sees as capable of ruling and managing governance institutions fully effectively.

Power transition is the subject of this editorial because

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المنتدى الإسلامي بتدن

مجلة قراءات إفريقية

مصر وإفريقيا :
سعر البيع : 1.5 دولار
اشتراكات : الأفراد 10 دولار المؤسسات : 20 دولار
السعودية والخليج:
سعر البيع : 15 ريال
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال
أوروبا وأمريكا :
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال

صدر حديثاً

مجلة قراءات إفريقية

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الملك فهد - ١١٦٣٣ ص.ب : ٩١٠٥٩

: +966114944949 : +966114942900 : +966502210920